



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

محددات الجباية وتأثيرها على التهرب الضريبي في فلسطين

هديل صالح محمود العبوشي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438هـ / 2017م

محددات الجباية وتأثيرها على التهرب الضريبي في فلسطين

إعداد:

هديل صالح محمود العبوشي

بكالوريوس أنظمة معلومات حاسوبية - جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين

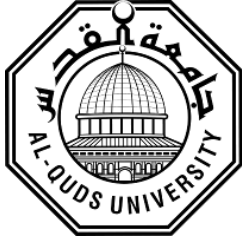
المشرف: د. إبراهيم عوض

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية

المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

معهد التنمية المستدامة \ جامعة القدس

1438هـ / 2017 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرسالة

محددات الجباية وتأثيرها على التهرب الضريبي في فلسطين

إعداد الطالبة: هديل صالح محمود العبوشي

الرقم الجامعي: 21410799

المشرف: د. إبراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2017/04/02 من لجنة المناقشة التالية أسماؤهم وتوقيعهم:

- | | |
|--|---------------------------------------|
| التوقيع:  | 1- رئيس لجنة المناقشة: د. إبراهيم عوض |
| التوقيع:  | 2- ممتحناً داخلياً: د. عزمي الأطرش |
| التوقيع:  | 3- ممتحناً خارجياً: د. كامل أبو كويك |

القدس - فلسطين

1438هـ / 2017 م

الاهداء

والدي العزيز والدتي الغالية

أخوتي الأعزاء

أختي الغالية صاحبة الفضل الأول في حصولي على درجة الماجستير

أهديكم رسالتي

مع محبتي

هديل العبوشي

الإقرار

أُقرُّ أنا معدة الرسالة بأنها قدّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

هديل صالح محمود العبوشي

التاريخ: 2017\4\2

الشكر والعرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وبالشكر تزيد النعم

فلولا فضل الله علينا لما كنا اليوم في هذه المرحلة من حياتنا الأكاديمية

فالشكر موصول إلى كل من ساهم ويساهم معنا في حياتنا العلمية

وأخص بالذكر الدكتور الفاضل إبراهيم عوض لإشرافه ومتابعته لي في اعداد هذه
الدراسة، وإلى جميع أساتذتي ومعلمي الأفاضل في برنامج التنمية المستدامة في جامعة
القدس.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى زميلاتي وزملائي في معهد الحقوق - جامعة بيرزيت
الذين ساندوني ودعموني وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل محمود علاونة.

وإلى كل من ساعدني في اعداد الدراسة

هديل العبوشي

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور محددات الجباية في التأثير على التهرب الضريبي في فلسطين، والتعرف على أهم هذه المحددات والتي تمثلت بالمحددات التشريعية، المحددات الفنية والادارية، المحددات الاقتصادية، المحددات الاجتماعية والثقافية، والمحددات السياسية.

ولقياس تأثير هذه المحددات تم استطلاع رأي عينة من مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينيين من خلال استبانة تم اعدادها من قبل الباحثة، وتحكيمها من قبل محكمين مختصين، وقد تم فحص الاستبانة من خلال عينة أولية ومن ثم تم توزيع الاستبانة على العينة العشوائية المنتظمة ذات المرحلتين (Two Step Sample) التي تم اختيارها من مدقي الحسابات القانونيين والذي بلغ عددهم (126) مدقق حسابات بالاضافة إلى (8) شركات تدقيق حسابات تمثل جميع مدن ومحافظات الضفة الغربية والقدس. حيث تم استخدام المنهج الوصفي الاستكشافي بجانب أداة الدراسة الرئيسية والتي تمثلت بالاستبانة.

أما نتائج الدراسة، بناء على اجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة وبعد تحليلها تبين أن أهم المحددات ذات التأثير الأكبر على التهرب الضريبي هي المحددات الادارية والفنية تليها المحددات الاقتصادية ومن ثم المحددات الاجتماعية الثقافية وتعتبر المحددات التشريعية في الدرجة الرابعة من حيث التأثير على التهرب الضريبي لتكون المحددات السياسية هي أقل المحددات تأثيراً على التهرب الضريبي بناء على اجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة.

وأهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة، ضرورة تحديث القوانين والتشريعات الضريبية المعمول فيها في فلسطين، وتفعيل قضاء ضريبي مستقل وتطبيق عقوبات رادعة على المتهربين من دفع الضرائب،

وتطوير وتحديث الاجراءات الفنية والادارية المتبعة في الدوائر الضريبية لتسهيل جباية الضرائب بكفاءة وفاعلية. أيضاً ضرورة نشر الوعي والثقافة الضريبية بين المواطنين وأهمية الضريبة في تعزيز الاقتصاد الوطني والمساهمة في تنمية الدولة.

Title: Determinants of collection and its impact on tax evasion in Palestine

Prepared by: Hadeel Saleh Mahmoud Alabboushi

Supervisor: Dr. Ibrahim Awad

Abstract

The study aim to identify the role of the determinants of collection to influence tax evasion in Palestine, and to identify the most important determinants by the legislative, technical and administrative, economic, social, cultural and political determinants.

To measure the impact of these criteria is a sample of legal auditors. Palestinian Poll accounts through a questionnaire prepared by the researcher, and judged by specialists arbitrators.

The questionnaire was examined through an initial sample and then distributed to a random sample (Two- step sample) which have been selected from of certify public accountants, which numbered 126. In addition to 8 auditing firms represent all the cities and provinces of the west bank and Jerusalem. The researcher use of Exploratory descriptive method in addition to the main study tool the questionnaire.

The results notesd that the collection selectors have very significant in order of importance, it is based on respondents answers to the questionnaire on the paragraph of it through statistical analysis shows that the most important determinants of the greatest influence on tax evasion is the administrative and technical limitation, followed by social and economic determinants and culture, are legislative in the forth degree in terms of impact on tax evasion, to be political determinants are less impact on the tax evasion.

The most important recommendations of the researches, the need to update the tax laws and regulations in force in Palestine and activating independent judiciary tax and apply deterrent against tax evaders.

Modernize and develop the technical and administrative procedures in the tax departments to facilitate the collection of tax efficiently and effectively. Also, we need to spread awareness of the tax culture among citizens and the importance of tax in boosting the national economy and contribute to the state development.

المصطلحات

الإدارة الضريبية: عبارة عن مجموعة من الدوائر الضريبية التي يقع تحت مسؤوليتها تنفيذ القانون الضريبي على المكلفين من أجل تحصيل المبالغ الضريبية وتوريدها للخزانة العامة (معالي، 2015).

الازدواج الضريبي: هي ظاهرة يصفها بعض علماء المالية العامة بأنها عبارة عن فرض ضريبتين من نوع واحد على الوعاء نفسه (فرض ذات الضريبة أكثر من مرة على نفس الشخص وبالنسبة لذات المال وعن المدة ذاتها) خلال فترة زمنية واحدة، وبالتالي اقتطاع هاتين الضريبتين من مال مكلف واحد (عطوي، 2003).

الاعفاء الضريبي: قانون ضرائب يسمح من خلاله لدافع الضرائب أن يستبعد أنواع معينة من دخله ويعفيها من الضرائب (عطوان، 2013).

الإقرار الضريبي: هو عبارة عن بيان يوضح فيه المكلف إيراداته ونفقاته ومن ثم صافي الدخل الخاضع للضريبة وينتهي بتحديد مبلغ الضريبة المستحقة وواجبة الدفع، وهو يشمل تفاصيل الإيرادات والاعفاءات الشخصية والعائلية والنفقات والاستقطاعات التي تخصم من الإيرادات لحساب الدخل الخاضع للضريبة ومن ثم تحديد الدخل الذي سيخضع في السنة المالية للضريبة (منصور، 2004).

الإمكانيات المتوفرة: التعريف الاجرائي للإمكانيات المتوفرة، هي كل ما يلزم لانجاز العمل بمهارة وكفاءة وفاعلية بأقل وقت ممكن من برمجيات خاصة بجباية الضرائب ومعدات الكترونية مساعدة وموارد بشرية مدربة ومأهلة وبأعداد تناسب العبء المعني الملقى على عاتقها.

الإيرادات العامة (إيرادات الدولة): وهي ما اصطلح عليه بأسم الدومين، والدومين: هو كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالاً عقارية أو منقولة (ناشد، 2006).

والإيرادات العامة عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياساتها موضع التنفيذ، أي أنها المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وهي جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى خزينة الدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة (الشلة، 2005).

بروتوكول باريس: الإطار الذي تحددت في ضمنه العلاقات الاقتصادية بين اسرائي والسلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، والذي وقع في أيار 1994 وشكل قسماً من اتفاقية أوسلو، ويسمى نموذج (موديل) العلاقات التي تقرر في هذا البروتوكول "اتحاد جمركي" ومميزه الأساسي غياب الحدود الاقتصادية بين الشركاء في نفس الاتحاد.

واتفقت اسرائيل والسلطة الفلسطينية في هذا البروتوكول على وجود حدود خارجية مشتركة في المرحلة الانتقالية، بما يخص البضائع التي تأتي من دول أخرى. وأُتفق على أن تجبي اسرائيل ضرائب الاستيراد (الجمارك) المفروضة على تلك البضائع، ومن ثم أن تحول إلى السلطة الفلسطينية الأموال المستحقة من الضرائب المفروضة على البضائع المعدة للمناطق المحتلة. وحسب هذا البروتوكول يحث لإسرائيل أن تقرر وتغير بشكل أحادي الجانب نسبة الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة.

أما فيما يخص ضريبة القيمة المضافة، فتقرر أن تحول إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية الأموال التي جبتها لقاء البضائع أو الخدمات التي بيعت في إسرائيل، وهي معدة للاستهلاك في

المناطق المحتلة، وذلك وفق نظام محاسبة شهري (بتسليم، مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان، 2016).

التشريع المالي: مجموعة القوانين والأنظمة المالية التي تتبناها الدولة بهدف تنظيم وتطبيق الانفاق والايراد والموازنة بينهما. وبالتالي فإن التشريع المالي يهدف إلى ترجمة الافكار والآراء إلى قواعد قانونية وتطبيقها عن طريق الادارة ومراقفها في شكل تعليمات ولوائح الغرض منها جباية إيرادات الدولة وتنظيم شؤون الصرف، أي أن التشريع المالي يترجم ويقنن النظريات والأفكار في شكل قوانين (القيسي، 2015).

التهرب الضريبي: يعني أن يتخلص المكلف من دفع الضريبة الموجبة عليه كلياً أو جزئياً، دون أن يعكس عبأها على الغير (عواضة، 2013).

وبتعريف آخر: الضريبة أكره يحاول المكلف خفضها لذلك يلجأ إلى التهرب الضريبي الذي يهدف إلى التملص من دفع جزء أو كل ما هو متوجب لادارة الضرائب بإتكاله على النقص أو السكوت في التشريع دون أن يكون بذلك قد خرق قاعدة نافذة. يمكن للقانون أن ينظم التهرب من الضريبة بمنح اعفاءات ضريبية لتشجيع أصحاب المداخل (كالمداخل الزراعية) أو بعض قطاعات الانتاج (بادروس، 2006).

الجاب: هو المحصل، وهو الموظف المكلف بتحصيل الضرائب والرسوم لمصلحة الأموال العامة (نخلة، 2002).

الجباية: الجباية في اللغة واستعمال الفقهاء تعني الجمع والتحصيل، ويقال: جبيت المال والزكاة والخراج جباية، أي جمعته. والجابي هو الذي يجمع مال الخراج (عبدالناصر، 2006).

والجباية هي التحصيل، أي قبض الديون أو الضرائب أو السندات الخ، جمع الأموال أو المستحقات الخ.. (نخلة، 2002).

وبتعريف آخر: التحصيل الضريبي هو استيفاء الخزنة العامة للضريبة حين استحقاقها، حيث أن الإيرادات الضريبية تشكل الركيزة الأساسية في الإيرادات التي تصب في الخزينة العامة للدولة (معالي، 2015).

السياسة الضريبية: يقصد به السلوك الذي تمارسه الدولة في توجيه الضرائب، وفق الأهداف المالية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي تسعى إليها فلسفة الحكم (عبدالناصر، 2006).

وبتعريف آخر: استعمال الضرائب والانفاق الحكومي كأداة في تطبيق السياسة الاقتصادية والمالية (عطوان، 2013).

السياسة النقدية: هي مجموعة الاجراءات التي تستهدف المحافظة على قيمة عملة الدولة، في الداخل والخارج، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنبه الآثار غير المرغوبة، كالتضخم أو الانكماش أو الكساد. وتتولى السلطات النقدية التي يمثلها المصرف المركزي تطوير السياسات النقدية بما ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف المركزية للدولة مراعاة الظروف العالمية المحيطة (بادروس، 2006).

وبتعريف آخر: هي سياسة حكومية يصدرها وينظمها البنك المركزي وذلك بهدف مراقبة معدلات الفائدة والتدفقات المالية (عطوان، 2013).

الشخص الطبيعي: الانسان الذي يمكن أن يكون طرفاً إيجابياً أو طرفاً سلبياً في الحقوق، وكل انسان هو شخص صالح للتمتع بالحقوق والتحمل بالموجبات، أي أن له شخصية قانونية (قطيش، 2002).

الشخص المعنوي: مجموعة من الأشخاص أو الأموال ترمي إلى تحقيق غرض معين، ويمنح الشخصية القانونية بالقدر اللازم لتحقيق هذا الغرض، والشخص المعنوي يتمتع بحياة مستقلة عن حياة الأفراد المكونين له (قطيش، 2002).

الضريبة: النسبة التي تستقطع من وعاء الضريبة. وهذا الاستقطاع قد يكون نسبياً بمعنى أن تفرض الضريبة بسعر واحد، بصرف النظر عن العوامل الأخرى، كتغير قيمة الوعاء المفروض عليه الضريبة، وقد يكون هذا السعر متدرجاً بالتصاعد (عبدالناصر، 2006).

وبتعريف آخر: هي اقتطاع مالي اجباري غير عقابي تحدده الدولة ويلتزم الأشخاص – الطبيعيون والمعنويون – بأدائه للدولة بصفة نهائية وبدون مقابل خاص مباشر، وذلك تمكينا للدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (قدي، 2011).

وتعرف أيضاً بأنها: فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً للدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة (ناشد، 2006).

العبء الضريبي: إن أثر الضريبة على دافعها يعتمد على قدرته في نقل عبء الضريبة بحيث يتحملها غيره في نهاية الأمر، وهو ما ينجم عنه اختلاف أثر الضريبة بحيث أن أثرها هذا يقع على من يتحمل عبئها النهائي ولا يتحمله من يدفعها (خلف، 2008).

العدالة الضريبية: يقصد بها المساواة في المعاملة الضريبية بين الأفراد، الذين يتمتعون بمقدرة متساوية على الدفع هي النفقات التي يترتب عليها حق انتقال الملكية، أو امتيازها، من يد إلى أخرى من دون إضافة جديدة، في التكوين الرأسمالي في الدولة (عبدالناصر، 2006).

الغش الضريبي: صورة غير مشروعة من صور التهرب من أداء الضرائب إلى خزينة الدولة (عطوي، 2003).

وبتعريف آخر: حالة خاصة من التهرب يتضمن مخالفة لاحكام القوانين والأنظمة، ولذلك يطلق عليه أحيانا "التهرب غير المشروع" لتمييزه عن "التهرب المشروع" غير المشوب بالغش والذي لايتضمن أي مخالفة للقانون (عواضة، 2013).

القوانين: هو مجموعة قواعد تحكم علاقات الناس في مجتمع ما. وهو عمل السلطة التشريعية وفقاً لنصوص الدستور، ويسن أمام البرلمان والمبادرة لإنشائه تعود للسلطة التنفيذية ولأعضاء المجلس التشريعي، أما إذا جاءت المبادرة من الحكومة فإنها تكون بأسم مشروع قانون، واقتراح قانون إذا أتت من مجلس النواب، ويكون القانون ملزماً حتى ولو لم يكن واضحاً أو كاملاً فلا يستطيع القاضي أن يتوقف عن تطبيق القانون والحكم بموجبه بحجة عدم وضوحه (نخلة، 2002).

المالية العامة: العلم الذي يبحث في الوسائل التي تحصل بها الدولة الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة (القيسي، 2015).

المالية العامة: عرف التقليديون المالية العامة بأنه "ذلك العلم الذي يبحث في الوسائل التي تحصل بها الدولة الايرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة" (القيسي، 2015).

التعريف الاجرائي: مع تطور مفهوم المالية العامة من مجرد الحصول على ايرادات للدولة لتغطية النفقات، ليصبح المفهوم أكثر اتساعاً وشمولياً بما يهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، فإن الباحثة عرفت المالية العامة: بأنها ايرادات ونفقات الدولة العامة وموازنتها العامة التي تستخدم لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة في سعيها للتنمية والنمو.

مأمور التقدير: أي موظف أو لجنة من الموظفين مفوض أو مفوضة خطياً من المدير بإجراء أي تقدير أو تدقيق للضريبة بموجب القرار بقانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 (معالي، 2015).

المحددات: في اللغة، صيغة المؤنث للفعل الثلاثي حدّد، الحدّ: الفصل الحاجز بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر وجمعه حدود، تضرب والحدّ: الدّفع والمنع تقول: حدّدت فلاناً عن الشرّ أي منعتّه (المرتضى الزبيدي، د.ت).

والمحدود: الممنوع من البخت وغيره، وحددت الرجل: أقمت عليه الحدّ لأنه يمنعه من المعاودة، والمحادّة: المخالفة، ومنع ما يجب عليك (الجوهري؛ عطار، 1990).

والمحددات هي العوامل التي تؤثر بشكل حاسم على طبيعة أو نتيجة لشيء ما.

التعريف الاجرائي للمحددات: هي معيقات جباية الضرائب التي لها تأثير على التهرب الضريبي.

المقاصة: اسقاط المدين حقاً له في مقابل دين عليه عند مطالبته بالدين، ومن التعريف يتضح أن المقاصة من طرق انقضاء الديون، حيث يفترض فيها وجود شخصين يدين كل منهما بدين، وبدلاً

من أن يقوم كل طرف منهما بأداء دينه للآخر، ينقضي دين كل منهما بقدر الأقل منهما (الحرازي، 2012).

وبتعريف آخر: عملية مصرفية قوامها أن تُسَدَّ جميع المدفوعات والمقبوضات بواسطة حوالات متبادلة، اتفاق بين بلدين على فتح حساب لكل منهما لدى الآخر يسجل في الجانب الدائن صفقات التصدير وفي الجانب المدين صفقات الاستيراد ويسوى الفرق بينهما في آخر المدّة المحددة (عبدالناصر، 2006).

التعريف الاجرائي للمقاصة: مبلغ الضريبة المسترد للحكومة الفلسطينية من الجانب الاسرائيلي الذي تتقاضاه على الواردات الفلسطينية التي تمر من الموانئ والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها اسرائيل، وذلك حسب النسبة التي تم الاتفاق عليها عند توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية سنة 1993.

المكلف: المكلف بدفع الضريبة هو كل شخص قام خلال أي سنة مالية بفتح محل عمل، أو لدأ في ممارسة مهنة، أو بدأ في إدارة محل عمله أو مهنته بمحل عمل اضافي، أو محل عمل آخر، أو قام بتغيير نوع عمله أو مهنته، ويدخل في اطار هذا التعريف كل شخص زاول مهنة ما بصورة فردية أو دخل شريكاً في شركة عادية (شركة تضامن) أو أسس شركة مساهمة خاصة أو عامة. ويستثنى من ذلك نقابات العمال، الجمعيات التعاونية، المؤسسات الدينية والأوقاف، المؤسسات الخيرية، المؤسسات غير الربحية، علماً بأن موظفي هذه الدوائر معفون من دفع ضريبة الدخل (سالم.. وآخرون، 2010).

وبتعريف آخر: كل شخص مكلف بدفع الضريبة أو اقتطاعها أو توريدها وفقاً لأحكام القرار بقانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011، وهو كل مشغل أو مؤسسة مالية وفقاً للنظام بشأن الرسوم على المنتجات المحلية لعام 1963 (معالي، 2015).

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1. المقدمة

الضريبة هي الوسيلة الرئيسية والمهمة لتحقيق أهداف الدولة في جميع دول العالم وخاصة الدول ذات الموارد المحدودة (الطبيعية والصناعية)، وتعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة لأي دولة سواء متقدمة أو نامية على حد سواء، فهي تعد المصدر الأول والأهم لإيرادات الدولة، وتسعى إلى تنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للدولة، حيث تسهم الأموال التي تجبى من الضرائب في تمويل نفقات الدولة لكافة القطاعات كالتعليم والصحة والأمن والخدمات الأخرى، فهي أداة الدولة في إدارة شؤونها المالية.

وتعتبر الضريبة أحد أهم مكونات السياسة المالية التي تتبعها الدولة حيث تساهم الضرائب بشكل عام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق حماية الاقتصاد من التضخم والانكماش، كذلك حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى كونها الأداة المثلى لتزويد الفوارق الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بما يحق العدالة الاجتماعية، والمحافظة على المستوى العام للأسعار وتحسين

مستويات التشغيل، إضافة لكونها مصدراً مهم من مصادر الدخل المحلي، تعتبر أداة فعالة في تحفيز النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية، والتي تختلف وفقاً للاختلاف والتباين في النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

إلا أن ما يؤثر على الإيرادات الضريبية ويهدد وجودها، لجوء المكلف سواء كان الشخصي أو المعنوي إلى التهرب الضريبي أو الغش الضريبي للتملص من التزاماته إتجاه الدولة، حيث يؤدي ذلك إلى إحداث آثار سلبية على جميع نواحي الحياة في الدولة.

والمحافظة على الإيرادات الضريبية يعتبر أحد أوليات الدولة، وضرورة هامة لضمان توفر موازنه تحقق اهداف الدولة. وبالتالي فإن جباية الضرائب يجب أن يكون من أولويات الدولة من حيث التشريع والادارة والتنظيم بما يضمن الحد من نقشي ظاهرة التهرب الضريبي.

وأصبح البحث عن السبل التي تحد من التهرب الضريبي مطلباً ملحاً للوصول إلى أنسب الحلول للحد من هذه الظاهرة، وللوصول إلى سبل الحد من التهرب الضريبي لا بد أولاً من معرفة العوامل والمؤثرات التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، والتي دفعت المكلفين إلى المضي بهذه الطريق دون الالتفات الى المصلحة العامة للدولة، مأثرين المصلحة الشخصية.

لا بد من إيجاد بيئة طاردة للتهرب الضريبي لابد أن يتوفر لدينا نظام ضريبي يحد من فرص الفساد ونظام تحصيل شفاف ووجود ادارات ضريبية نزيهة كفؤه ومؤهلة وقادرة على القيام بمهامها، هذا إلى جانب توفر الوعي الضريبي لدى المكلفين ووجود الوسائل والآليات الرادعة لمكافحة التهرب الضريبي (علاونة، 2011).

إن مواجهة التهرب الضريبي تنطلق من التعرف على المحددات الخاصة بجباية الضريبة، وتحديد جدوى الطرق والوسائل المتبعة في تحصيل الضرائب بالاضافة إلى القوانين والتشريعات النازمة للضرائب بأنواعها، كذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الجباية، والتي يمكننا من خلالها تحديد الأسباب والعوائق التي تواجه تحصيل الضرائب التي من شأنها التأثير على التهرب الضريبي سواء من خلال زيادة التهرب أو محاصرته والحد منه.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين نظراً لما تشكله هذه الظاهرة من هدر للمال العام من خلال دراسة محددات الجباية التي من شأنها التأثير على ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين واستكشاف وجهة نظر مدقي الحسابات القانونيين في فلسطين لما لهم من دور مهم وحلقة وصل بين المكلف بدفع الضريبة وبين الدوائر الضريبية الرسمية، فقد تناول الفصل الأول الاطار العام للدراسة؛ المشكلة الرئيسية التي قامت عليها الدراسة، والمنهج المستخدم في اعدادها، وتساؤلات الدراسة. ومن ثم الانتقال إلى الفصل الثاني، والذي يحتوي على الاطار النظري لموضع الدراسة من تحليل لمفهوم الضريبية وأنواعها وأشكالها، والجباية ومحدداتها، ثم التطرق إلى إيرادات الدولة وتفصيل إيرادات الحكومة الفلسطينية من الضرائب خلال السنوات السابقة، ثم الانتقال إلى مفهوم التهرب الضريبي وأشكال التهرب الضريبي وآثاره، لينتهي الفصل الثاني بعرض أهم الدراسات السابقة التي رجعت إليها الباحثة في اعداد هذه الدراسة والتعقيب على هذه الدراسات.

وفي الفصل الثالث المنهج الذي اتبعته الباحثة في اعداد هذه الدراسة وأداة الدراسة وكيفية تطبيقها على مجتمع وعينة الدراسة مع الإشارة إلى مجتمع الدراسة بشيء من التفصيل وتوضيح أهميته ودوره في جباية الضرائب في فلسطين. أما الفصل الرابع فهو الجانب التحليلي لمحددات الجباية المؤثرة على التهرب الضريبي، حيث أعدت استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، والتي من خلالها قامت الدراسة

بالاجابة على تساؤلات الدراسة واثبات أو نفي وجود علاقة بين محددات الجباية والتهرب الضريبي في فلسطين، بالإضافة الي عرض النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة.

2. مشكلة الدراسة

تعتبر الإيرادات الضريبية مصدر رئيس لتمويل موازنة السلطة الفلسطينية، وهي إحدى الأدوات المهمة لاجداث تنمية في المجتمع الفلسطيني، لذلك فإن جباية الضرائب في فلسطين ليست بالأمر الهين فهي محاطة بالعديد من المحاذير والمحددات التي قد تؤثر سلباً عليها، وينتج عنها تهرب في دفع الضرائب من المكلفين، ما يعني انخفاض في إيرادات السلطة الفلسطينية والتي تؤدي بلا شك إلى عجز في موازنة السلطة الفلسطينية، هذا كله ينعكس سلباً على كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولما للضريبة من أهمية على جميع جوانب الدولة، كان لابد من التطرق إلى المحددات التي من شأنها أن تؤثر على الجباية الضريبية، وعليه فإن مشكلة البحث تبرز من خلال التساؤل التالي:

"ما هي محددات الجباية التي تؤثر على التهرب الضريبي في فلسطين؟"

3. أهداف الدراسة

ضمن مفهوم التنمية الاقتصادية وخلق استدامة اقتصادية فلسطينية، وضمن دورة حياة النظام المالي والاقتصادي الفلسطيني، فإن النظام الضريبي هو أحد أهم ركائز المالية العامة للدولة وحجر الأساس في ميزانيتها، وفي السعي الدائم لتطوير النظام الضريبي الفلسطيني من جميع النواحي، وتقوية

هذا النظام بما له من أهمية في دفع عجلة التنمية، وعليه فإن التهرب الضريبي يعتبر أكبر العقبات التي تواجه المنظومة الضريبية ككل، وبالتالي فإنه لا بد من العمل على مجابهة هذه الآفة، والمضي قدماً في التخلص منها بهدف دعم وتعزيز مالية الدولة وإيراداتها، وعليه فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو: دراسة وتحليل المحددات المؤثرة على التهرب الضريبي في فلسطين، وتقديم المقترحات والحلول لأصحاب القرار التي من شأنها المساهمة في الحد من التهرب الضريبي بما يساهم في زيادة إيرادات الدولة والسعي قدماً نحو تحقيق تنمية مستدامة والحد من المعونات والديون المتراكمة في الحساب الجاري للدولة.

ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، هناك عدد من الأهداف الفرعية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وهي:

1. التعرف على تأثير القوانين والتشريعات الفلسطينية على تخفيض التهرب الضريبي.
2. التعرف على تأثير الاجراءات الفنية والادارية في الدوائر الضريبية على تخفيض التهرب الضريبي.
3. التعرف على تأثير الأوضاع الاقتصادية في فلسطين على تخفيض التهرب الضريبي.
4. التعرف على تأثير القيم الاخلاقية والاجتماعية في فلسطين على تخفيض التهرب الضريبي.
5. التعرف على تأثير الاوضاع السياسية في فلسطين على تخفيض التهرب الضريبي.

4. أهمية ومبررات الدراسة

تأتي هذه الدراسة البحثية بعد الاطلاع على النظام الضريبي الفلسطيني وما يواجهه من مشاكل نتيجة التهرب الضريبي الذي له بالغ الأثر على إيرادات الحكومة وما يمكن أن ينتج عن ذلك من

تبعيات على التنمية الاقتصادية، وأهمية الضرائب على عائدات وإيرادات الدولة المالية وتأثيرها على ميزانية الدولة.

وتمثل هذه الدراسة بداية إنطلاق لمزيد من الأبحاث والدراسات المعمقة التي لها انعكاسات على الإيرادات الضريبية للدولة، والسياسات المالية التي من شأنها إدارة التحصيل الضريبي في فلسطين، مما يمكن أن يسهم في مواجهة التحديات التي تواجه الحكومة الفلسطينية في تحصيل إيراداتها. ومن منطلق السعي الدائم لاحتاد تنمية مستدامة من خلال زيادة إيرادات الدولة وتنظيم جبايتها والحد من التهرب الضريبي، يمكن بلورة مبررات الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ضرورة العمل على ايجاد منظومة ضريبية متكاملة تحمي النظام الضريبي وتعززه.
- إن النظام الضريبي هو حجر الاساس في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية، وبالتالي فإن الإيرادات الضريبية هي ما تقوم عليه ميزانية الدولة ولا بد من الحفاظ عليها والعمل على تنميتها وحمايتها.
- قلة الدراسات الجامعية المطبقة على أهمية الضرائب في إيرادات الدولة وتأثير التهرب الضريبي على الإيرادات الحكومية وبالتالي على الاقتصاد القومي والتنمية الاقتصادية.
- تأمل الباحثة أن تكون الدراسة التي نحن بصددھا إضافة علمية ذات مردود علمي مثمر في مجال التنمية الاقتصادية.

ومما سبق نرى أن أهمية الدراسة تتبع من جانبين يمكن توضيحهما كما يلي:

اولاً: الجانب النظري

1. ترجع أهمية هذه الدراسة لكونها تبحث في موضوع يتسم بالأهمية، فهي تمثل إيرادات الحكومة المالية، والحفاظ على هذه الإيرادات وحمايتها من التهرب الضريبي يمثل أحد دعائم بناء الوطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

2. تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات الحديثة التي تتناول موضوع محددات التهرب الضريبي وما له من أثر على جباية الضرائب، وما يمكن أن يكون له من أهمية على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

ثانياً: الجانب التطبيقي

السعي لإفادة المعنيين والمؤسسات ذات العلاقة بمعرفة مسببات التهرب الضريبي ويمكن أن تقدمه الباحثة من مقترحات وحلول يمكن أن تسهم في علاج هذه المسببات.

كما يمكن التعرف على جوانب القوة والضعف في النظام الضريبي الفلسطيني وتزويد المعنيين بفكره عن هذه الجوانب، حيث تفيد معرفة نقاط القوة والضعف أصحاب القرار في معالجة هذه النقاط وتصحيحها، أما جوانب القوة في النظام الضريبي فستفيد اصحاب القرار في تطوير آليات جباية الضرائب والنظام الضريبي ككل من خلال اعداد البرامج والسياسات الضريبية التي من شأنها الحد من آفة التهرب الضريبي لزيادة قدرة الحكومة من الاستفادة من نقاط القوة.

تمكين الباحثين والمهتمين في هذا الموضوع من اضافة معرفة علمية قد تفيد في عمل اي بحث أو دراسة خاصة حول هذا الموضوع، وأيضاً قد تفيد هذه الدراسة المهتمين بشؤون الاقتصاد من وضع الخطط الاستراتيجية الداعمة للاقتصاد الفلسطيني. بالاضافة إلى أنه يمكن ان يستفيد من هذا البحث الاقتصاديين والدوائر الضريبية والقانونيين المهتمين بالشأن المالي والاقتصادي في فلسطين.

5. تساؤلات الدراسة

ان مشكلة الدراسة التي تمثلت في البحث في المحددات الدافعة للتهرب الضريبي في فلسطين والتي تأثر على معدل الجباية، تثير السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات الجباية التي تؤثر على التهرب الضريبي في فلسطين؟

ومن السؤال الرئيسي السابق يمكننا صياغة الأسئلة التالية:

1. ما تأثير القوانين والتشريعات الفلسطينية على التهرب الضريبي في فلسطين؟
2. ما تأثير الاجراءات الفنية والادارية في الدوائر الضريبية على التهرب الضريبي في فلسطين؟
3. ما تأثير الأوضاع الاقتصادية على التهرب الضريبي في فلسطين؟
4. ماهو تأثير القيم الاخلاقية والاجتماعية على التهرب الضريبي في فلسطين ؟
5. ما تأثير الأوضاع السياسية على التهرب الضريبي في فلسطين؟

6. فرضيات الدراسة

استندت الباحثة في اعداد هذا البحث على فرضية أساسية مفادها أن التهرب الضريبي له تأثير مهم على إيرادات الدولة والتي بدورها تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن الضريبة هي صاحبة التأثير القوي على الناتج المحلي الاجمالي وعلى اعدادالموازنة العامة للدولة وبالتالي كان لابد من دراسة تحليلية لمحددات الضريبة لمعرفة إذا ما كان لها تأثير على الجباية الضريبية في فلسطين أم لا، وعليه كانت الفرضية الرئيسية هي:

توجد علاقة بين محددات الجباية في فلسطين وتأثيرها على التهرب الضريبي.

ونشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة بين القوانين والتشريعات الضريبية الفلسطينية وتخفيض التهرب الضريبي.
2. توجد علاقة بين الاجراءات الفنية والادارية وتخفيض التهرب الضريبي.
3. توجد علاقة بين الأوضاع الاقتصادية وتخفيض التهرب الضريبي.
4. توجد علاقة بين القيم الاخلاقية والاجتماعية للمكلفين وتخفيض التهرب الضريبي.
5. توجد علاقة بين الأوضاع السياسية وتخفيض التهرب الضريبي.

7. منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي الاستكشافي في إجراء هذه الدراسة، وذلك من خلال دراسة محددات جباية الضريبة وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف بها، وانعكاس تطبيقها على التعاملات الضريبية. وقد استخدمت الباحثة المصادر التالية في جمع البيانات:

- المصادر الأولية: سيتم جمع البيانات الأولية باستخدام أداة من أدوات البحث، وهي الاستبانة الذي أعدته الباحثة، والذي تم توزيعه على عينة الدراسة التي تمثل جزء من مجتمع الدراسة، من أعضاء جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ذوي العلاقة بالموضوع. وتحليل الاستبانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS للخروج بالنتائج المرجوة من اعداد هذا البحث.
- المصادر الثانوية: وتمثلت في نصوص القوانين والتشريعات الضريبية المطبقة في الضفة الغربية، كذلك رجعت الباحثة إلى الكتب والدراسات الأدبية السابقة والدوريات والجريدة الرسمية الفلسطينية (الوقائع الفلسطينية) بالنصوص ذات العلاقة بموضوع البحث.

8. حدود الدراسة

تخضع هذه الدراسة للمحددات التالية:

- الحدود المكانية: شكلت الحدود المكانية للبحث منطقة الضفة الغربية الخاضعة للسيادة الفلسطينية
- الحدود الزمانية: تبحث الدراسة في الفترة الزمنية ما بين عامي 2011- 2016
- الحدود البشرية: شكل مجتمع الدراسة مدققي الحسابات القانونيين المعتمدين رسمياً والمزاولين لمهنة تدقيق الحسابات.

9. نموذج الدراسة

عند الحديث عن مشكلة سنتحدث عن متغيرات ذات علاقة مع مشكلة البحث، يمكن من خلالها تحليل البحث ودراسته ومعرفة المحاور المهمة للانطلاق منها لحل هذه المشكلة، ويكون ذلك من خلال متغيرات البحث المستقلة والتابعة.

وفي هذا البحث تم تحديد المتغيرات المستقلة وما ينبثق عنه من محاور، والمتغير التابع المتأثر الاساسي والذي تم بناء هذا البحث حوله، والتي تستطيع الباحثة من خلالها الوصول إلى أسئلة البحث وما نتج عن هذه الأسئلة من فرضيات، هي الركيزه التي بقام عليها البحث.

وقد تم رسم المتغيرات التي توصلت لها الباحثة على النحو:

جدول (1.1): متغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل
التهرب الضريبي	محددات الجبائية (تحصيل الضريبة) ↓ تشريعية (القوانين والتشريعات الضريبية المعمول بها في فلسطين) إدارية وفنية (اجراءات التحصيل، المهارات الفنية والادارية، الامكانيات المتوفرة بأنواعها) إقتصادية (التضخم، الركود(الانكماش)، البطالة، الفقر) اجتماعية وأخلاقية (الفساد، الثقافة الضريبية، القيم الأخلاقية، المفاهيم المجتمعية، المواطنة والولاء، رضا المكلفين عن دفع الضرائب) سياسية (تأثير الاحتلال، الاتفاقيات الموقعة، كفاءة السلطة في ادارة المال العام، السياسة الداخلية للسلطة الفلسطينية)

10. العقبات التي واجهت الباحثة في اعداد الرسالة

أولاً. مجتمع الدراسة: واجهت الدراسة اشكالية في اختيار مجتمع وعينة الدراسة، حيث كانت الدراسة مهمة بإشمال الدوائر الضريبية والعاملين فيها ضمن مجتمع وعينة الدراسة للحصول على نتائج أفضل، لكن وزارة المالية رفضت التعاون وتزويدنا بالمعلومات اللازمة حول عدد العاملين في الدوائر الضريبية والتواصل معهم، مما أدى إلى تقليص مجتمع الدراسة ليشمل مدققي الحسابات القانونيين فقط.

ثانياً. توقيت اعداد الدراسة: واجهت الباحثة مشكلة في توقيت اعداد وتوزيع الاستبانة واستردادها، حيث كان ذلك خلال فترات الذروة في اعداد كشوف القوائم المالية والتخليص الضريبي، وبالتالي كان تعاون عينة الدراسة في الاستجابة صعب نوعاً ما استدعى إلى تذكير بعض المدققين بالاستبانة أكثر من مرة.

11. محاذير الدراسة

1. تم اعتماد مدققي الحسابات القانونيين المزاولين لمهنة تدقيق الحسابات فقط وليس جميع المدققين المعتمدين من مجلس مهنة تدقيق الحسابات.

2 . تقسيم المدققين جغرافياً حسب المدينة المسجلة في دليل مدققي الحسابات القانونيين (دليل المدقق الفلسطيني، 2016)، وليس حسب مناطق العمل الجغرافية لمدققي الحسابات.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1. الضرائب

1.1 مفهوم الضريبة

هناك أكثر من تعريف للضريبة، وقد تأثرت هذه التعريفات بتطور مفهوم الدولة وزيادة الأعباء العامة للدولة فقد عرفها الفقيه الفرنسي جيز (Jese) بأنها استقطاع نقدي تفرضه الدولة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة، وهذا التعريف لم يشر الى دور الضريبة في تحقيق أهداف الدولة الحديثة المتمثل في السياسات المالية للدولة، فجاء الفقيه ميل (MehL) بتعريف الضريبة تماشياً والتطور الذي حصل على دور الدولة فعرّفها بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وفقاً لقدراتهم التكاليفية، بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة (شامية والخطيب، 1997).

فالضريبة لم تعد تهدف الى الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاعباء العامة فقط وإنما أصبحت أداة مهمة بيد الدولة لتحقيق أهدافها ويتم ذلك من خلال استخدام السياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة وتنفيذها من خلال القانون الضريبي الجاري تطبيقه (العلمي، 2003).

وتستمد الضريبة أركانها من أركان النظام الضريبي الذي تمثله في تلك الدولة والذي يتكون من مجموعة من العناصر الفرعية هي، السياسة الضريبية، والتشريع الضريبي، والادارة الضريبية والممولين و ادارة قضائية للضرائب.

وتعرف السياسة الضريبية على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع (عبدالناصر، 2006).

وتعتبر السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية. (عبد الواحد، 1993). وتتأثر السياسة الضريبية بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية وبالاهداف التي تحددها السلطة الحاكمة وتسعى الى تحقيقها من خلالها، وكذلك فان السياسة الضريبية لا تقتصر على كونها مجموعة من القواعد الفنية والتشريعية المتكاملة التي تحدد مطرح الضريبة ومراحل تحققها وجبايتها، بل هي أيضاً عبارة عن اجمالي العناصر الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أخذها في الحسبان في سبيل تبني قواعد قانونية تتلاءم مع السياسة الضريبية للدولة (المهاني، 2003).

1.2 خصائص الضريبة

كما سبق أن أشرنا، أن الضريبة مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرة أو بشكل غير مباشر، فإنه يبرز لدينا خصائص أساسية للضريبة أهمها:

1. الضريبة تأدية نقدية وليست بدلاً يدفع عيناً أو خدمة شخصية يؤديها المكلف، والخدمة العسكرية لا يمكن أن تعتبر ضريبة نظراً للصفات الخاصة التي تتميز بها (عواضة، 2013). كذلك فإن الضريبة يدفعها الشخص الطبيعي والمعنوي، فلا يعقل أن تكون الضريبة عيناً، وحتى وإن قامت الدولة بالحجز أو مصادرة أملاك مكلف امتنع عن دفع الضريبة إلا أن ما يتم مصادره يباع بالمزاد العلني فتأخذ الدولة قيمة الضريبة نقداً ولذا تبقى شيء تعيده إلى المكلف الذي صودرت أملاكه (الخطيب، 2006).

2. تفرض وتحصل الضريبة بصورة جبرية، تقتطع وتجبى بدون مقابل أو منفعة خاصة وتهدف إلى تحقيق النفع العام. فعندما يقوم المواطن بدفع الضريبة فلا ينتظر الحصول على خدمة مباشرة وإنما يقوم بدفعها مساهمة منه في تحمل الدول أعباء نفقاتها التي تعود بالنفع على كافة المواطنين (الخطيب، 2006).

3. تختص الدولة بفرضها وجمعها من الأفراد ويمكن تفويض الغير بتحصيل الضريبة كما هو الحال عند تفويض البلديات لتحصيل بعض الضرائب (عواضة، 2013).

4. إن فرض الضريبة مظهر من مظاهر السيادة للدولة، وهي تفرض بموجب قانون، فلا ضريبة ولا رسم إلا بقانون ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها إلا بموجب قانون، فالقانون يضيف عليها صفة الجبر، فالمكلف ليس مخيراً بدفع الضريبة ولا يتوقف دفعها على إرادة المكلف أو إرادة الضريبة فدين الضريبة واجب الأداء بقوة القانون الضريبي، ومن يمتنع عن دفعها فإن الدولة تجبره على ذلك بقوة القانون (الخطيب، 2006).

5. تدفع بصورة نهائية وغير مستردة حتى في حال وجود فائض في موازنة الدولة. أي أن المكلف لا يمكنه استرداد المال الذي يدفعه على سبيل الضريبة بأي شكل من الأشكال، وذلك بخلاف الذي

يدفع المال للدولة على سبيل القرض (السندات) إذ أنه يسترد قرضه إضافة إلى ما فرض من فوائد بعد أمد طويل أو قصير (عواضة، 2013).

وعليه فإن الضرائب هي وسيلة الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتأثير في النشاط الاقتصادي. من خلال اقتطاع الاموال المقننة من المكلف (المستهلك والمنتج) بهدف تسخيرها لتنمية الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفجوة بين فئات المجتمع. فالاهداف التي تحققها الضريبة دائمة وأبدية لا ترتبط بوضع أو حالة معينة في الدولة، سواء كانت دول نامية أو دول الرفاه والنخبة.

1.3 أهداف الضريبة

تختلف أهداف الضرائب من دولة إلى أخرى، تبعاً لتطور الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فالدول المتقدمة تهدف إلى زيادة النمو والتطور وتوفير الرفاهية لمواطنيها، بينما تهدف الدول النامية إلى النهوض بالدولة والسعي إلى التنمية والتقدم واللاحاق بالدول المتقدمة، ولكن تبقى هناك أهداف عامة من جباية الضرائب تتمثل بما يلي:

1. أهداف مالية: تهدف الدولة من فرض الضرائب لامتداد الخزينة بايرادات تغطي أعباءها المالية وتحقق برامجها التطويرية والتنموية التي تسعى لها من خلال الموازنة العامة للدولة.

2. أهداف اقتصادية: تهدف الدولة من فرض الضرائب وجبايتها لتوفير الحماية التنافسية لمنتجاتها الوطنية ضد المنتجات المستوردة، حيث تقوم الدولة بفرض الضريبة على المنتجات المستوردة المشابهة للمنتجات المحلية فتصبح المنتجات المحلية أقل سعراً مقارنة بالمنتجات المستوردة وذلك لتشجيع المستورد والمواطن على شراء المنتج المحلي.

كذلك فإن الضريبة أداة مهمة جداً في يد الدولة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن التقلبات في القوة الشرائية للعملاء المختلفة وخاصة أن العالم اليوم مفتوح، فظاهرة التضخم من احدة الظواهر الاقتصادية التي تعم معظم دول العالم، فدور الضريبة يتجلى بامتصاص القيمة الشرائية الزائدة لمحاربة هذه الظاهرة، وإذا ما كان يسود هبوط مستوى الانفاق (كساد) فلا بد من تخفيض إيرادات الضريبة لزيادة القوة الشرائية لدى المواطنين (الخطيب، 2006).

3. أهداف اجتماعية: تحقق الضريبة العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بين المواطنين من خلال فرض ضرائب تتناسب مع دخل الفرد، وبالتالي فإن المواطن يكون على علم أن الضريبة تجبى للصالح العام ولخدمة جميع الأفراد دون تمييز، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية الشعور بالمواطنة والولاء للدولة، ومسؤولية الفرد اتجاه الدولة تتحقق من خلال التزامه بدفع الضريبة، كذلك فإن من أهداف الضريبة الاجتماعية محاربة الظواهر الاجتماعية السلبية كالمشروبات الروحية والسجائر، وعليه فإن فرض رسوم جمركية عالية يكون الهدف منها الحد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنع انتشارها.

وبالتالي يتضح أن جميع الدول على اختلاف قوتها ودرجة نموها تسعى إلى تحقيق ذات الأهداف من فرض الضريبة على مواطنيها، وذلك وذلك للوصول إلى النتيجة النهائية وهي المساهمة في تقوية مكانة الدولة عالمياً، والمحافظة على توازنها مالياً واقتصادياً واجتماعياً.

1.4 القواعد الضريبية (قواعد فرض الضريبة)

حيث أن الضريبة تمثل كل هذه الأهمية فقد وضع لها قواعد على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار، لتكون السمات الأساسية للنظام الضريبي الجيد مع مراعاة الظروف المالية والاقتصادية

والاجتماعية للمجتمع، فقد حدد العالم الاقتصادي آدم سميث أربع قواعد أساسية للنظام الضريبي وهي (مسعود، 2008):

1. قاعدة المساواة أو العدالة: أي أن جميع المواطنين متساوون في تحمل عبء الضريبة، ويجب أن يسهم كل رعايا الدولة في نفقات الحكومة، كل حسب مقدار الضريبة التي تتناسب مع دخله.
2. قاعدة اليقين والوضوح: إن أي ضريبة يجب أن تكون محددة في وعائها وموعد فرضها وتاريخ وأسباب الجباية، وطريقة جبايتها وذلك من خلال التشريعات الضريبية المفروضة في الدولة.
3. قاعدة الملاءمة: تجبى الضريبة بناء على ملائمتها للمكلف من حيث الوقت ونسبة الاقتطاع الضريبي.
4. قاعدة الاقتصاد: أي أن لا تكون تكاليف جباية الضريبة أكبر من قيمة الضريبة نفسها.

1.5 التنظيم الفني للضريبة

تصنف الضرائب حسب الوعاء الضريبي، ويقصد بالوعاء الضريبي موضوع الضريبة، أو المادة الخاضعة للضريبة من حيث مصدرها - شكلها (مباشر، غير مباشر). ويجب تحديد المادة الخاضعة للضريبة من أجل تصنيف الضرائب حسب وعائها. ويمكن تصنيف الضرائب حسب الوعاء الضريبي كالآتي:

1.5.1 الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

- الضرائب على الأشخاص: مثل ضريبة الدخل، وهي الضريبة التي تراعى عند فرضها حالة المكلف وظروفه الخاصة والتزاماته العائلية ووضعه الاجتماعي (حماد، 2004).

وأهم ميزات الضرائب الشخصية أنها تحقق العدالة الاجتماعية للمكلفين، إلا أنها تتصف بالتعقيد وخاصة بالنسبة للإجراءات بسبب حاجتها إلى جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة العلمية والمهنية.

- الضرائب على رأس المال: وهي الضرائب التي تتخذ من رأس المال وعاء لها. وتقسم إلى نوعين رئيسيين: الأول الضرائب العادية على رأس المال، وهي تفرض على رأس المال كوعاء لها ولكن التحصيل يكون من الدخل الناتج عن رأس المال. الثاني الضرائب الاستثنائية على رأس المال، حيث يتم اقتطاع جزء من رأس المال وتفرض الضريبة على رأس المال وتحصل من رأس المال نفسه مثل ضريبة الأملاك (الخطيب، 2006).

- الضرائب العينية: مثل الضريبة الجمركية، وهي الضرائب التي تفرض على مال المكلف دون الاهتمام بشخص المكلف وظروفه الشخصية والاجتماعية والاقتصادية (معالي، 2015). وتتسم هذه الضرائب بالسهولة وبساطة نظامها وأجهزتها التحصيلية. إلا أنها تفتقر للعدالة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار مقدرة المكلف.

1.5.2 نظام الضريبة الموحدة ونظام الضريبة المتعددة

- الضريبة الموحدة: تسري على جميع الدخول وتدفع مرة واحدة ويتم احتسابها من مجموع الدخل حسب نسبة مئوية محددة.

- الضرائب المتعددة: يقوم هذا النوع من الضرائب على أساس فرض الدول عدد من الضرائب المكملة لبعضها، وتتميز هذه الضرائب بأنها تتناول جميع أنواع الدخل وتسهل على المكلفين دفع الضرائب لكل دخل على حدة، وأهم ما يميزها أنها تقلل من التهرب الضريبي، إلا أنها تعاني من المغالاة في

التعدد الذي قد يؤدي إلى صعوبات ومشاكل عديدة بالنسبة للمكلفين وللادارات المالية على حد سواء، فهي تزيد من مصاريف الجباية وتؤدي إلى قلة الوفرة المالية لخزانة الدولة (معالي، 2015).

1.6 أنواع الضرائب

تختلف الضرائب حسب الهدف الذي فرضت من أجله أو الأساس الذي فرضت بناء عليه (الدخل أو الإنفاق)، إلى ضرائب مباشرة أو غير المباشرة.

يمكن استخدام أساس الدخل لفرض الضريبة (وتسمى ضريبة مباشرة)، أو أساس الإنفاق أو الاستهلاك وتسمى (ضرائب غير مباشرة)، ويمكن اختيار أسس أخرى حسب النظام في الدولة مثل أساس المعاملات أو أساس الإنتاج أو البيع. . . إلخ.

ويمكن تفصيل أهم أنواع الضرائب كالتالي:

1. **ضريبة الدخل (مباشرة):** يعرف الدخل عند الاقتصاديين والماليين بأنهن إيراد يتجدد أو يتكرر بصفة دورية مع بقاء المصدر واستمراره، وهو ينتج عن مصادر مختلفة، فقد يكون رأسمالي كالريع من العقارات والودائع، وقد يكون مصدره العمل كأجرة العامل والموظف، وقد يكون مصدره رأس المال والعمل معاً كأرباح التجارة والصناعة والخدمات الزراعية (أبوزعيتر، 2012).

وتفرض على كل أنواع الدخل ومصادره والأشخاص الذين يحصلون عليه (معنويين أو طبيعيين) باستثناء ما تم إعفاؤه بالقانون حسب قانون ضريبة الدخل الفلسطينية رقم (17) لسنة 2004 وتعديلاته، وقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011. ونسبتها مقارنة بإيرادات الضرائب غير المباشرة ضئيلة والسبب في التمسك بها هو أنها تحقق العدالة والمساواة.

ويتميز الدخل بالدورية والثبات وهذا ما أعطى للضرائب على الدخل أهمية كبيرة، بالإضافة إلى أنها تراعي قدرة المكلف على الدفع وتراعي العدالة الضريبية في التحصيل، وفي الدول المتقدمة تشكل الضريبة على الدخل أهمية كبيرة، فمثلاً تشكل ضريبة الدخل أكثر من نصف الإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية (Blackburna; Boseb; Capassoc, 2012).

2. الجمارك (غير مباشرة): وهي ضريبة تفرض على السلع المستوردة من دول أخرى، وتضاف إلى تكلفة السلع وتحقق إيراداً كبيراً للدولة إضافة إلى أنها تستخدم لحماية المنتج المحلي وتكون عادة بنسب مئوية من تكلفة السلعة، وتختلف حسب نوع السلعة ومصدرها (بلد المنشأ) وتخضع عادة لاتفاقيات بين الدول يتم من خلالها تعديلها أو إلغاؤها وقد يتم تغيير مسمياتها بسبب اتفاقيات بين الدول (مثل ضريبة الشراء)، وبصورة عامة يتم إعفاء السلع الأساسية والمواد الخام والآلات المطلوبة للتصنيع من هذه الرسوم.

3. ضريبة الإنتاج (غير مباشرة): وهي ضريبة تفرض من خلال رسم يضاف مباشرة لسعر بيع المنتج فور إنتاجه، لضمان عدم التهرب من فرضها خلال مراحل بيعها أو تسويقها، وتفرض على الكثير من السلع سواء كانت محظورة أو ممنوعة (كالخمر والسجائر) أو من الكماليات، ولكن من الضروري أن لا تزيد هذه الضريبة على ضريبة الرسوم الجمركية التي تفرض على المنتج المستورد لأن ذلك يضعف المنتج المحلي في المنافسة، وهي تتميز بسهولة التحصيل حيث يمكن حصر المنتجين وتوضع علامة على المنتجات التي حصلت عنها ضريبة الإنتاج لمنع التهرب من الضريبة. وتفرض عادة بنسب مئوية من سعر التكلفة أو سعر الجملة وقد تكون نسبة واحدة أو نسب مختلفة وذلك حسب نوع السلع وضرورتها.

4. **ضريبة المبيعات (غير مباشرة):** وهي ضريبة تفرض على السلع حسب سعر البيع (سعر التجزئة) وتكون نسبة مئوية متفاوتة، وتقع على كاهل المستهلك للسلع حيث يتحمل هذه الضريبة بمجرد شراء السلعة، ويمكن فرضها على كل السلع بدون تمييز (ضريبة مبيعات شاملة) أو تفرض على سلع معينة مثل السلع الكمالية، وتتميز هذه الضريبة بسهولة تحصيلها بحيث يقوم التجار بتحصيلها.

ولكن في حالة عدم توفر حسابات منتظمة وفق المبادئ المحاسبية فتكون هذه مشكلة حيث تضطر دائرة الضريبة إلى تقدير المبيعات بالتجزئة وتحصيل الضريبة عليها، وغالباً ما لا تكون هذه التقديرات صحيحة وتضع دائرة الضريبة نظاماً يناسب عملية حصر المبيعات وحساب ضريبة المبيعات لتوريدها لمصلحة الضريبة حسب المواقع أو المناطق (معالي، 2015).

5. **ضريبة القيمة المضافة (غير مباشرة):** وهي ضريبة تفرض على بيع السلعة أو الخدمة في كافة المراحل سواء تصنيع أو انتاج، بحيث تفرض على مدخلات الانتاج، وكذلك على مخرجات الانتاج، والقيمة المضافة هي الفرق بين عائدات البيع لتلك السلع او الخدمات ومشترياتها من مدخلات الانتاج (البسطامي، 2006).

وضريبة القيمة المضافة ليست سنوية بل تدفع فقط عند الشراء أو الحصول على الخدمة وتجبى من قبل الدائرة شهرياً. وحالياً تعتبر ضريبة القيمة المضافة المصدر الرئيسي للدخل في كافة الدول الأعضاء في الهيئة الاقتصادية الأوروبية (علاونة، 2011).

ومن أبرز أنواع ضريبة القيمة المضافة، الضريبة النوعية على النفقات والتي تكون على جميع حاجات الفرد سواء الضروري منها أو غير الضروري. أيضاً الضريبة على السلع الأساسية، والضرائب على السلع الشائعة الاستخدام وضرائب السلع الكمالية، والضرائب العامة على النفقات (أبوزعير، 2012).

6. **الضريبة على الثروة / رأس المال (مباشرة):** وهي ضريبة تفرض على أساس الثروة أو رأس المال، تفرض على اقتناء المال وتملكه بغض النظر عن كونه أنتج أم لم ينتج (أبوزعيتير، 2012)، وذلك بهدف تضيق الفجوة بين أفراد المجتمع وعدم تركيز الثروة في فئات معينة، وقد تكون لمرة واحدة أو لمرات دورية وسنوية، ومن هذه الضرائب الضريبة على التركات (أموال الميراث) بحيث يتم تحصيل نسبة مئوية من قيمة التركة التي ستؤول للورثة والتي تعتبر دخلاً عرضياً تحقق لهم، ويمكن اعتبارها من الضرائب العرضية لمرة واحدة وذلك بعد وفاة الشخص مباشرة.

أيضاً من أنواعها الضريبة على التملك على رأس المال الذي يملكه الفرد بصرف النظر عن شكله أو طريقة الحصول عليه (أبوزعيتير، 2012).

7. **الضريبة على العقارات (مباشرة):** وذلك مقابل بدل الإيجار أو بدل ممتلكات عينية (أراضي أو منازل)، وهي تشبه ضريبة الدخل حيث يعتبر الإيراد المتحقق من إيجارات العقار هو الدخل الذي يحصل عليه المالك وتعتبر هذه الضريبة مباشرة لا يمكن نقلها، ويمكن أن تقوم الحكومة بفرضها وتحصيلها أو يمكن تفويض جهات أخرى كبلدية في تحصيلها.

8. **ضرائب على التداول (مباشرة):** وهذا النوع من الضرائب يفرض عند انتقال الثروة أو العقارات بين الأشخاص مثل رسوم تسجيل الأراضي أو الشقق.

خلاصة: هناك عدة أسس تستخدم لفرض الضريبة (الدخل، الإنفاق، الثروة، . . إلخ)، ويمكن استحداث أسس جديدة، كما أن حصيللة الضرائب الغير مباشرة في الدول المتقدمة تشكل نسبة ضئيلة مقارنة بالضرائب المباشرة، بينما في الدول النامية فإنها تشكل نسبة عالية مقارنة بالضرائب الغير مباشرة، وذلك أن الدول المتقدمة عادة ما تكون نسبة الصادرات لديها أعلى من الواردات وذلك على

عكس الدول النامية، والتي تلجأ إلى فرض ضريبة أعلى على الواردات لحماية المنتج المحلي وتشجيع الاستثمار، وتتركز هذه الإيرادات في الرسوم الجمركية وضرائب الإنتاج.

1.6.1 أسس التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

على الرغم من تعدد المعايير العلمية التي اتخذها علماء الاقتصاد للتمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إلا أن هذه المعايير لم تثبت أمام النقد، وبالتالي فإن الوصول إلى معيار أو مقياس نهائي للتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة يبقى أمراً متعذراً.

إلا أن الضرائب بشكل عام هي مربوطة بالمكلف المادي للضريبة، ويمكن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة بالنظر إلى الشخص (المكلف) بدفع الضريبة أو الدخل المتكرر وغير المتكرر أو بالنظر إلى طريقة التحصيل كما يلي:

1. معيار طريقة التحصيل: فإذا كانت طريقة التحصيل واضحة ومحدد فيها المكلف والدخل الخاضع

للضريبة فتعتبر ضريبة مباشرة أما غير المباشرة فهي تحصل عند حدوث واقعة معينة يترتب عليها استحقاق الضريبة مثل دخول البضائع المستوردة للمنطقة الجمركية أو عند الإنتاج.

ويسمى معيار التحصيل أيضاً المعيار الإداري: وتعتبر الضرائب مباشرة إذا كانت تجبى من

مكلفين محددين، وتعتبر غير مباشرة إذا لم يتم تحديد المكلفين عند جبايتها (الجيغان، 2004).

2. معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة: أو كما وصفها (الجيغان، 2004) بمعيار ثبات الوعاء

الجامع للضريبة، فتعتبر الضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة (دخل) يتميز بالثبات والتجدد

المستمر كضريبة الدخل، أما الضرائب غير مباشرة فهي تفرض على أحداث لا تتصف بالتكرار

والاستمرارية ولكن قد تكون متقطعة مثل الإنفاق أو الاستهلاك، أي أن الضرائب المباشرة ترتبط

بالثروة أو الدخل ولكن الضرائب الغير مباشرة ترتبط بالأعمال التي ترتبط بحركة واستخدام الثروة من قبل المكلف.

3. معيار نقل عبء الضريبة: أي يتم التفرقة بين دافع الضريبة (الدافع الاسمي) والمتحمل لعبئها (الدافع الحقيقي)، فتعتبر مباشرة إذا لم يتمكن دافع الضريبة من نقل عبء الضريبة إلى غيره ودفعها بشكل نهائي أي إذا كان المكلف قانوناً هو نفسه دافعها ويتحمل عبئها بصورة نهائية ولا يمكن التخلص منها، وتكون غير مباشرة في حال نقل عبئها إلى شخص آخر يقوم بدفعها (الأحمد، 2005).

1.6.2 ميزات الضرائب المباشرة

1. تتمتع الضرائب المباشرة بالثبات النسبي والإنتظام، أي أن حصيلتها ليست عرضة لتقلبات شديدة (تقلبات اقتصادية). ومن الممكن القول بأن حصيلة الضرائب المباشرة مقاومة للأزمات أكثر مما تبديه الضرائب غير مباشرة.
2. نظراً لما تتمتع به الضرائب المباشرة في الثبات النسبي ولما تتمتع به العناصر التي تفرض عليها من وضوح، فانه يسهل على الدولة رفع سعر الضريبة عند الرغبة في الحصول على موارد اضافية في أوقات الأزمات.
3. تفرض الضريبة على ممولين معروفين لدى ادارة الضرائب مما يوفر قاعدة "الملائمة" أكثر من الضرائب غير مباشرة، ذلك أن الدولة يمكنها أن تتخير طريقة الدفع وشروطه ومواعيده الملائمة.
4. كما تتميز الضرائب المباشرة بمبدأ العدالة الجبائية إذ تأخذ بعين الاعتبار المستوى الاجتماعي والدخل الفردي، كما أنها تفرض بموجب معدلات متفاوتة حسب الدخل والطبيعة الاجتماعية (أعزب، متزوج، عدد أفراد الأسرة . . . الخ).

1.6.3 مساوئ الضرائب المباشرة

1. لا تتمتع الضرائب المباشرة بالمرونة الكافية ولذلك فإنها لا تعكس الانتعاش الإقتصادي الا ببطء.
2. جباية الضرائب المباشرة تتطلب جهازا ضريبيا أكثر ضخامة مما تتطلبه جباية الضرائب غير المباشرة، وهذا نظراً لكون إدارة الضرائب تعرف الخاضعين وتراعي فيها قدرتهم على الدفع (قاعدة الملائمة).

3. عادة ما تكون الضرائب المباشرة وخاصة إذا كانت تدفع مرة واحدة في السنة، ثقيلة على الممول وهو ما يدعو الى محاولة التهرب منها، وفي المقابل احساس الممول بهذا النوع من الضرائب يدعو الى زيادة مراقبة الإنفاق الحكومي.

1.6.4 ميزات الضرائب غير المباشرة

يمكن تلخيص مزايا الضرائب غير المباشرة بما يلي:

1. سهولة الدفع من قبل المكلف وذلك لأنه لا يشعر بها وعادة ما تكون من ضمن الأسعار.
2. مورد مستمر طوال السنة وليست موسمية
3. إيراد جيد للدولة ويوفر النسبة الأعلى من إيرادات الدولة.

1.6.5 مساوئ الضرائب غير المباشرة

أما عيوب الضرائب غير المباشرة فيمكن تلخيصها بما يلي:

1. عدم العدالة وعدم مراعاة ظروف المكلفين المادية
2. ارتفاع تكاليف الجباية بسبب الاجراءات العديدة اللازمة للتحصيل (تعدد اجراءات وشكليات التحصيل).

3. سرعة تأثرها بالانكماش الاقتصادي، فالمرونة سلاح ذو حدين، فهي باستجابتها للتقلبات الاقتصادية يكون الناتج ضريبة مرتفعة في حال الرخاء الاقتصادي، ولكن المرونة من شأنها أن تقضي إلى انخفاض سريع في التحصيل الضريبي في حالات الانكماش الاقتصادي، فتصبح المرونة الضريبية في هذه الحالة مأخذاً لا ميزه.

1.7 أهمية ووظائف الضرائب

تعتبر الضرائب من مصادر التمويل الأساسية لأنشطة ونفقات الدولة، وتلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أهم الوظائف للضريبة في الدولة:

1. تمويل نفقات الدولة: فهي السبب الأساسي لتمويل هذه النفقات سواء قديماً أو حديثاً، بل أصبحت ترتبط بموازنة الحكومة، وتمويل الخدمات العامة لسنة قادمة، وكلما زادت هذه الأعباء والخدمات كانت هناك حاجة لزيادة الضرائب على الرغم من انخفاض الخدمات المقدمة للمواطنين (خلف، 2008).

2. تحقيق الهدف الاجتماعي بإعادة توزيع الدخل: بحيث يترتب على أصحاب الدخل الأعلى ضريبة أعلى (الشرائح الضريبية تصاعدية). وتحقق الضريبة أهداف اجتماعية عديدة منها الاغاثة من الفقر، والحد من بعض العادات السيئة مثل الدخان والمسكرات، وتنظيم النسل في بعض المجتمعات (بني سلامة وخطاطبة، 2013).

3. تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية: تعتبر الأهداف الاقتصادية ركن هام لفرض الضرائب لإيجاد التوازن في السياسات المالية وتشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية

بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وتوجيه استثمارات معينة نحو قطاعات مرغوب بها. أيضاً تحقق هدف منع أو تقليل الأنشطة الغير مرغوبة بفرض ضريبة عالية على هذا النوع.

4. تحقيق أهداف تنموية: من خلال منح إعفاءات أو حوافز لقطاعات اقتصادية أو التأثير على نمط الاستهلاك أو الإنتاج أو الادخار بفرض ضرائب أو تخفيضها أو زيادتها أو وجود إعفاءات معينة.
5. حماية المنتجات المحلية بفرض ضرائب أعلى على المنتجات المستوردة، وتخفيضها أو إلغائها عن المنتجات المحلية خاصة الزراعية منها.

1.8 الآثار الضريبية

تلعب الضرائب دوراً في هاماً في اقتصاديات الدول كافة، رغم أنها ليست العامل الوحيد وبالتالي فإنها مقترنة بعدد من العوامل الاخرى التي تؤثر وتتأثر بها، والتي تشكل معاً اقتصاد أي دولة وبالتالي فإنه لا بد من القاء الضوء على المحاور والعوامل الأخرى التي تتأثر بالضرائب والتي يمكن أجمالها بما يلي:

- أثر الضرائب على الإقتصاد: يؤدي فرض الضرائب الى تحقيق أو الوصول الى حالة استقرار اقتصادي، وفي حالة التضخم نستخدم الضريبة كأداة للعلاج الإقتصادي، عن طريق رفع نسبتها في فرضها بغرض امتصاص كمية النقد الزائدة. وفي حالة الإنكماش تخفض أسعارها وتزيد الإعفاءات مما يزيد من الإدخار وبالتالي التوسع في الإستثمار، وبذلك تكون الضريبة لها فعاليتها في علاج مساوئ الدورة التجارية وما ينجم عنها من آثار سيئة.

كما أن زيادة نسبة الضريبة أو فرضها بالنسبة لقطاع معين وخفضها أو الغاءها بالنسبة لقطاع آخر، يعتبر تشجيعاً لانتاج معين وخفض انتاج آخر، مما يجعل الموارد الإقتصادية للدولة تستغل بالشكل الذي تحدده السياسة العامة للدولة.

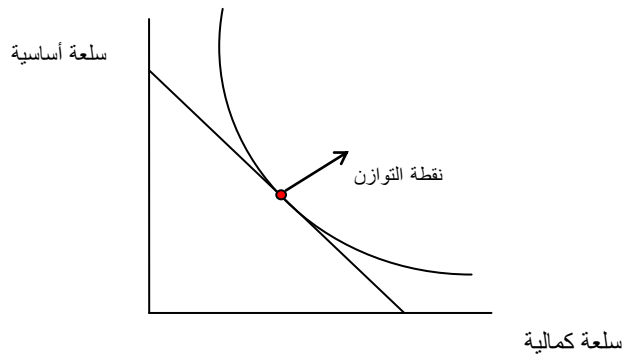
- **آثر الضرائب على عملية التنمية:** تستخدم الضريبة كأداة لتحقيق التنمية بتوفير الموارد اللازمة لها، من خلال الإيرادات الضريبية، حيث تسعى الدول لتوفير إيرادات للحكومة وأموال الخزينة العامة من الضرائب لتغطية موازنة الدولة، وتفيذ البرامج والبنود التنموية والتطويرية التي تهدف من خلالها لبناء الدولة وتقدمها وتنميتها في جميع المجالات. وعليه فإن الضريبة أداة مهمة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية إلى جانب الأدوات المالية الأخرى.

- **آثر الضريبة السياسية:** كان للضريبة دور كبير في تاريخ بعض الأمم، فكانت هي السبب المباشر أو غير المباشر لنشوب أمهات الثورات العالمية وللاستقلال بعض الدول وتكوين دول جديدة (مياله، 2006).

- **آثار الضريبة الاجتماعية:** تؤثر الضريبة في الحياة الاجتماعية، وذلك لأنها تقتطع جزءاً من دخول الأفراد، كما تؤثر في إعادة توزيع الدخل، حيث تقتطع من دخول الأغنياء وتعيد التوزيع على شكل نفقات يستفيد منها أصحاب الدخل المنخفض بشكل خاص.

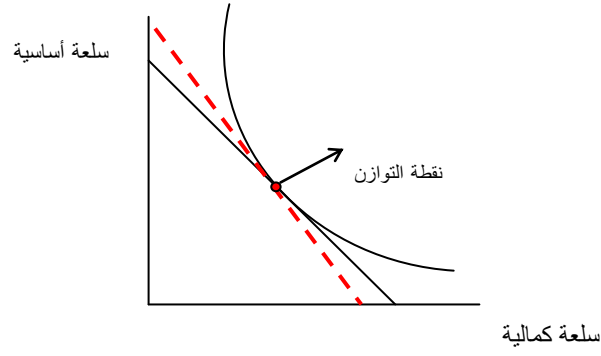
- **آثار الضريبة في توجيه الاستثمار:** حيث أن الاستثمار هو محور التنمية الاقتصادية الأساسي، فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتؤثر الضريبة في الميل إلى الاستثمار. فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الاعفاء فيه واسعاً يوجه الممولون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر. كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الانتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع (مياله، 2006).

- أثر الضريبة في الانفاق الاستهلاكي: إذا فرضت الضريبة على الانفاق الاستهلاكي لذوي الدخل المحدود فإن ذلك سيؤدي بهم إلى تقليل استهلاك السلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية، ويتحول نحو السلع التي يتصف الطلب عليها بعدم المرونة. (كما الحال في منحنى الطلب بين سلعتين احدهما أساسية والأخرى كمالية، وصولاً لتوازن المنفعة يكون هناك زيادة من استهلاك السلعة الأساسية التي ليس عليها مرونة مقارنة بالسلعة الكمالية ذات المرونة). وذلك خلافاً لذوي الدخل المرتفع فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر في نشاطاتهم الاستهلاكية لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم للدخار. (يمثل الشكلين التاليين منحنى الطلب قبل فرض الضريبة على سلعة كمالية وفرض الضريبة على سلعة كمالية، كيف يؤثر على تقليل الوحدات من السلعة الكمالية وزيادة الوحدات من السلعة الأساسية مع المحافظة على البقاء على نقطة التوازن).



الشكل (2.1): منحنى الطلب بدون فرض ضريبة على السلعة الكمالية

المصدر: (Gruber, 2011) - تكيف الباحثة لتناسب الدراسة



الشكل (2.2): منحى الطلب بعد فرض الضريبة على السلعة الكمالية

المصدر: (Gruber, 2011) – تكيف الباحثة لتناسب الدراسة

- **أثر الضريبة على الادخار:** إن فرض الضرائب سيؤدي إلى انقاص الدخل المتاحة للادخار لدى الأفراد وهذا يعني أنه سيؤدي إلى انقاص مدخراتهم، بينما لا يؤثر فرض الضرائب على الطبقات الفقيرة في نهج ادخارها لأنها لا تمتلك فائضاً تدخره، بل إن الطبقات ذات الدخل المرتفع سوف تضحي بجزء من مدخراتها لكي تحافظ على مستوي معيشتها.

- **أثر الضريبة في الإنتاج والعمل:** تؤثر الضريبة في القوة الشرائية للفرد ومن ثم في مستوى معيشتها، كما تؤثر الضرائب في الرغبة في العمل، ففي حين يرى البعض أنها تؤدي إلى التحفيز على العمل لزيادة الإنتاج والدخل والمحافظة على مستوى معاشي معين وهذا ما يطلق عليه الضريبة الحافزة، فإنه أيضاً يمكن أن تخفض الضرائب كميات الإنتاج إذ أنها تزيد من كلفة الإنتاج، في حين أن الاعفاء الضريبي يزيد من كمية الإنتاج ويساعد في تنشيط الحالة الاقتصادية في فترات الكساد.

2. النظام الضريبي في فلسطين¹

يرتبط النظام الضريبي في فلسطين وغيرها من الدول بالنظام السياسي والاجتماعي والقانوني، والالتزام بدفع الضريبة يفرضه القانون الضريبي من خلال نصوصه التي يضعها المشرع حسب ما نص عليه الدستور، كما في المادة (88) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003² "فرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها والغاءها، لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها، في غير الأحوال المبينة في القانون"، وعليه فإن القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور) قد حدد فرض الضرائب والرسوم من خلال القانون فقط، كما هو الأمر في جميع القوانين والدساتير لجميع دول العالم.

ولابد من القول أن عناصر النظام الضريبي قد تمت صياغتها في اتفاق باريس الاقتصادي، إلا أنها تعتبر امتداداً وانعكاساً للسياسة المالية التي كانت تمارسها السلطات الاسرائيلية، وقد جاءت صياغة النظام الضريبي داعمة للعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية. حيث سمحت اتفاقية باريس الاقتصادية للسلطة الفلسطينية انتهاز سياسة ضريبة مباشرة مستقلة، ويشمل ذلك ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وضرائب الملكية وضرائب ورسوم الحكم المحلي.

كما نصت الاتفاقية على قيام اسرائيل بتحويل 75% من ضرائب الدخل التي تخصمها من الفلسطينيين العاملين في اسرائيل، و 100% من الضرائب المخصومة من العاملين في المستوطنات،

¹ تتبع الإدارات الضريبية في فلسطين إلى وزارة المالية مباشرة، ويمكن الاطلاع على أنواعها ونبذ حول كل نوع من خلال الموقع الالكتروني لوزارة المالية الفلسطينية، وهذه الإدارات هي:

- الإدارة العامة لضريبة الدخل
- دائرة ضريبة القيمة المضافة
- الإدارة العامة لضريبة الأملاك
- الجمارك والمكوس

² القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003

إضافة إلى ذلك يتوجب على الجانبين العمل معاً لمنع الازدواج الضريبي في السلطة الوطنية الفلسطينية (أبوزعيتر، 2012)

أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة فقط نصت الاتفاقية على التزام السلطة الوطنية بسياسة إسرائيل بشأن ضريبة القيمة المضافة، فقد تم الاتفاق على أن لا تقل ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية عن ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل أكثر من 2%، أي أنها خاضعة للتغيير حسب التغييرات التي يتم اقرارها في إسرائيل.

وأن تكون ذاتها مطبقة على السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً، وتم وضع آلية لمقاصة الضرائب التي يحصلها كل طرف والمستحقة للطرف الآخر (أبوزعيتر، 2012).

وبشكل عام قد مر التشريع الضريبي في فلسطين بعدة مراحل يمكن اجمالها بما يلي:

1. **مرحلة الانتداب البريطاني حتى عام 1948:** حيث وضعت قوانين تحكم النظام الضريبي، وكانت الضرائب المفروضة مثل الضرائب غير المباشرة الخاص بالجمارك وضريبة الإنتاج (مثل قانون الجمارك رقم (23) لسنة 1947)، والضرائب المباشرة (كضريبة الدخل قانون رقم 13 لسنة 1947 وماتبعه من تعديلات ومراسيم)، وغيرها العديد من القوانين والمراسيم والأنظمة الضريبية المفروضة من الانتداب البريطاني والتي تهدف لجباية الأموال لصالح الحكومة البريطانية.
2. **مرحلة الوصاية الأردنية والمصرية (1948-1967):** بقيت القوانين البريطانية سارية حتى فرض القوانين الضريبية الأردنية (القانون رقم 25 لسنة 1964) في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبقيت القوانين السائدة في عهد الانتداب البريطاني هي كما هي في عهد الحكم المصري مع اختلاف النسب الضريبية.

3. مرحلة الاحتلال الاسرائيلي (1967 - 1994): استمر العمل بالقوانين السابقة إضافة إلى

إصدار أوامر عسكرية لجباية الضرائب بشكل أكبر، كما تم إضافة أنواع جديدة من الضرائب مثل القيمة المضافة التي بدأت بـ 8% حتى وصلت 18%، إضافة إلى ضريبة السيارات وضريبة عبور الجسر، وضريبة المشتريات والضريبة المكملة والعديد من الضرائب الجديدة، مع ملاحظة زيادة النسب لأنواع من الضرائب التي كان معمول بها في السابق، واستخدام نظام السلف المقدمة في عملية التحصيل (ستيفنز، 1991)، علماً أن هذه القوانين والأوامر العسكرية ظل معمولاً بها حتى تسلم السلطة الفلسطينية صلاحيتها في العام 1994.

4. مرحلة السلطة الفلسطينية: تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية الصلاحيات الضريبية والجمركية

بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي في نيسان 1994 (اتفاقية باريس الاقتصادية) مع بقاء القوانين السابقة كما هي حيث كان القانون رقم 25 لسنة 1964 يطبق في الضفة الغربية، وقد وقع بروتوكول باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني وبين الجانب الاسرائيلي، وتم الحاقه باتفاق أوسلو، ويتكون هذا البروتوكول من أحد عشر مادة يتعلق بالايادات العامة للدولة. وكانت الاتفاقيات الاقتصادية مع الجانب الصهيوني تتيح للسلطة الفلسطينية تعديل بعض قوانين الضرائب المباشرة مع بقاء الضرائب غير المباشرة مثل القيمة المضافة والرسوم الجمركية مرتبطة بالجانب الصهيوني وكان نتاج ذلك صدور قانون ضريبة الدخل المعدل رقم 17 لسنة 2004 وما تلاه من تعديلات.

يضاف إلى ذلك الاجراءات التي منحها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004 وتعديلاته، بالإضافة إلى العقوبات التي نص عليها قانون العقوبات الفلسطيني رقم 16 لسنة 1960 وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم 6 لسنة 1952 وتعديلاته في تحصيل كافة أنواع الأموال العامة المتحققة لها، ووضع القانون عدداً من الاجراءات يتوجب على الجهة المسؤولة عن

الجباية القيام بها بما فيها الانذار خلال عشرة أيام بالدفع وصولاً إلى بيع المقتنيات والموجودات واستيفاء حق الدولة (علاونة، 2011).

واستمر العمل بقانون ضريبة ضريبة الدخل السابق إلى العام 2008، حتى صدر قرار بقانون رقم 2 لسنة 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل لسنة 2004، ومن ثم قرار بقانون رقم 19 لسنة 2009 بشأن تعديل القرار بقانون رقم 2 لسنة 2008 المعدل لضريبة الدخل، ثم ألغي القانون صراحة وصدر قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، وهو المعمول به حالياً في فلسطين بالإضافة إلى التعديلات التي أجريت عليه بداية من قار بقانون رقم 4 لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، ثم قرار بقانون رقم 5 لسنة 2015، وأخيراً قرار بقانون رقم 14 لسنة 2016.

وبناء على التسلسل التاريخي للقوانين في دولة فلسطين، فإن التشريع الضريبي هو من صلاحيات السلطة الحاكمة والمنفذة للقوانين التي وضعها المشرع. وعليه فإن أي محاولة للتهرب من دفع الضريبة هي مخالفة واضحة للقانون وتعد جريمة يعاقب عليها القانون.

3. إيرادات الدولة

تعتبر إيرادات الدولة الركيزة الأساسية للموازنة العامة، فهي أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة لتنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنمية للدولة، وكما هو متعارف عليه فإن أي دولة في العالم يجب أن تتمتع بكامل السيادة على إيراداتها، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للحالة الفلسطينية لما تعانيه من نقص في السيادة في جميع الجوانب ومن ضمنها ما يخص تحصيل الإيرادات.

وايرادات الدولة أو كما متعارف عليها بأسم (الدومين) هي كل ما تمتلكه الدولة، ويقسم إلى دومين عام ودومين خاص.

يقصد بالدومين العام: أموال الدولة المخصصة للاستعمال العام والنفقات العامة، وهي أموال لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها بالتقادم أو التصرف بها . . . الخ، وتخضع لأحكام القانون العام، مثل الطرق العامة والجسور والحدائق العامة والشواطئ والموانئ والأنهار. أي الأموال التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل (القيسي، 2015).

وقد تفرض الدولة في بعض الأحيان رسوم رمزية مقابل استخدام أو الانتفاع من هذه المرافق والممتلكات بهدف تنظيم استعمالها والمحافظة عليها، أو تغطية بعض النفقات العامة أو صيانتها. ولا تدخل هذه الرسوم ضمن إيرادات الدولة العامة. فالغرض هو تقديم الخدمة وليس تحصيل الأموال لخزينة الدولة.

أما الدومين الخاص فهو: ممتلكات الدولة الخاصة، وهي ملكية خاصة يجوز التصرف بها من بيع أو إيجار أو استئجار وتخضع لأحكام القانون الخاص عند التصرف بها، وتسري عليه القواعد المتعلقة بالمعاملات والتقادم في القانون الخاص (القيسي، 2015).

وبالتالي فإن الأموال الخاصة التي تمتلكها الدولة وعدة للاستخدام الخاص، وتهدف لتحقيق منفعة خاصة للفئة التي تستخدمها، وفق قوانين خاصة. مما يعني وجود مقابل مادي نتيجة المنفعة المتحققة من هذا الاستخدام، والذي يمثل مصدراً من مصادر الإيرادات العامة للدولة.

ويمكن تقسيم الدومين الخاص إلى ثلاثة أشكال رئيسية:

1. الدومين العقاري (الإيرادات العقارية): وهي مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة من أملاكها العقارية، من الأراضي الزراعية والغابات (الدومين الزراعي)، والمناجم والمحاجر (الدومين الاستخراجي)، وتساهم في تحقيق المورد المالي الذي يحققه الدومين العقاري في جملته (الشلة، 2005).

2. الدومين الصناعي والتجاري: قد تقوم الدولة بمشروعات بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مثل المشروعات الصناعية اللازمة لتنمية البنية الأساسية في الاقتصاد القومي، أو بقصد تحقيق أغراض سياسية واجتماعية تتمثل في المشروعات الحربية والمشروعات المتعلقة بتوفير السلع الضرورية وخاصة الغذائية بأسعار زهيدة للأفراد، وقد يكون الغرض مالياً مثل احتكار معظم الدول لتجارة الدخان والحول والكبريت، وأياً كان الغرض من هذه المشروعات، فإنها تهدف إلى تحقيق إيرادات على جانب كبير من الأهمية.

3. الدومين المالي: وهي الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها على إيراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد وتمثل إيراداً للخرانة العامة (القيسي، 2015).

3.1 إيرادات السلطة الفلسطينية

منذ نشأة السلطة الفلسطينية سنة 1993، والحكومات الفلسطينية المتعاقبة تتعرض إلى نكسات مالية واقتصادية متتالية، بسبب الأوضاع السياسية التي تتباعت على الأراضي الفلسطينية. بالإضافة إلى ضعف الموارد المالية الذاتية وندرتها، أدت إلى ضعف وهشاشة في الوضع المالي، والذي أدى إلى عجز الموازنات السنوية للحكومة عن الوفاء (ماس، 2015).

ورغم تعهد الدول المانحة بتقديم المساعدات المالية لدعم موازنات الحكومة تبقى هذه المساعدات مرهونه بشروط المانحين، وقابله للزيادة أو النقصان بناء على الوضع الدولي العام، وعليه فإن المنح والمساعدات الدولية ليست دائمة ولا مضمونه ولا يمكن للحكومة أن تعول عليها. وعليه فإن الضرائب هي من أهم إيرادات الدولة، ولا تقتصر أهميتها على الأموال التي تدرها على الخزنة العامة، بل لها تأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعني حرص الحكومة على ضمان جباية أموال الضرائب بأفضل السبل بكفاءة وفاعلية.

ويمثل الجدول رقم (2.1) - في الملاحق- الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنوات 2011-2016 حسب البيانات التي نشرتها سلطة النقد على صفحتها الالكترونية الرسمية تحت بند الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي) - حسب احصائيات سلطة النقد تعتبر سنة 2011 سنة أساس - .

وعليه فإنه يتضح لنا العجز الذي تعانيه السلطة الفلسطينية على مدار السنوات، بالإضافة إلى مدى اعتمادها على المنح والمساعدات الدولية التي تغطي العجز الناتج عن عدم كفاية الإيرادات الضريبية التي هي المصدر الأساسي لتمويل الموازنات السنوية للسلطة الفلسطينية.

ومنذ العام 2010 بدأت عائدات الضرائب بالارتفاع الملحوظ مقارنة بالاعوام السابقة، حيث نرى الارتفاع الملحوظ في اجمالي الضرائب وتحسن الجباية الضريبية، بسبب ما قامت به الحكومة من اصلاحات في مجال جباية الضرائب، ووضعها ضمن أطر قانونية تتماشى مع خطط الحكومة في الاصلاح والتنمية (ماس، 2015).

ويمكن تقسيم أهم إيرادات السلطة الفلسطينية كمايلي:

3.1.1 الإيرادات العامة والمنح والمساعدات

تحاول الحكومة الفلسطينية جاهدة تعزيز الإيرادات ومصادر التمويل الذاتية لديها، والتي تتمثل في ثلاثة مصادر رئيسية، هي: إيرادات الجبائية المحلية، وإيرادات المقاصة، بالإضافة إلى المنح والمساعدات الخارجية.

وقد شكلت المنح والمساعدات الخارجية شكلت نحو 31.11% في العام 2011، لتتخفص لما نسبته 21.6% في العام 2015. وهذا يعني أن الدولة الفلسطينية تواجه اشكالية في المنح والمساعدات الدولية لدعم الموازنة الفلسطينية، ويحتم عليها ايجاد بديل دائم ومضمون لهذه المنح، والحل هو الاعتماد على أموال الجبائية والتحصيل الضريبي، والعمل على الحد من تفشي ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين.

3.1.2 إيرادات المقاصة

وهي الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الاسرائيلي، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية. وتشمل الجمارك على المستوردات الفلسطينية، أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها اسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية (أبوزعير، 2012).

وتعتبر إيرادات المقاصة أهم مصادر التمويل حيث ارتفعت من 47.11% من صافي الإيرادات العامة والمنح في 2011 لتبلغ نسبة 55.5% من اجمالي الإيرادات العامة والمنح في العام 2015. وشكلت إيرادات المقاصة الفعلية للعام 2015 ما نسبته حوالي 70.79% من إيرادات السلطة

الفلسطينية، أما في العام 2014 كانت النسبة نحو 73.59% من إيرادات السلطة الفلسطينية. والجدول رقم (2.2) - في الملاحق - يوضح إيرادات السلطة الفلسطينية من أموال المقاصة خلال الأعوام 2011 - 2016.

3.1.3 إيرادات الجباية المحلية

تشمل إيرادات الجباية المحلية كل من الإيرادات المتحصلة من ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والجمارك، ومكوس السجائر والمشروبات، وضريبة الأملاك، بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية من رسوم وعوائد استثمارية. وتساهم إيرادات الجباية المحلية (الضريبية) بنحو 22.2% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في العام 2011، وأخذت بالارتفاع بنسب بسيطة خلال السنوات التالية لتصل في العام 2015 ما نسبته 24.75% من إيرادات الدولة.

وفي الوقت الذي تشكل فيه ضريبة الدخل معظم الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة بما يصل إلى (50%-70%)، فإنها في الدول العربية ومنها فلسطين لا تتجاوز نسبتها (10%) من مجمل الإيرادات الضريبية (صبري، 1997). والجدول رقم (2.3) - في الملاحق - يوضح إيرادات السلطة الفلسطينية من أموال جباية الضريبة المحلية للأعوام 2011 - 2016.

ونلاحظ أن إيرادات السلطة الفلسطينية تأخذ بالارتفاع سنوياً، فقد ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل عام 2016 بالنسبة للعام 2011 بمقدار 130.3 مليون شيكل أي بنسبة 27.47%، مع ملاحظة أنها كانت في العام 2013 أعلا منها في العام 2016 وذلك بسبب تعديل قانون ضريبة الدخل في العام 2014 وتغيير النسب المئوية للفئات الضريبية (تقليل النسب المئوية وزيادة المدى للفئات الضريبية ذات الدخل المنخفض) مما انعكس على مقدار أموال الجباية من ضريبة الدخل وانخفاضها، أما

ضريبة القيمة المضافة ارتفعت بمقدار 158.2 مليون شيكل أي بنسبة 33.35%، وارتفعت قيمة الجمارك والمكوس المحلية منذ العام 2011 إلى العام 2016 بمقدار 171.2 مليون شيكل بنسبة 36.09%.

أما ضريبة الأملاك فقد تعرضت للتذبذب بالارتفاع والانخفاض خلال الأعوام 2011 – 2016، بعد الارتفاع الطفيف المتدرج حتى العام 2013 عادت وانخفضت في الأعوام 2014-2015 لتعاود الارتفاع بشكل ملحوظ في العام 2016 بقيمة 11 مليون شيكل بنسبة زيادة 110% عن العام 2011، وهذا يعني انتعاش قطاع بناء وبيع العقارات في العام 2016 بشكل كبير جداً مقارنة بالأعوام السابقة.

مما سبق نلاحظ خطورة الوضع الاقتصادي الفلسطيني، ففي حين أن فئات ضريبة الدخل تغيرت لتصبح ذات مدى أوسع لفئات الدخل المنخفض ما يعني زيادة هذه الفئة وتوسعها، نلاحظ زيادة الجباية من ضريبة المقاصة وضريبة الأملاك (رغم صغر نسبتها) إلا أن ذلك يعني زيادة تدهور الاقتصاد المحلي الفلسطيني وانتشار البطالة وتدني مستويات المعيشة، مقارنة مع زيادة الواردات (زيادة إيرادات المقاصة)، وتوجيه الاستثمار المحلي نحو البناء والعقارات (زيادة إيرادات ضريبة الأملاك).

4. جباية الضرائب

جباية الضرائب هي الطرق التي تتبعها الدولة بكيفية تسديد الضريبة المستحقة على المكلف للخزينة العامة، فالتشريع الضريبي دائماً يحدد بالإضافة إلى معدل الضريبة ومطرحها، المدة والاجراءات التي تدفع خلالها الضريبة (الخطيب، 2006)، أي أنه العمليات والاجراءات التي يقوم بها

موظفي الدولة في الدوائر الضريبية لنقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى خزينة الدولة وفق القواعد والأنظمة وتطبيقاً للقوانين والتشريعات الضريبية.

يختلف دين الضريبة عن غيره من الديون الأخرى بأن وضع له المشرع نصوص تكفل الوفاء به، حيث أنه مفروض بحكم القانون ولا تملك الإدارة الضريبية أن تتنازل عنه فهو لا يتوقف على إرادة الإدارة الضريبية أو المكلف فقرار الإدارة الضريبية قرار كاشف للدخل وليس منشئ له (العطور، 1993)، وكذلك فإن فرض الضريبة هو للمشرع من خلال النصوص القانونية المنسجمة مع أحكام الدستور مستندة الى مبدأ قانونية الضريبة والذي ينص على أنه لا يجوز فرض ضريبة الا بموجب قانون وتترك آلية الجباية للإدارة الضريبية ويقع عليها مسؤولية اختيار الادوات التقنية والبشرية اللازمة لتفعيل عملية جباية الضريبة.

تتطلب كفاءة الجباية وجود هيكل اداري سليم للإدارات الضريبية ووجود أقسام متخصصة كقسم الرقابة، وقسم المحاسبة، وقسم للمعلومات، وقسم للاستشارات القانونية، وقسم للعلاقات العامة، بحيث يكون لكل قسم أدواته الخاصة التي تتلائم وطبيعة عمله ويتم تحديد مسميات هذه الأقسام مع طبيعة العمل المحددة بالقانون والأنظمة والتعليمات (الخطيب، 2006).

كذلك فإن هناك شكل آخر لجباية الضريبة وهو أن يقوم المكلف بدفع الضريبة سلفاً، فيقوم بدفع مبالغ مالية كدفعات تحت الحساب، وفي نهاية السنة المالية عند حساب الدخل الخاضع للضريبة يتم تسوية المستحقات الضريبية وخصم المبالغ التي دفعت سابقاً من قبل المكلف والتي تسمى السلفيات، وإذا كان المدفوع سلفاً أكبر من المستحق يتم إعادة الزيادة إلى المكلف، وإذا قل عنها يسدد المكلف الفرق (عبدالغفور، 2008).

وتعتبر المواعيد الزمنية وطرق جباية الضريبة مهمة لكل من الحكومة والمكلفين، فبالنسبة للحكومة فإن المواعيد الزمنية للجباية تحدد التاريخ الذي تستلم فيه الإيرادات، فإذا ما تم إتباع المنهج الصحيح ستكون عملية الجباية التي تقوم بها دائرة الضريبة مبسطة بالشكل الذي يزداد معها استقرار الميزانية لكونها تسمح للحكومة بالقيام بالتخطيط الأمثل لنفقاتها، وبالنسبة للمكلف فإن طريقة الجباية وتحصيلها وتاريخها تكون ذات أهمية فإما أنها تسهل أو تعقد الالتزام بقوانين الضريبة.

4.1 طرق جباية الضرائب في فلسطين

تقوم الادارة الضريبية بجباية الضريبة من المكلفين إما وفقاً لنظام التحصيل المباشر أو وفقاً لنظام الخصم من المنبع، ويختلف نظام التحصيل المباشر عن نظام الخصم من المنبع في أن الاول يلتزم فيه المكلف بدفع الضريبة مباشرة الى الجهة الضريبية المختصة ويعتمد هذا الأسلوب على وجوب اتباع نظام الضريبة الموحدة حيث يتم بذلك تحصيل الضريبة بشكل مباشر (ضريبة الدخل). بينما نظام الخصم من المنبع والذي تقع فيه مسؤولية التحصيل على شخص ثالث تربطه علاقة مديونية بالدخل الخاضع للضريبة يقوم بدفع الضريبة لمزود الخدمة بنسبة معينة كضريبة (عبدالغفور، 2008)، ويتم هذا التحصيل بخصم مقدار محدد بالقانون وتوريده الى دائرة ضريبة الدخل المختصة في المواعيد المحددة بالقانون (ضريبة القيمة المضافة).

ووفقاً لأحكام المادة (6) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 يتم فرض الضريبة بصورة موحدة على الدخل (على مجموع مصادر الدخل الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون)، وفي المادة رقم (30) يتم دفع الضرائب من خلال سلفة على حساب الضريبة أو الخصم من المصدر أو الدفع المرفق مع تقديم الاقرار والدفع الفوري عند تسوية الحساب والدفع على أقساط، وفي المادة (33) من نفس القانون يتوجب دفع الضريبة خلال (30) يوماً من تاريخ تبليغ المكلف بها

وتوريدها لحساب ضريبة الدخل، وفي حال تأخر المالك عن دفع الضريبة المستحقة فإنه وفقاً للمادة (36) يضاف إلى رصيد الضريبة أو تلك المبالغ ما يعادل (2%) من مقدار الضريبة أو المبالغ المذكورة عن كل شهر تأخير عن الموعد المحدد قانوناً ولا يعتبر المبلغ المضاف إلى الضريبة بمقتضى أحكام هذه المادة قسماً منها، أيضاً يتم فرض غرامة بمقدار (3%) من الضريبة المستحقة عن كل شهر تأخير في تقديم الاقرار الضريبي من قبل المالك بحد أقصى لا يتجاوز (20%) من الضريبة المستحقة، وبناء على المادة (27) على مدقي الحسابات القانونيين وممثلي المكلفين أن يقدموا للدائرة كشفاً سنوياً بأسماء عملائهم وعناوينهم خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من بداية السنة المالية اللاحقة. ووفقاً للمادة (35) من نفس القانون فإنه يحق للمالك استرداد المبالغ التي دفعها زيادة عن المبالغ المستحقة عليه وذلك بموجب طلب خطي يقدم للدائرة.

وتتبع إدارة الضرائب طرقاً مختلفة لتحصيل الضرائب، فهي تنتقي لكل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة التي تحقق الإقتصاد في النفقات الجبائية والملائمة في تحديد مواعيد الأداء دون أي تعسف أو تعقيد في اجراءاتها الإدارية، وحسب دليل المكلف الذي قامت بإعداده دائرة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية الفلسطينية، فإن طرق تحصيل الضريبة تتلخص فيما يلي:

1. السلفيات : تدفع دفعة واحدة في بداية الفترة الضريبية أو على أقساط ربعية وبموجب تعليمات

السلفيات، ولقد ألزم القانون المكلف بدفع سلفية على حساب الضريبة المستحقة عن كل فترة

ضريبية كالتالي (دليل المكلف في ضريبة الدخل، 2012 "ص. 60"):

أ. يتم تحديد مقدار السلفة بما يعادل مقدار آخر فترة ضريبية اكتسبت فيها الضريبة الصفة

القطعية، أو يتم تحديدها من قبل وزارة المالية في حالة عدم وجود ضريبة قطعية.

ب. يتم دفعها في بداية الفترة الضريبية دفعة واحدة أو على أقساط ربعية.

ت. للمكلف الحق في الاعتراض على مقدار السلفية خلال المدة المحددة وكما أشير إلى ذلك سابقاً.

ولكن تحصيل الضريبة وفق هذا النظام يقوم على تحصيل الضريبة أثناء السنة الضريبية وليس بعد الانتهاء منها وعلى دفعات دورية شهرية أو ربع سنوية والتي تعرف بالدفعات على الحساب أو الدفعات المقدمة، أو السلفيات تحت الحساب، فيه مخالفة لقاعدة ضرورة التحقق من حصول الدخل قبل تحصيل القيمة المستحقة، ولكن المشرع الفلسطيني وجد في هذه الطريقة ما يضمن حق الدولة من الإيرادات المستحقة على المكلفين، كما يتم تحصيلها بطريقة مناسبة تتم على دفعات (عبدالغفور، 2008).

وعليه نجد أن نظام السلفيات رغم كفاءته في حفظ إيرادات الدولة، إلا أنه يشكل عبء على المكلف وقد يؤدي إلى نشوء خلافات بينه وبين الدوائر الضريبية والذي من شأنه زيادة الفجوة بين المكلفين والحكومة ممثلة في الدوائر الضريبية.

2. عند تقديم الاقرار أو صدور قرار بتحديد مقدار الضريبة: تدفع دفعة واحدة أو على أقساط شهرية بموجب تعليمات التقسيط كالتالي (دليل المكلف في ضريبة الدخل، 2012 "ص. 60"):

أ. الدفع الفوري عند تقديم الاقرار الضريبي

ب. في حال تم تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المكلف من قبل الدائرة فإنه يتوجب دفعها خلال (30) يوماً من تاريخ تبليغ المكلف اشعار التقدير.

ت. في حال تم تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المكلف من قبل المحكمة فإنه يتوجب دفعها خلال (30) يوماً من تاريخ تبليغ المكلف قرار المحكمة.

3. الخصم والاقتطاع من المصدر : في حال الخصم من المصدر يكون خلال ثلاثون يوماً من تاريخ الاقتطاع، أما الاقتطاع من الرواتب والأجور ومزايا العمل يكون خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الدفع، وكلتا الحالتين - الخصم والاقتطاع - يكون بموجب تعليمات الخصم من المصدر موضحاً كالتالي (دليل المكلف في ضريبة الدخل، 2012 "ص. 60"):

أ. المبالغ المدفوعة لشخص غير مقيم: على كل شخص عند قيامه بدفع أي مبلغ خاضع للضريبة لشخص غير مقيم القيام بخصم الضريبة المستحقة عن المبلغ المدفوع مع مراعاة الخصومات التي تم الإشارة إليها في القانون.

ب. المبالغ المدفوعة لشخص مقيم: على أي شخص عند قيامه بدفع مبلغ لشخص مقيم القيام بخصم الضريبة المستحقة عن المبلغ المدفوع مع مراعاة الخصومات التي تم الإشارة إليها في القانون.

أي أنه وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تقوم التشريعات الضريبية ولضمان حق الخزنة العامة من الضياع بفرض التزام على شخص آخر يعتبر طرف ثالث لتحصيل دين الضريبة من المكلف وتوريده إلى الدائرة الضريبية في مواعيد محددة.

4. الاقتطاع من الرواتب والأجور: وذلك حسب ما تم توضيحه في المواد رقم (8)، (12)، (13)، (16) من قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل (دليل المكلف في ضريبة الدخل، 2012 "ص. 60").

ويعتبر الإقتطاع من الرواتب والأجور أحد أشكال الخصم من المنبع التي تم توضيحها في الفقرة السابقة.

أي أنه يتم فرض التزام بحكم القانون على شخص ثالث بجباية الضرائب وتوريدها إلى الدائرة الضريبية، بحث يكون الشخص الثالث تربطه علاقة مديونية بالائراد الخاضع للضريبة والمتحقق لدائنه المكلف، ومقتضى هذا النظام يقوم الشخص الثالث بخصم مبالغ معينة محددة بالقانون، ويقوم هذا الشخص بتوريد هذه المبالغ إلى الدائرة الضريبية بأسم الشخص المكلف الذي تم خصم المبلغ منه (عبدالغفور، 2008).

5. تقسيط الضريبة: يمكن دفع الضريبة على أقساط شهرية بعد إضافة فائدة سنوية بنسبة 6% من المبلغ المستحق للدائرة بعد قيام المكلف بتعبئة طلب التقسيط، وإذا تخلف المكلف عن تسديد قسطين متتالين يلغى التقسيط وتستحق على المكلف جميع الأقساط غير المدفوعة، ويجوز إعادة جدولة الأقساط غير المسددة وغراماتها على أن يتم احتساب فائدة بنسبة 10% سنوياً من المبلغ المستحق للدائرة (دليل المكلف في ضريبة الدخل، 2012 "ص. 60").

ويعتبر نظام تقسيط الضريبة أداة ذات أهمية كبيرة في جعل قانون الضريبة مرناً، حيث يعمل هذا النظام على التيسير والتخفيف من ثقل عبء الضريبة على المكلف بدفعها، حيث أن المكلف قد يعجز لسبب أو لآخر عن تسديد الضرائب المستحقة عليه دفعةً واحدة، ولكن يعيب هذا النظام في أنه يقلل من امتياز مصلحة الخزنة العامة للدولة، إذ يجب أن يتم تحصيل الضرائب في المواعيد المحددة قانونياً وتوريدها للخزنة العامة (عبدالغفور، 2008).

ومما سبق يتضح لدينا أن جباية الضرائب لا تكون إلا بقانون تقوم جهة مخولة خاصة بتنفيذه، حيث تعتبر جباية الضرائب وتحصيلها مهمة وحساسة جداً، فليس من المهم فرض قوانين ضريبية بل جبايتها بكفاءة وفاعلية بأقل التكاليف وبما يضمن تخفيض التهرب الضريبي.

4.2 اعتبارات الجباية

تتطلب ممارسة الضرائب لدورها الوظيفي المخطط لها تناسق مع الادوات الاخرى للسياسات المالية كأحد مكونات السياسات الاقتصادية بما يسهم في تحقيق أهداف المجتمع أن يتم تحديد أهداف المجتمع الرئيسية والفرعية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها، ثم يتم تحديد كافة المتغيرات اللازم احداثها وتلك التي يجب تجنب حدوثها على المتغيرات المؤثرة في تحقيق أهداف المجتمع، ومن ثم معرفة الدور المرتقب أن تمارسه الضرائب في التأثير على تلك المتغيرات بما يحدث التغييرات المرغوبة ويمنع حدوث تلك غير المرغوبة دون اغفال متطلبات التناسق بين أدوات مكونات السياسات الأخرى (أبودوح، 2008).

ويتطلب قيام الدولة بالإنفاق في كل وقت على مدار السنة، إذ يوجد دائماً تحت تصرفها كميات مناسبة من الإيرادات النقدية لتغطية النفقات. وأن حصيللة الضرائب المباشرة صعبة التقدير، وتحديد مقدار الضريبة وما يستلزمه من اقرارات ومراجعة هذه الإقرارات، والضرائب المباشرة يحدد لها فترة معينة من السنة تحصل فيها في كل أنحاء البلاد.

الا أن هذا لا يمثل الإعتبار الوحيد الذي ينبغي أخذه في الحسبان عند تحديد وقت التحصيل إذ يجب أن يراعى اعتبارات أخرى هي:

- عند فرض الضريبة وجبايتها يجب مراعاة أسس ثلاثة مهمة وهي: الإنتاج، والدخل، والإنفاق (محمود، 2005).

- يتمتع القانون الضريبي بذاتية خاصة تميزه عن غيره من القوانين والتشريعات الأخرى حتى يضمن تحصيل دين الضريبة تحصيلاً كاملاً غير منقوص وتوريده إلى الخزانة العامة للدولة (عبدالغفور، 2008).

- توافر امكانيات التطبيق والتي من أهمها استقرار التشريع الضريبي ووحدة مصدره، بما يضمن تناسق جوانب فرض الضريبة مع بقية عناصر السياسة الاقتصادية، وتناسقها مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الضريبي، ومن ثم توفير متطلبات اليقين والملاءمة (أبودوح، 2008).

- أن تحصل الضريبة بقدر الإمكان في أكثر الأوقات مناسبة بالنسبة للمكلف

- أن يتم ذلك بأقل قدر من النفقات الجبائية.

- دين الضريبة هو دين محمول لا مطلوب إذ توجب القوانين والتشريعات الضريبية على المكلف أن يسعى من تلقاء نفسه ودون انتظار لأية مطالبة للوفاء بدين الضريبة متى حل ميعاد استحقاقها، أي أن المكلف ملزم بأن يحمل مبلغ الضريبة المستحق عليه إلى الإدارة الضريبية دون أن يقع على عاتق الإدارة الضريبية عبء السعي لمطالبته بأدائها (عبدالغفور، 2008).

- عدم انتهاج الدولة مبدأ الفرض الجزافي غير المستند على قواعد العدالة كما كان متبعاً في العصور الوسطى، بل يجب أن ترتبط جباية الضريبة بما تقدمه الدولة من خدمات وتسعى إليه من أهداف (محمود، 2005).

5. محددات الجباية ذات تأثير على التهرب الضريبي

يصعب قياس مقدار إيرادات الدولة التي تفقدها بسبب التهرب الضريبي بسبب عدم وجود احصائيات عن جميع موارد المواطنين في الدولة، ولا معلومات دقيقة عن جميع أفراد وشرائح المجتمع، إلا أن معظم الدراسات بينت أن التهرب الضريبي يزيد في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة لعدم وجود وعي لدى المكلفين حول أهداف الضريبة المختلفة وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في

تلك الدول، كذلك فإن التهرب الضريبي يميل إلى الزيادة في أوقات الكساد الاقتصادي أكثر من أوقات الرخاء والازدهار كما توصلت إليه الدراسات السابقة.

وهناك العديد من العوامل الكامنة وراء ظاهرة التهرب الضريبي ترتبط بعناصر البيئة الضريبية وهذه العوامل هي:

عوامل مرتبطة بالشخص المكلف بالضريبة وهي متمثلة في أثر العوامل التاريخية التي صاحبت فرض الضريبة منذ نشأتها وأهمية النقود بالنسبة للفرد وعدم شعور الفرد برشد الانفاق العام، وعدم جدية العقوبة وانخفاض الوعي الضريبي.

عوامل مرتبطة بالادارة الضريبية (مصلحة الضرائب) وهي متمثلة في انخفاض كفاءة الادارة الضريبية وفعاليتها، وعدم التزام مصلحة الضرائب بقواعد المحاسبة الضريبية.

عوامل مرتبطة بالتشريع الضريبي ومنها زيادة العبء الضريبي وعدم عدالة توزيع العبء الضريبي وعدم استقرار التشريع الضريبي وتشتت الأحكام الضريبية مما أدى إلى وجود تضارب في التطبيق والفهم (دردير، 2000).

وحيث أن محددات الجباية هي ذاتها مسببات التهرب الضريبي، فإن هناك أسباب للتهرب الضريبي لا بد من الإشارة لها، ويمكن إجمالها بما يلي:

1. رغبة المكلف بالحصول على أكبر قدر من المنفعة المادية، وبالتالي فإنه لا يرغب أن تذهب أمواله ولا حتى جزء بسيط منها.

2. عدم توفر الوعي الكافي لدى كثير من المكلفين وعدم قناعتهم أن هذه الأول تجبى منهم للصالح العام.

3. انعدام روح التضامن الاجتماعي والولاء للدولة لدى المكلف.
4. تعدد الضرائب وارتفاع نسبها قد تدفع المكلف في بعض الأحيان إلى التهرب من أدائها أو أداء جزء منها.
5. الفساد الإداري والمحسوبية و سياسة الدولة في الانفاق العام، حيث يعتقد بعض المكلفين وخاصة في الدول النامية أن النفقات التي تنفقها الحكومة من أموال الضرائب تكون في غير مكانها الصحيح ولا للأغراض المخصصة لها، وتتنامي شعور المكلف أن الحكومة تقوم بتبذير وإسراف أموال الجباية لمصالحهم الشخصية.
6. ضعف الرواتب والحوافز للعاملين في الدوائر الضريبية إلى حد لا يضمن لهم معيشة لائقة تتناسب مع المهام التي يقومون بها (الشلة، 2005).
7. العقوبات الضريبية: في حال كون العقوبات الضريبية مرنة وغير رادعة فإن ذلك يشجع المكلف على التهرب من دفع الضريبة.
8. انعدام ثقة المكلف بالسلطة الحاكمة في الدولة وخاصة ممن لهم انتماءات سياسية مناهضة للحكومة، وبالتالي فإنه يعتقد أن التهرب من دفع الضريبة ليس جريمة ويجد في ذلك المبرر لنفسه بعدم الالتزام الضريبي.
9. تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل كبير على التهرب الضريبي، ففي أوقات الازدهار والرخاء الاقتصادي يزيد التزام المكلف بدفع الضريبة ، على عكس أوقات الركود والكساد الاقتصادي حيث تنتفي ظاهرة التهرب الضريبي.

10. وجود ثغرات في القوانين والتشريعات يستطيع الملوك من خلالها التهرب أو التملص من أداء الضريبة.

11. تطور الضريبة وتخطيطها للدور المالي لميادين اقتصادية واجتماعية وسياسية دفع بالمتضررين من هذا الدور الجديد للوقوف أمامها أو محاولة التهرب منها، فعندما تستخدم الضريبة كأداة سياسية لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية قد يعتقد الملوك بأن حصيلتها تهدف إلى خدمة مصالح أصحاب هذه السياسة (الشلة، 2005).

12. تعقيد الاجراءات الخاصة بجباية الضرائب وطول الفترة الزمنية المستفدة لانهاء الاجراءات تدفع الملوك إلى التهرب.

13. كفاءة الادارة الضريبة: عندما يرى الملوك أن مأمور التقدير أقل منه كفاءة وخبره فهذا يدفعه إلى الشعور بأن الإدارة الضريبية على مستوى غير كفء للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة مما يدفعه إلى الاستخفاف والتهاون ويشجعه على التهرب من دفع الضريبة (الخطيب، 2006).

14. غياب جهاز مكافحة التهرب الضريبي وضعف الاجراءات الضريبية بحق المتهربين (الشلة، 2005).

15. عدم المساواة في التطبيق: قد تكون الضريبة عادلة من الوجهة القانونية كما أرادها المشرع المالي ولكن تعترضها صعوبات في التطبيق تؤدي إلى عدم تحقيق العدالة المرجوة وبالتالي تضعف الثقة بـعدالة الضريبة.

16. ارتبطت أساليب جباية الضرائب عبر التاريخ بالاجبار والاضطهاد من قبل الطبقة الحاكمة على الطبقات الفقيرة والفئات الوسطى، كما ارتبطت بالتباين في توزيع العبء الضريبي على

مختلف الفئات، وبالتالي إلى انتفاء قاعدة العدالة الضريبية، وظل هذا الموروث عبر التاريخ أحد أسباب التهرب الضريبي (سلامة، 2011).

هذه الأسباب بشكل عام (بالإضافة إلى أسباب أخرى تكون عادة خاصة بدولة بذاتها) هي ما يتخذها المكلف كأسباب له للتهرب من أداء واجبه الضريبي، ومحاولة علاج هذه الأسباب من قبل المسؤولين وذوي القرار له تأثير كبير جداً في الحد من التهرب الضريبي ، وإيجاد علاج لهذه الظاهرة، وذلك كما أسلفنا سابقاً حول أهمية الضريبة للدولة وضرورة المحافظة على أموال الجباية.

وحيث أن محددات الجباية لها تأثيرها على التهرب الضريبي والتي تمثل محور هذه الدراسة، فإن العوامل المسببة للتهرب الضريبي في أي دولة تتمثل في المحددات التي تواجه جباية الضرائب، فإننا نرى أن هناك العديد من المحددات والأسباب التي لا يمكن حصرها، والتي تختلف باختلاف الدول. كل دولة لها محدداتها الخاصة القابلة للتغيير والاختلاف باختلاف التشريعات المالية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستوى الوعي العام وكفاءة الأجهزة في الدولة، وفعالية الإجراءات المتبعة في حساب وتقدير وجباية الضرائب، إلا أنه يمكننا بشكل عام اجمال هذه المحددات على النحو التالي (الطور، 1993).

5.1 المحددات التشريعية: وهي من أهم أسباب التهرب الضريبي، إما بسبب نقص التشريع الضريبي، أو عدم إحكام صياغته، أو احتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون.

وتعاقب الحقب السياسية على الأراضي الفلسطينية بما تحمله من قوانينها وتشريعاتها كان له تأثير واضح على جباية الضرائب في فلسطين، بالإضافة إلى كثرة التعديلات الضريبية التي طرأت على هذه القوانين مما سبب عدم وضوح للمكلف وربما أدى إلى عدم ثقته بالنظام الضريبي وبالتالي ميله إلى التهرب، كذلك فإن ضعف العقاب المفروض على المتهرب يؤثر على الجباية ويشجع التهرب

الضريبي، بحيث يقارن المكلف درجة الخطر أو العقاب المتوقع بمقدار الضريبة، فإذا كان العقاب أكبر من المبلغ يكون ذلك رادعاً قوياً للالتزام بدفع الضريبة.

ومعظم التشريعات قد زودت الادارات الضريبية بوسائل وآليات وصلاحيات تنفيذية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتنوعت هذه الوسائل ما بين الغرامة والحبس والمصادرة والمنع من السفر وغيرها من اجراءات (علاوة، 2011).

لكن ما يؤخذ على هذه التشريعات أنها تشريعات موروثة عن حقبة سابقة ومعظمها لم تعد صالحة لتغير الظروف والزمان، فتعقد هذه القواعد التشريعية وتضاربها في بعض الأحيان وعدم وضوحها في أحيان أخرى يزيد من احتمالية عدم تشجيع المكلفين على الالتزام بالدفع ومن ثم يؤدي ذلك إلى التهرب الضريبي من قبل المكلفين نظراً لتعدد النصوص التي تنطبق عليهم، هذا إلى جانب عدم توفيرها في كثير من الأحيان الغطاء القانوني اللازم لبعض التصرفات التي يمكن ادراجها ضمن افعال التهرب، نظراً لقصور نصوصها لمعالجة ذلك، كما نضيف أن هناك اشكالية لدى المكلفين في فهم كثير من نصوصها نظراً لتعقيدها وبذلك تخرج عن الغاية التي وضع لها القانون وهو سهولة فهمه وشموله للمخاطبين به.

وعليه فإن وضوح القوانين مهم جداً، فإذا كانت التشريعات الضريبية معقدة زاد البحث من قبل المحامين والمحاسبين والمكلفين على ثغرات، مما يساعد على غياب العدالة الضريبية وزيادة تكاليف الالتزام الضريبي، بينما تزداد سهولة النظام الضريبي كلما كانت اللوائح والقوانين واضحة وأكثر تنظيماً (يمن، 2011).

5.2 المحددات الادارية والفنية: إن الاجراءات الفنية المتبعة في تقدير الضرائب وتحصيلها معقدة وكثيرة، وبالتالي فإن دقة نظام الجباية الضريبية وترابط الدوائر الضريبية مع بعضها البعض، بالإضافة إلى سرعة الاجراءات جميعها أسباب تؤثر على التهرب الضريبي. كذلك فإن الرقابة على الضريبة تعتبر من أبرز أسباب التهرب حيث أن ضعف الرقابة أو عدم وجودها يزيد فرص تهرب المكلف من دفع الضريبة . أيضاً فإن العلاقة بين الأبعاد الثقافية وسهولة النظام الضريبي تعد من أهم خصائص النظم الضريبية، فسهولة النظام الضريبي تعني مدى تفهم المكلف للقواعد التي يخضع على أساسها للضريبة (يمن، 2011).

وتعتبر الادارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة للقوانين والتشريعات، فكلما كانت الادارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة أصبح التهرب الضريبي أسهل على المكلف.

لذا فإن كفاءة الادارة الضريبية محدداً مهماً جداً، فارتفاع المستوى الأخلاقي لموظفي الدوائر الضريبية جزء من ارتفاع المستوى الأخلاقي للمواطنين، وانخفاض المستوى الأخلاقي لهؤلاء الموظفين قد يفوق في آثاره السلبية ومخاطره انخفاض التأهيل والتدريب، ناهيك عن افتقار النزاهة والأمانة التي توصف بها بعض أجهزة الإدارة الضريبية، وأن وصفاً كهذا يؤدي إلى زيادة التقدير الجزافي للضرائب والذي بتطبيقه تكثر احتمالات التواطؤ مما يؤدي إلى زيادة ضياع أموال كثيرة على الخزينة العامة (منصور، 2004).

ويعتبر عدم الوضوح في الأهداف من جباية الضريبة، وعدم الالتزام بأساسيات الادارة الناجحة من شفافية ومساءلة ومحاسبة، أكبر العوامل التي تؤدي إلى الترهل الاداري المتمثل في ضعف الجهاز الاداري المالي وقلة خبرته، وتؤدي إلى تقاعس الموظفين وعدم اهتمامهم بمصالح الخزينة العامة، وبالتالي تؤثر سلباً على حجم الايرادات (الشلة، 2005).

وبالتالي لا بد أن يتمتع موظفي الدوائر الضريبية بأخلاق مهنية عالية بالإضافة إلى تأهيلهم العلمي وتدريبهم العملي ليتناسب مع حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم، كل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى جو من الثقة بين المكلفين ودوائر الضريبة وموظفيها.

والدوائر الضريبية تتبع وزارة المالية، وتكون كل إدارة ضريبة مسؤولة عن تنفيذ أحكام القوانين الخاصة بالضريبة التي تديرها هذه الإدارة. وربط هذه الدوائر مع بعضها البعض يلعب الدور الأكبر في إيجاد بيئة تحد من التهرب الضريبي، حيث أن عدم وجود ربط بين الإدارات الضريبية يعني وجود ضعف في متابعة ملفات المكلفين.

5.3 المحددات الاقتصادية: تعتبر المحددات الاقتصادية ذات تأثير مهم جداً على جباية الضرائب، فهي من الأسباب التي قد تدفع المكلف إلى التهرب من أداء الضريبة نتيجة ارتفاع الضرائب بناء على الأوضاع الاقتصادية في الدولة مما يؤدي إلى شعور المكلف بأن الضريبة تقتطع جزء كبير من دخله. حيث تعمل فترات الكساد والأزمات التي تشهدها الدولة على انتشار التهرب الضريبي وزيادته بسبب انخفاض دخول المكلفين وتدهور القدرة الشرائية للأفراد من ثم زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة وبالتالي يدفعهم إلى التهرب الضريبي باستعمال مختلف الطرق المتاحة. بالإضافة إلى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة والفقر ينعكس على القوانين الضريبية كما هو الحال في الوضع الفلسطيني حيث لجأ المشرع إلى تعديل قانون ضريبة الدخل ليتناسب مع الأوضاع الاقتصادية العامة، مما أدى في المجمل إلى انخفاض الإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها من ضريبة الدخل.

كذلك فإن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم التهرب وذلك بسبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات وعدم ضمان حرية المنافسة (عربي، 2012).

أيضاً فإن الاستقرار الاقتصادي الذي يتسم بالكفاءة العالية ويسيطر على السوق ويعمل على تحقيق التوازن بين معدل التضخم ومستوى الأسعار ويجعل الأدوات الضريبية فاعلة في مجالي الادخار والاستثمار، يؤدي إلى تقليص ظاهرة التهرب الضريبي، أما عكس ذلك فيؤدي إلى البحث عن طرق أخرى جديدة للتهرب من الضريبة (سلامة، 2011). أيضاً، ينبغي أن يتصف النظام الضريبي بالحياد حتى تقوم النظم الاقتصادية على أساس الكفاءة الاقتصادية ويكون أساس النجاح هو الكفاءة في العمل والمنافسة الكاملة دون التأثير بعوامل أخرى (يمن، 2011)، فحيادية النظام الضريبي تشجع المكلفين على الالتزام الضريبي، وتحقق نسب جباية ضريبية جيدة. ويقصد بحيادية النظام الضريبي: أثر النظام الضريبي على القرارات الاقتصادية، أي أن لايقوم النظام الضريبي بوضع عقبات تجاه أنشطة اقتصادية يعينها مثل أن تخضع بعض الأنشطة لسعر ضريبة مرتفع مع الأنشطة الأخرى أو اعطاء بعض الحوافز الضريبية لأنشطة أخرى لتشجيعها وزيادة انتشارها.

5.4 المحددات الاجتماعية والأخلاقية: في بعض المجتمعات العربية تكون النظرة إلى المتهرب نظرة إعجاب وتقدير، وقبول محصلي الضرائب بالرشوة والفساد ذكاء وميزه، على اعتبار أن سرقة الخزانة العامة للدولة عن طريق التهرب الضريبي أو رشوة موظف الضرائب لاتعد رشوة ولا سرقة، وهذا على عكس الحال في المجتمعات المتقدمة التي تسعى للوفاء بالتزاماتها الضريبية احتراماً منها للالتزام الأخلاقي بضرورة المساهمة في تحمل الأعباء المالية. كذلك فإن في بعض حالات التهرب الضريبي تكون الدوافع ذاتية للمكلف، مثل عدم اقتناع المكلف بضرورة دفع الضريبة أو اعتقاده بأن التهرب من

الضريبة هو عمل مشروع، إما لجهله بالقوانين والتشريعات، أو لعدم رضاه عن الضريبة المقطوعة منه، أو لقناعة لدية بأن الضرائب لاتذهب بالاتجاه الصحيح لها، أو غيرها الكثير من الأسباب التي تدفع المكلف إلى التهرب من دفع الضرائب، وكلما زادت قناعة الأفراد داخل المجتمع بأهمية الضريبة كلما كان ذلك مؤشر لوضوح النظام الضريبي بالنسبة للمجتمع وضمان جباية الضرائب بطريقة صحيحة وكفاءة عالية.

وتوعية المواطنين بالتزاماتهم الضريبية أمر هام ويقع عبء هذه التوعية على عاتق الدولة والقطاع الخاص، وذلك عن طريق المدارس والمعاهد، حيث يجب أن تبدأ الدولة برفع مستوى الوعي في مرحلة مبكرة للأفراد، من خلال النشرات والصحف والمجلات، والندوات وورشات العمل الخاصة في هذا المجال (منصور، 2004). ويعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع وضعف المستوى الأخلاقي لبعض المكلفين ونقص شعور الأفراد بواجبهم اتجاه الدولة من أبرز محددات الجباية الضريبية وذات تأثير على التهرب الضريبي، بالإضافة إلى الاعتقاد بأن الشخص المتهرب من الضرائب سارق شريف لأنه يسرق الدولة (شخص معنوي) وبالتالي لا يضر الآخرين. كذلك الحالة المادية للمكلف حيث نجد أن المكلف يلجأ إلى التهرب كلما زاد عبء الضريبة عليه (عني، 2012).

بالمقابل فإن الالتزام السياسي للمواطن في الدولة يفرض عليه مسؤولية المشاركة في المحافظة على كيان الوطن وتطويره، وقيام الأشخاص المكلفين قانونياً بدفع الضرائب المستحقة عليهم ما هو إلا تعبير عن ممارسة مسؤولية كل مكلف في المحافظة على وطنه وذلك بإسهامه في نصيبه من الإيرادات العامة للدولة.

والعلاقة بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية والعدالة الضريبية بصفة عامة تعد المحور الرئيسي للمعتقدات الاخلاقية (يمن، 2011). وبذلك يمكن القول أنه إذا كان مستوى الأخلاق والانتماء للدولة قوياً فإن

ذلك سيؤدي حتماً إلى أن يكون الالتزام بدفع الضريبة قوياً لأنه نابع من قناعة المواطن بهذا الالتزام والعكس صحيح، أي أن ضعف المستوى الأخلاقي والانتماء ينتج عنه ضعف الشعور الوطني تجاه الدولة وما ينتج عنه من ضعف احساسهم في المسؤولية في تحمل الأعباء العامة (منصور، 2004).

5.5 المحددات السياسية: تلعب السياسة دوراً هاماً في التأثير على ظاهرة التهرب الضريبي، حيث أن السيطرة الاسرائيلية على جميع المعابر والحدود بالإضافة إلى سيطرتها على الموارد الطبيعية كافة والسياسات التي تتبعها في الأراضي الفلسطينية، يؤثر سلباً على الاستثمار ويدفع المستثمرين إلى الاحجام عن الاستثمار في فلسطين، مما ينتج عنه ركود اقتصادي الذي بدوره يؤثر سلباً على الوضع المالي للسلطة الفلسطينية ويقلل من مواردها المالية مما يسبب عجزاً واضحاً في الميزان التجاري الفلسطيني وفجوة كبيرة بين الواردات والصادرات، وهذا يعني زيادة اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال الجباية الضريبية لتوفير إيرادات إلى خزينة الدولة.

ويتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير بالتطورات السياسية الأمنية والسياسات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى اندراج الاقتصاد الفلسطيني ضمن الغلاف الجمركي الاسرائيلي، إضافة إلى الاطار القانوني الناظم للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين، والمتمثل باتفاق باريس الاقتصادي، والذي يتضمن العديد من المواد التي تربط السياسة التجارية للفلسطينيين بنظيرتها الاسرائيلية وخصوصاً في السياسات الضريبية، وفيما يلي مجالات التأثير الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني (ماس، 2014).

- سعر صرف الشيقل: يعتبر الشيقل أحد العملات الرئيسية الثلاث التي يتم تداولها في الأراضي الفلسطينية، وتشكل نسبة التداول بالشيكّل النسبة الأعلى في فلسطين، وعليه فإن الانخفاضات المتتالية لسعر صرف الشيقل مقابل العملات الأخرى تؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني،

وخاصة أولئك الذين يتقاضون رواتبهم بالشيقل، أي ستصبح السلع المستوردة والمباعة بالشيقل أغلى نسبياً على المستهلك الفلسطيني الذي يتقاضى راتبه بالشيقل.

- التأثير على الموازنة الفلسطينية: تتأثر الموازنة العامة في فلسطين بمستوى الأداء الاقتصادي الفلسطيني، والذي بدوره يتأثر بالسياسات الاسرائيلية مما يعني تأثر إيرادات السلطة الفلسطينية، كتراجع حصيلة ضريبة الدخل والقيمة المضافة نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وتراجع الطلب على السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الأسعار (ارتفاع بنسبة ضريبة القيمة المضافة وانخفاض سعر الصرف للشيقل) (ماس، 2014).

وعليه، فإن التشابك بين الاقتصاديين الفلسطيني والاسرائيلي سيظل مؤثر قوي على إيرادات السلطة الفلسطينية من الضرائب وما يلحقها من تبعات أبرزها التهرب الضريبي. فبقاء الاقتصاد الفلسطيني مرهون بالسياسات الاسرائيلية من شأنه أن يؤثر على حجم الإيرادات الضريبية سواء المباشرة أو الغير مباشرة وأن تكون محدداً هاماً في التأثير على المكلف في دفع الضريبة والتزامه بها.

ناهيك عن سياسات الاغلاق والاجراءات التعسفية التي تحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التطور والنمو والذي يعد حجر عثرة في وجه الاستثمار، وتكبد وعرقلة وصول المنتجات الفلسطينية إلى أسواق التصدير والتجارة الخارجية مما يعني استمرار انخفاض الصادرات مقارنة مع الواردات والانعكاس السلبي على إيرادات الموازنة العامة الفلسطينية (ماس، 2014).

أيضاً فإن دور الدولة في ادارة المال العام مهم في جباية أموال الضرائب والحد من التهرب الضريبي، حيث يلعب الاستقرار والاستقلال السياسي وسياسة الانفاق العام في الدولة دوراً أساسياً في الحد من التهرب الضريبي، فكلما أحسنت الدولة استخدام المال العام قلّ ميل المكلفين إلى التهرب من دفع

الضريبة. والمعيار السياسي بين الشعب والدولة يعتبر حق الدولة في فرض الضرائب وجبايتها إحدى ركائز السيادة السياسية والاقتصادية فيها (منصور، 2004).

الخلاصة، مما سبق نستنتج أن محددات الجباية الضريبية هي ذاتها العوامل والأسباب التي تؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي في أي دولة، ولا يختلف الحال في فلسطين عن غيره من الدول في هذا الموضوع. وعليه فإن المحددات السابقة هي تعتبر المحددات الرئيسية للجباية، بالإضافة إلى محددات جباية ومسببات تهرب أخرى سيتم التطرق لها لاحقاً بشكل مختصر في المبحث التالي، والذي تطرح وتناقش فيه الباحثة موضوع التهرب الضريبي.

6. التهرب الضريبي

على الرغم من أهمية الضرائب للدولة وللمجتمع، وما تحققه من أهداف مالية واقتصادية واجتماعية يترتب عليها من نتائج ايجابية في استمرارية الدولة، وتنميتها، إلا أن فرض الضريبة يصتدم بالعديد من العوائق والمشكلات أهمها الغش الضريبي والتهرب الضريبي. ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً، حيث يرى أنها تشكل عبئاً فيعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر، وهذا يعني أن التهرب يشمل جميع الحركات المادية والعمليات الحسابية والأعمال القضائية التي يستعملها المكلف للتهرب من دفع الضريبة (عنبي، 2012). والتهرب الضريبي هو مصطلح عام يشير إلى الجهود التي يبذلها الأفراد أو المؤسسات للتهرب من دفع الضرائب. ويتضمن التهرب الضريبي عادة تشويه أو إخفاء متعمد للوضع الحقيقي للمكلف

الضريبي تجاه السلطات الضريبية للحد من قيمة الضرائب ويشمل على وجه الخصوص تقديم تقارير ضريبية غير صادقة، مثل التصريح عن أرباح أقل من القيمة الحقيقية لها.

وتعاني جميع بلدان العالم من التهرب الضريبي، فالمكلف بآداء الضريبي يعتبر الالتزام بدفع الضريبة شكل من أشكال محاولة الدولة التعدي على أمواله الخاصة، وليست حق للدولة كما هي فعلاً، لذا فإنه من الطبيعي أن نتوقع من المكلف رد فعل يأخذ صورة الدفاع عن مصالحه المالية سواء بتفادي دفع الضريبة كلياً أو على الأقل التقليل من قيمة الضريبة المستحقة عليه.

يمكن تقسيم التهرب الضريبي إلى نوعين، تهرب كلي وتهرب جزئي، فالتهرب يكون كلياً إذا استطاع المكلف الإفلات من سداد الضريبة المستحقة عليه كلياً وذلك باستعماله إحدى الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في القانون، كأن يخفي نشاطه كلياً عن دوائر الضريبة (Dalu, 2012).

أما التهرب الجزئي يكون إذا استطاع المكلف الإفلات من جزء من سداد الضريبة المستحقة عليه لاستعمال إحدى الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في القانون وذلك كأن يقدم إقرارات ضريبية مخالفة لحجم إيراداته وأرباحه الحقيقية وبأقل من الحقيقية أو يضمن إقراراته الضريبية المقدمة لمصلحة الضرائب على المبيعات حجم مبيعات أقل من حجم مبيعاته الحقيقية (مراد، 2005).

6.1 أشكال التهرب الضريبي

يلجأ المكلفون المتهربون من أداء الضريبة إلى أحد الأشكال التالية للتهرب من الضريبة:

6.1.1 التجنب الضريبي: ويعرف أيضاً بمصطلح التملص الضريبي، حيث يتجنب المكلف دفع

الضريبة أو الالتزام بها دون مخالفة القوانين الضريبية من خلال استغلال ثغرات القانون بطريقة غير مخالفه لأحكامه، وهذا النوع لم يجرمه القانون ولم يضع عليه عقوبات. لكن يتم اعتبارها مخالفه

للنواحي الخلقية (Blackburn, 2012). ومن أمثلة التهرب المشروع زيادة النفقات وتقليل الإيرادات حيث يتم تضخيم التكاليف بشكل وهمي من خلال زيادة تكاليف السلع والعمل واللاجور فتصبح الأرباح ظاهرياً قليلة وينتج عن ذلك ضرائب قليلة، أو التأخر في سداد الضريبة لفترات طويلة للحصول على الخصومات والاعفاءات الضريبية، أو قيام المكلف بنقل جزء من ممتلكاته بشكل بيع صوري لأحد أقرائه (الأحمد، 2005).

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث حالات لذلك التهرب هي (عنبي، 2012):

1. تهرب ناتج عن تغيير سلوك المكلف من خلال بعض السلوكيات التي يتخذها بغرض تجنب الضريبة مثل الامتناع عن استهلاك أو انتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعه لتفادي دفعها.

2. تهرب ضريبي ينظمة التشريع الضريبي مثل اخضاع الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص قصد تشجيع الاستثمار، أو أن يقوم المكلف باستثمار أمواله بأنشطة تجارية معفاة من الضرائب مثل الزراعة.

3. تهرب ضريبي ناتج عن اهمال المشرع الضريبي والذي يتحقق نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي. (كما هو الحال في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني).

6.1.2 الغش الضريبي: ويكون من خلال مخالفة المكلف للقوانين والتشريعات الضريبية بشكل متعمد بما يعتبر جرائم مالية يعاقب عليها القانون. والغش الضريبي يكون من اما بشكل كلي بالتهرب بشكل كامل من دفع الضريبة بعدم تقديم أي اقرار ضريبي، أو بشكل جزئي كأن يقدم المكلف اقرار ضريبي

فيه غش وتلاعب، أو انشاء عقود وهمية (Adebisi; Gbegi, 2013). ويمكن تقسيم التهرب غير المشروع إلى عدة أقسام منها:

- الاخفاء المادي: مثل اخفاء فواتير المشتريات من أجل اخفاء فواتير المبيعات في المقابل والتهرب من ضريبة القيمة المضافة، ويعد هذا الأسلوب من أبرز أشكال الغش الضريبي ويكون ذلك عن طريق إخفاء المادة أو الشيء الخاضع للضريبة مثل اخفاء مصدر أو أكثر من مصادر الدخل أو اخفاء نشاط يخضع للضريبة (منصور، 2004).
- التكييف الخاطئ: تمويه واقعة فعلية بدلاً من وضعية قانونية، كأن يقوم مستثمر لا يحمل شهادة في الصيدلة بفتح صيدلية من خلال عقد باطني مع صيدلاني تكون الصيدلية ظاهرياً بأسمه (معالي، 2015).
- العقود الصورية: وهي أيضاً من أساليب التهرب الضريبي، وتقوم على انشاء عقود صورية أو فتح اعتمادات وهمية للتهرب من الضريبة (منصور، 2004).
- الغش: أن يقوم المكلف بإخفاء المصدر الخاضع للضريبة مثل عدم تقديم الاقرار الضريبي كاملاً أو التلاعب في نسب الأرباح بهدف التهرب من الضريبة (معالي، 2015).
- الاغفال في تسجيل وتدوين بعض الصفقات: فتبقى هذه الصفقات خارج النطاق الضريبي.
- التلاعب في حسابات المكلف (الاخفاء المحاسبي): كأن يقوم المكلف بالتلاعب بالقوائم المالية والحسابات المقدمة لدائرة الضريبة، فيقوم بإخفاء أو عدم التصريح عن الجزء الأكبر من أرباحه وغالباً ما يكون للتاجر حسابان أحدهما يقوم بإرساله إلى دائرة الضريبة أما الآخر فإنه يخفي حساباته الحقيقية (منصور، 2004).

إذا فإن الاختلاف الرئيسي بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي هو قانونية الحدث، فالتجنب ينحصر في تخفيض الضريبة بإتباع أساليب ضمن القانون، والتهرب تقليل الضريبة أو عدم دفعها بإتباع أساليب مخالفة للقانون (بني سلامة وخطاطبة، 2013).

ولكي يعتبر أي سلوك غشاً ضريبياً يجب أن يتوفر فيه عنصرين أساسيين، هما: العنصر المادي المتمثل في تخفيض الاقتطاع الضريبي بطرق غير مشروعة، بالإضافة إلى توفر النية السيئة لذلك السلوك (عني، 2012).

ورغم أن التملص الضريبي والغش الضريبي يمثلان التهرب الضريبي ويهدفان إلى نفس الغاية وهي عدم الالتزام بدفع الضريبة، إلا أن الغش الضريبي يؤثر سلباً على فعالية وكفاءة النظام الضريبي أكثر من التملص الضريبي.

6.1.3 التخطيط الضريبي: محاولة المكلف لإنقاص أو تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عليه قانونياً، وذلك عن طريق استفادته من بعض الثغرات الموجودة في القانون أو بما تسمح به القوانين والتشريعات الضريبية (منصور، 2004). ويعتبر التخطيط الضريبي مشابه نوعاً ما للتملص الضريبي ولكنه يركز بشكل أكبر على نقل العبء الضريبي، فهو يستخدم مسألة نقل العبء الضريبي في الوصول إلى تخفيض الضريبة على المكلف، أيضاً يختلف التخطيط الضريبي عن التهرب الضريبي فهو يعتبر الوجه المعاكس له.

وعليه، فإن التهرب الضريبي عمل غير مشروع قانونياً يترتب على القيام به عقوبة يقررها القانون أما بالنسبة للتخطيط الضريبي فهو عمل مشروع ولا يترتب على القيام به أية مسؤولية أو عقاب قانوني وذلك ببساطه لأنه لا يندرج تحت الجرائم أو المخالفات الضريبية ولا يتعدى كونه محاولة المكلف للاستفادة من الثغرات القانونية أو أن يستغل ما منحه إياه القانون (منصور، 2004).

6.2 آثار التهرب الضريبي

يمكن تلخيص آثار التهرب الضريبي فيما يلي:

1. يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة اقتصادية خطيرة تؤدي في النهاية إلى الاضرار بالاقتصاد القومي وتعرقل الدولة في تنفيذ سياساتها المالية، وعدم تحقيق أهدافها التنموية التي تكون قد رسمت، بسبب فقدان الخزينة العامة لمواردها (منصور، 2004).
2. رفع أسعار الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة لتعويض النقص الناجم عن التهرب الضريبي (سلامة، 2011).
3. اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الاصدارات النقدية التي تؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للعملة، وبالتالي ارتفاع الأسعار.
4. قد تلجأ الحكومة إلى تغطية العجز المالي عن طريق الحصول على قروض خارجية، مما يؤدي إلى مشاكل تتعلق بتسديد القروض وفوائدها.
5. انخفاض وتقليص حصيلة الموارد العامة للدولة، وبالتالي اللجوء إلى اتباع سياسة مالية تؤدي إلى تقليص الانفاق على الاستثمارات وضعف مقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد، وهذا في مجمله يؤدي إلى سوء الأحوال الاقتصادية والأضرار بالخزينة العامة مما ينعكس على أداء الدولة (منصور، 2004).
6. التهرب الضريبي يضعف الايمان بدور الدولة في تحقيق الخدمات الضرورية للأفراد ويقلل الثقة بالإدارة المالية وتصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي (العركوب، 2012).
7. يؤثر التهرب الضريبي سلباً على العدالة الضريبية بين المكلفين حيث يؤدي التهرب الضريبي إلى الاخلال بأهم قواعد التشريع الضريبي (قاعدة العدالة) ففي حين أن البعض يلتزم بدفع

الضريبة المستحقة عليه، يلجأ البعض الآخر إلى التخلص من هذا الالتزام فيتهرب من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً (منصور، 2004).

8. التهرب الضريبي يدفع إلى انتشار آفة الفساد وانعدام العدالة والأمانة، وضعف التضامن بين أفراد المجتمع (سلامة، 2011).

6.3 التهرب الضريبي في فلسطين

ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين لا تختلف عن غيرها من باقي دول العالم، ويبقى حجم التهرب الضريبي في فلسطين خاضع لتقديرات مختلفة. فمثلاً وصلت نسبة تحصيل الضريبة عام 1996 إلى 70% من الحجم الكلي للضرائب، بينما في العام 2004 قدر حجم التهرب الضريبي في فلسطين حوالي 35% من الضرائب بشكل عام (منصور، 2004)، أي أن التهرب الضريبي كان حوالي 35% ولا تختلف هذه النسبة كثيراً عن واقع حال الأراضي الفلسطينية بعد عشرون عاماً، وكشفت دراسة صادرة عن معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية، أن حجم التسرب المالي (التهرب الجمركي والضريبي) في فلسطين سنوياً، تبلغ قرابة 310 مليون دولار (ماس، 2014). وبحسب الدراسة، فإن بروتوكول باريس الاقتصادي هو المتسبب الرئيسي في التسرب المالي والاقتصاد الفلسطيني المشوه لأنه نص على الاتحاد الجمركي الواحد بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

حيث تقوم إسرائيل بجباية الضرائب والجمارك على السلع المتجهة من وإلى فلسطين عبر الحدود الدولية، ويتم تسليمها نهاية كل شهر في جلسة مقاصة إلى الجانب الفلسطيني، وهذا الإجراء هو أحد نتائج بروتوكول باريس.

وتشكل نسبة التسرب المالي، التي تعاني منها الخزينة الفلسطينية، قرابة 3.7% من إجمالي الناتج المحلي العام، وأكثر من 19% من إجمالي الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية. وبلغت قيمة الصادرات السنوية من (إسرائيل) إلى الأراضي الفلسطينية خلال العام 2013، نحو 3.67 مليار دولار، بينما بلغت خلال الشهور التسعة الأولى من العام 2014، نحو 2.56 مليار دولار (ماس، 2014). بينما أرجعت الدراسة، النسبة المتبقية من التسرب المالي التي تصل لنحو 60% إلى التهرب الضريبي والجمركي، والذي ينفذه تجار فلسطينيون وإسرائيليون، من خلال تهريب البضائع من السوق الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية.

وتبقى السلطة الفلسطينية وطواقمها الأمنية عاجزة لا تستطيع السيطرة على المعابر مع الاحتلال الإسرائيلي، خاصة وأن مناطق فلسطينية في الضفة الغربية تخضع للسيطرة الإسرائيلية وهي مناطق مسماة "ج"، ولا يمكن لأية أجهزة أمنية فلسطينية دخولها بدون التنسيق مع إسرائيل.

أيضاً فإن نسبة التهرب الضريبي حسب الدراسة التي قامت بها بكدار والذي نشرته جريدة القدس بتاريخ 2016\5\13، قدرت خسائر إيرادات الدولة من الضريبة أكثر من 500 مليون دولار سنوياً، ما يعادل 30 - 40% من الإيرادات الضريبية السنوية، وتعتبر هذه النسبة كبيرة جداً وذات تأثير سلبي على إيرادات الدولة، وعجز في الموازنة العامة السنوية. وتعتبر نسبة التهرب الضريبي في فلسطين من أعلى النسب في الدول النامية في العالم، حيث أشارت دراسة (العركوب، 2012) إلى أن نسبة التهرب الضريبي تتراوح بين (2%-6.3%) بالنسبة للدول المشمولة بالدراسة والتي بلغ عددها 16 دولة. وقد أشار تقرير (بكدار، 2016) إلى أن هذه الملايين التي تخسرها الدولة الفلسطينية نتيجة التسرب المالي بالإضافة إلى آثارها السلبية على الدولة الفلسطينية، فإنها في المقابل تذهب لصالح خزينة الاحتلال بطرق مختلفة.

أيضاً نجد أن تعدد وتنوع الأطر القانونية النازمة للضرائب، الأمر يخلق إرباكاً لدى المكلفين، كما لا يوجد إحصائيات رسمية ودقيقة مبنية على أسس علمية حول تقدير حجم التهرب الضريبي، وعدم وجود أنظمة محوسبة متقدمة لدى الإدارات الضريبية، و محاكم ضريبية متخصصة وعدم تطبيق العقوبات على المخالفين، هذه تعتبر عوامل حاسمة في توجه المكلفين إلى التهرب الضريبي، وتعزيز هذه الظاهرة محلياً.

أما عند الحديث عن ضريبة الدخل نجد أنه منذ عام 2004 حتى اليوم تجاوزت التعديلات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل عشرة تعديلات، وحسب التعديل الذي تم في العام 2015 (قرار بقانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011) نجد أنه في المادة الخامسة من القرار تم إلغاء شريحة 20% وهذا يعني أن كبرى الشركات أصبحت تدفع مبالغ أقل بكثير مما يجب وذلك على حساب الأفراد والشركات الصغيرة مما يعني عدم وجود عدالة ضريبية، والتي تعتبر حافزاً قوياً للتهرب الضريبي، أيضاً فإن عدم وجود عقوبات رادعة واللجوء في معظم الأحيان إلى التسوية خارج المحاكم أيضاً دافعاً للتهرب الضريبي.

وعلى جانب الحديث عن ضريبة الدخل، فإنه بالنظر إلى المهن بشكل عام (الطب، الهندسة، المحاماة ... الخ) نجد أنها من أكثر القطاعات التي يحدث بها التهرب الضريبي (الامام، 2006 ؛ جمعة، 2005 ؛ قاسم، 2003) ويرجع السبب الرئيس في ذلك لعدم وجود فواتير ضريبية صادرة من أصحاب المهن، وصعوبة ضبط دخل العاملين بها.

أيضاً فإن استغلال القوانين والتشريعات الفلسطينية مثل قانون تشجيع الاستثمار، تسهم بشكل كبير في تعزيز ظاهرة التهرب الضريبي، حيث يتم استغلال هذه القوانين والنفوذ من خلالها. من خلال

انشاء شركات وهمية في دول خارجية واعتبار الشركات التي تتم ادارتها داخل فلسطين هي فروع لها واستغلال قانون تشجيع الاستثمار للحصول على اعفاءات ضريبية.

أو استغلال الاعفاءات الضريبية الخاصة بالجمعيات الخيرية وتسجيل المشروع على أنه خيري وليس استثمار للحصول على اعفاء ضريبي (الامام، 2006).

في الختام، نجد أن التهرب الضريبي في فلسطين هو ظاهرة تنمو وتزداد سنوياً رغم عدم وجود أرقام رسمية تفصح عنها وزارة المالية الفلسطينية، إلا أنه لا يمكن اخفاء هذه الحقيقة وخاصة مع وجود العديد السبل التي يمكن أن ينفذ من خلالها المكلفين (الشخصيين والمعنويين)، وبالتالي فإن تحديد العوامل والمسببات التي تعزز ظاهرة التهرب الضريبي هي خطوه هامة جداً لوضع خطط لعلاج هذه الظاهرة وتخفيض التهرب الضريبي، بما يساعد على تغذية خزينة الدولة من الايرادات الضريبية ومحاولة تخفيض العجز الكبير الذي تعاني منه الموازنة سنوياً.

7. الدراسات السابقة

7.1 مقدمة

لأجل تحديد الاطار العام لهذه الدراسة ومقارنتها بالدراسات السابقة ذات الصلة بهدف الاستفادة منها، نستعرض فيما يلي أهم الدراسات الأجنبية والمحلية والعربية، التي تناولت موضوعات تتعلق بالتهرب الضريبي في سياقات مختلفة، وهي بعض الدراسات التي اطلعت عليها الباحثة قبل وخلال اعداد هذه الدراسة.

وقد قامت الباحثة بترتيب الدراسات السابقة بناء على أهميتها في اعداد هذه الدراسة، ومدى استفادة الباحثه وخاصة في صياغة المتغيرات، حيث أعتمدت الباحثة بشكل أساسي على الدراسات الأجنبية، التي ناقشت التهرب الضريبي، والعوامل المؤثرة على جباية الضرائب والمؤدية إلى التهرب الضريبي.

7.2 الدراسات باللغة الأجنبية

1. (Argentiero; Chiarini, 2015), "Tax Evasion and Economic Crime. Empirical Evidence for Italy"

دراسة (Argentiero; Chiarini, 2015) بعنوان: "التهرب الضريبي والجريمة الاقتصادية. الأدلة التجريبية لإيطاليا"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثير التهرب الضريبي على الأنشطة الاجرامية في إيطاليا وخاصة جرائم المحددات الاقتصادية، وقام الباحثون باستخدام المنهج التجريبي لدراسة نماذج أثر التهرب من دفع الضرائب على نشاط الجرائم. واشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة تمثلت بـ: (التهرب الضريبي: الفجوة الضريبية، الالتزام الضريبي، الاقتصاد الخفي، العبء الضريبي، العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والردع). أما المتغيرات التابعة كانت (الجريمة [عدد الجرائم المبلغ عنها لدى

السلطات القضائية]، جرائم الملكية [السطو، السرقات، سرقة السيارات]، جرائم الاحتيال، جرائم الربا، القيمة المضافة، العائد المتوقع). وأظهرت نتائج الدراسة أن الميل إلى التهرب الضريبي يكون حول الممتلكات والأنشطة التي لا يتم اظهارها ويتم اخفاؤها عن الدولة وبالتالي امكانية التهرب من دفع الضريبة الخاصة بها، بالإضافة إلى تهرب المهاجرين غير الشرعيين من دفع الضرائب، ووجود مؤشرات على نمو وزيادة الانفاق على الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي تولد نمواً إيجابياً في عدد التبليغ عن جرائم الممتلكات الاقتصادية التي تعزز التهرب الضريبي واحالتها الى السلطات القضائية، في حين أنه يقلل الجرائم المبلغ عنها في عمليات الاحتيال والربا وتأثر البطالة على زيادتها.

2. (Li; Ma, 2015), "Government Size and Tax Evasion: Evidence from China"

دراسة (Li; Ma, 2015) بعنوان: حجم الحكومة والتهرب الضريبي: أدلة من الصين

هدفت الدراسة إلى البحث في كيفية تأثير حجم الحكومة على التهرب من دفع الضرائب. وتمثلت متغيرات الدراسة بما يلي: المتغيرات المستقلة (التهرب الضريبي، حجم الحكومة، النفقات غير الادارية)، أما المتغيرات التابعة فكانت (حجم الشركات، عمر الشركات، قدرة الشركات على الحصول على قروض، نسبة المبيعات الى مجموع الاصول، أنواع الملكية، قيمة الانتاج، عدد العاملين، قيمة الاصول الثابتة، مجموع الاصول، قيم اجمالي الاصول، رأس المال العامل، المخزون المتراكم من الاستهلاك، الشركات غير المملوكة للدولة). وقد أظهرت النتائج أن حجم الحكومة وقوة وقدرة الدولة على فرض سيادة القانون والقواعد الضريبية له تأثير ايجابي في الحد من من ظاهرة التهرب الضريبي، فحجم وقوة الدولة مرتبط بنظام ضريبي صارم وحزم في انفاذ القانون، أيضاً فإن قدرة الدولة على تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية للمواطنين تعزز لديهم الالتزام بدفع الضرائب، كذلك اتباع القواعد الضريبية الرسمية في تحصيل الضريبة يحد من التهرب الضريبي في الدولة، وبالنسبة إلى الشركات فإن التهرب الضريبي يتناسب بشكل عكسي مع حجم الشركة وأرباحها يتم الابلاغ عنها وتقديم اقرارات

ضريبية بها، أما بالنسبة لنفقات الحكومة الغير ادارية فهي أيضاً لها تأثير على التهرب الضريبي حيث أن توفير السلع العامة يمكن أن يخفف من الآثار الضارة لتوسع الحكومة والتي تأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره يؤثر على التهرب الضريبي.

3. (Okoye; Awwoke, 2014), "Cashless Economy, tax evasion and the behavior of self-employed and professionals in Nigeria"

دراسة (Okoye; Awwoke, 2014) بعنوان: الاقتصاد غير النقدي: التهرب الضريبي وسلوك المهنيين والعاملين لحسابهم الخاص في نيجيريا

هدفت الدراسة إلى توضيح ما إذا كان الاقتصاد غير النقدي هو الحل المناسب للحد من التهرب الضريبي من قبل العاملين لحسابهم الخاص (العمال في اعمالهم الخاصة). وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة بمايلي: فساد الحكومة، نقص في المرافق الاجتماعية، تقديم رشاي لمحصل الضرائب، عدم وجود رقم ضريبي، وجود عدد من الضرائب على المكلف، شهادة براءة ذمة ضريبية، فشل الحفاظ على دفاتر الحسابات، المبالغت في الاعفاءات والبدلات، مقاومة التدقيق الضريبي، خدمة الايرادات الداخلية. ومتغيرات الدراسة التابعة كانت (عدم الرضا عن دفع الضرائب، تأخير دفع الضرائب، عدم حضور موظفي الضرائب للتحصيل). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسات غير النقدية من شأنها أن تسهم في تعزيز تحصيل الضرائب، كذلك فإن خوف المكلفين من اكتشاف تهربهم من دفع الضريبة وفرض العقوبات عليهم تسهم في الحد من التهرب الضريبي، إلا أن نظام الغرامات على المتهربين من دفع الضريبة وخاصة فئة التجار فشل في تغيير سلوك التهرب من دفع الضرائب، وتفيد النتائج أن التدقيق الضريبي من قبل العاملين في الدوائر الضريبية يسهم في ردع سلوك التهرب الضريبي.

4. (Adebisi; Gbegi, 2013), "Effect of Tax Avoidance and Tax Evasion on Personal Income Tax Administration in Nigeria"

دراسة (Adebisi; Gbegi, 2013) بعنوان "تأثير التجنب الضريبي والتهرب الضريبي على إدارة ضريبة الدخل

الشخصية في نيجيريا"

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير التهرب الضريبي على إدارة ضريبة الدخل في نيجيريا، ومعرفة لماذا يتهرب الناس من الضرائب واقتراح سبل لتقليل هذه الممارسة في نيجيريا. وكانت منهجية الدراسة اسقصائية من خلال استبيان. وتمثلت لمتغيرات الدراسة المستقلة بمايلي: (معدلات الضريبة، الادارة الضريبية، نسبة الاقتطاع الضريبي، العوامل السلوكية للأفراد المكلفين، ..). أما المتغيرات التابعة كانت (التهرب الضريبي وتأثرها على: الإيرادات الحكومية، القيم الاخلاقية، الدخل الشخصي للأفراد). وقد أشارت النتائج إلى أن الأفراد في سلوكهم تجاه الالتزام بدفع الضريبة يكون أكثر في حالة الرفاه الاجتماعي، والعوامل الثقافية مثل الدين، والثقة في الحكومة، ونفاذ القانون لها تأثير على تعزيز التزام الفرد بدفع الضريبة وخاصة ضريبة الدخل حيث أظهرت النتائج أن ثقة الفرد في الحكومة ونفاذ القانون يعزز التزامه الضريبي، بينما أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة بين المتغيرات الدينية والتهرب من دفع الضرائب، أيضاً هناك ارتباط ارتفاع معدل الضرائب بتشجيع المكلفين على التهرب الضريبي، بالإضافة إلى وجود علاقة بين الدخل الشخصي للفرد ومعدلات الضرائب وبين التهرب الضريبي.

5. (Blackburna; Boseb; Capassoc, 2012), "Tax evasion: the underground economy and financial development"

دراسة (Blackburna; Boseb; Capassoc, 2012) بعنوان "التهرب الضريبي: الاقتصاد الخفي والتطور المالي"

هدفت الدراسة إلى طرح نموذج من أشكال التهرب الضريبي من خلال وساطة البنوك، وتنفيذ مشاريع استثمارية محفوفة بالمخاطر من خلال المعلومات الغير متماثلة بين المقرضين والمقترضين، وذلك لاختفاءها عن الدوائر الضريبية. وقد اعتمدت الدراسة على الملاحظة التجريبية، والمنهاج التحليلي.

ويمكن اجمال المتغيرات المستقلة بـ (المهارات العالية، المهارات المتدنية، حجم اقتصاد الظل، الحوافز، الإيرادات المتوقعة من المشاريع الاستثمارية، القواعد والانظمة (الروتين الحكومي، الضرائب، الالتزامات، تعسف النظام الضريبي، البيروقراطية)) والمتغيرات التابعة بـ (التنمية المالية، الدخل، الناتج، العوائد المساعدة السريعة، التمويل الخارجي، سعر الفائدة). وأظهرت نتائج الدراسة أن سعي الفرد إلى تفادي الالتزامات الضريبية يعتمد على العوامل الاقتصادية الشاملة واعتبار أن المبلغ المدفوع للوساطة في البنوك لاختفاء الكشوف المالية أوفر من مبلغ الاقتطاع الضريبي، كذلك فإن العائد على الاستثمار الخفي الذي من شأنه تقليل حجم التداول الكلي الرسمي يسهم في اخفاء الوضع المالي الحقيقي وبالتالي تخصيص المزيد من الموارد لهذا الاستثمار الخفي بينما تبقية المكاسب الرسمية الهامشية منخفضة، وبلعب خبراء الأموال دوراً كبيراً في اخفاء المكاسب الحقيقية عن تتبع الحكومة لها من خلال الاقتصاد السري والحسابات المصرفية في الخارج (غسيل الأموال). بشكل عام، قد يكون التهرب الضريبي ظاهرة مؤقتة تستطيع الحكومة أن تتعايش معه، وخصوصاً إذا كانت تكاليف الحد من التهرب الضريبي مرتفعة. من ناحية أخرى، فإن ضعف الاقتصاد العام وتدهوره قد يجعل الدولة محرومة بشكل دائم من عائدات الضرائب.

6. (Dalu, 2012), "Impact of tax evasion and avoidance on the economy: A case of Harare, Zimbabwe"

دراسة (Dalu, 2012) بعنوان "أثر التهرب الضريبي والتجنب الضريبي على الاقتصاد: حالة من هاراري، زيمبابوي" هدفت الدراسة إلى التوصل إلى الأسباب والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التهرب الضريبي، والثغرات التي استغلها دافعي الضرائب. واعتمد الباحث في اعداد الدراسة على الاستبيانات بالإضافة إلى المقابلات الشخصية. وتمثلت المتغيرات المستقلة بـ ((التهرب الضريبي)، اجراءات التقييم، ضعف أجور محصلي الضرائب، أشكال التسجيل الضريبي، تدريب موظفي الضرائب، الممارسات الفاسدة لموظفي الضرائب، تشريعات ضريبية ملزمة، رقابة مالية داخلية، مساءلة الشركات،

الثغرات في القوانين الضريبية). أما المتغيرات التابعة فكانت (الفقر، انتشار الضرائب، التضخم، الفساد والرشوة، تشوه الاستثمار، الدخل الخاضع للضريبة، تزوير الفواتير، اخفاء الارباح). وأظهرت النتائج أن أهم أسباب التهرب الضريبي والتجنب الضريبي هي الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية وكثرة تغيير في الأنظمة الضريبية والإنفاذ غير الفعال وإدارة الامتثال الطوعي. وكان من الواضح أن الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي والتجنب الضريبي هي من خلال تقديم الحسابات الخاطئة، عدم الكشف عن الأرباح وسوء التسعير للبضائع التجارية (تزوير الفواتير).

7. (Abiola, 2012), "Impact of Tax Administration on Government Revenue in a Developing Economy –A Case Study of Nigeria"

دراسة (Abiola, 2012) بعنوان "أثر إدارة الضريبة على الإيرادات الحكومية في اقتصاد نام - دراسة حالة نيجيريا"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة قدرة الحكومة على الحد من التهرب الضريبي. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الأسلوب المسحي. وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة بـ (القوى العاملة في الأجهزة الضريبية، سياسيات ضريبية، الهيكل الإداري، العوامل التحفيزية). والمتغيرات التابعة بمايلي (زيادة الإيرادات، إعادة توزيع الثروة والدخل، تنظيم الاقتصاد، مستوى التهرب، الالتزام الضريبي، الإيرادات الضريبية). وقد أظهرت النتائج أن معظم القوانين الضريبية قد عفا عليها الزمن ولم تعد تفي بالمتطلبات المرجوة منها اتجاه التغيرات الاقتصادية الحالية، كذلك فإن وجود سياسة ضريبية تنفذ بوعي وإخلاص من قبل الجهات المسؤولة يساعد على توليد إيرادات يمكن أن تسهم في تحول الأمة في مجملها، إلا أن وجود قلة من ذوي السلطة في الحكومة يقومون باستغلال المال العام للمصالح الشخصية وليس لتحسين حياة الأفراد من تحسين للحياة الاجتماعية وصيانة للبنية التحتية كما هو الحال في الدول المتقدمة فإن ذلك يدفع المواطنين إلى التهرب من دفع الضرائب ولا يشجع المواطنين على دفع ضرائبهم طوعاً وخاصةً مع انتشار الفقر بصورة كبيرة في نيجيريا.

7.3 الدراسات باللغة العربية

8. دراسة (معالي، 2015)، "معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر

موظفي الضرائب"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تحصيل الدين الضريبي لدى الإدارة الضريبية في فلسطين وأهم إجراءات تحصيل الدين الضريبي الإدارية والقضائية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأغراض اعداد هذه الدراسة. وقام الباحث بإعداد استبانة لمعرفة أهم معوقات التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي الضرائب. وتمثلت المتغيرات المستقلة بما يلي: (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، أما المتغيرات التابعة كانت (معوقات التحصيل الضريبي وفقاً لأساليب التقدير وطرق التحصيل وأساليب التهرب الضريب والجزاءات الضريبية). وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم معوقات التحصيل التي تواجه الادارة العامة لضريبة القيمة المضافة عدم وجود رقابة على ضريبة المدخلات والصفقات التي يقوم المكلف بادخالها ضمن الكشف الدوري من حيث قانونيتها وصحتها. ان عملية تزوير المقاصات وبيع المقاصة لتجار اسرائيليون بنسبة ربح ضئيلة دون وجود آلية ضبط فعالة لهذه العملية يؤدي إلى ضياع مبالغ ضريبية هائلة، عدم وجود قسم تدقيق على ادخال فواتير مشتريات المقاصة الاسرائيلية يؤدي الى انتشار أخطاء الادخال بشكل كبير، كثرة التعديلات التي تشهدها الشريعات الضريبية، غياب الدور الفعال الذي تمارسه الادارة الضريبية من خلال المتابعة الدورية والمستمرة للاقرارات الضريبية والتقديرات الضريبية. عدم وجود الكادر الضريبي والخبرة الكافية لإدارة الضرائب وتحصيلها في فلسطين. يعتبر الاحتلال الاسرائيلي وعدم وجود السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية على المعابر والحدود من أهم معوقات التحصيل الضريبي. عدم وجود رقابة على البرامج المحاسبية المستخدمة من قبل المكلف. ارتفاع نسب الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتداولة في فلسطين. غياب الدور الفعال لمهنة المحاسبة والمراجعة. غياب النزاهة القانونية. عدم توفر عنصر السرعة في تطبيق عقوبة المنع من السفر والحجز التحفظي والتنفيذي وعدم وجود عدالة في تطبيق العقوبات الضريبية على المكلفين. عدم الثقة مابين الدائرة الضريبية والمكلف، وعدم وجود أقسام متخصصة بالجباية ودوائر الضريبة الفرعية وهذا يشكل عبء على فاحصي الحسابات في متابعة التحصيل بعد اجراء عملية التقدير وعدم وجود اجتهاد ضريبي لحل الملفات الضريبية ، عدم فعالية الجهاز التنفيذي في تحصيل الأموال الأميرية

9. دراسة (عتيق، 2013)، بعنوان "أثر تقييم واقع الضريبة العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة الى تقييم واقع أداء الإدارة الضريبية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتمثلت متغيرات الدراسة بـ: (الهيكل الاداري، الاداء الوظيفي، العلاقة مع المكلف). وتوصلت الدراسة الى ان الادارة الضريبية في مناطق السلطة الفلسطينية تعاني من سلبات ادارية وفنية متعددة في الهيكل والاداء ادت الى اهمال المكلف لأهمية وأهداف الضريبة، ودفعته الى التهرب الضريبي، وحدث من قدرته على اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد في ظل عجزه عن التخطيط الضريبي السليم. وتمثلت اهم النتائج بمعاونة الادارة الضريبية في السلطة الفلسطينية من تطبيقات ادارية وفنية سلبية متعددة ورثتها من تطورات الوضع السياسي الذي عاشته منذ العام 1948 الى يومنا هذا. وأظهرت النتائج اهمية مسببات الخلل في اداء الادارة الضريبية وهي مرتبة تنازليا بحسب مستوى اهميتها في نظر افراد عينة الدراسة على النحو التالي: جهل المكلف بأهمية واهداف الضريبة، غياب التشريع الضريبي الملائم، التعقيد الاداري في التعامل مع المكلف، ثم عدم وجود موظف كفؤ في المكان المناسب ويرى الباحث ان ذلك مرده الى التوظيف الذي بجانب الكفاءة يستند الى المحسوبية والمزاجية ووجود تعقيد اداري في التعامل مع المكلف عزاها الباحث الى اختلاف تعامل موظفي الادارة الضريبية مع المكلفين تبعا للمعرفة الشخصية التي بها يصبح التعامل سهلا وسريعا في العادة واخيراً بقاء الفكرة السابقة المكتسبة للادارة الضريبية زمن الادارة المدنية الاسرائيلية. كذلك فإن هناك اتفاق بين افراد عينة الدراسة على عدم وجود وعي المكلف بأهمية الضريبة وأهدافها والتي يرى الباحث انها تعود الى اختلافات ثقافة المكلفين بأهمية ودور الضريبة كمصدر لتمويل أنشطة الدولة وفي ادارة الاقتصاد الوطني.

10. دراسة (شاهين، 2012)، بعنوان "واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في

فلسطين وأثر ذلك على التهرب الضريبي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين وأثر ذلك على التهرب الضريبي. وقد اشتملت متغيرات الدراسة على المتغيرات الديمغرافية، والبيئة الرقابية، والانشطة الرقابية، والمتابعة، والصلاحيات والمسؤوليات الادارية، وكفاءة العناصر البشرية من العاملين، والسياسات والاجراءات والأساليب والأدوات المستخدمة في جباية الضرائب. وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي منهجا للدراسة، وذلك لملاءمته لطبيعتها. وتشير نتائج الدراسة الى أن مستوى واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين مرتفعة وهذا يعني ان العاملين في الدوائر الضريبية في فلسطين ملتزمون بنظام الرقابة الداخلي وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى الاهتمام الكبير الذي توليه وزارة المالية للرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية والتنسيق الكبير بين الدوائر الضريبية المختلفة. أيضا فإن نتائج الدراسة تظهر الأثر الكبير لنظام الرقابة الداخلي على التهرب الضريبي وتعزو الباحثة ذلك الى اقتناع الجهات المسؤولة أن الطريقة الوحيدة لمنع التهرب الضريبي هو بناء نظام فعال من الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية لتلافي محاولة اي شخص أو جهة الالتفاف على دفع الضريبة أو التهرب الضريبي.

11. دراسة (محمد، 2013)، بعنوان " التهرب الضريبي (أسبابه و آليات مكافحته)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب والآثار ذات الصيغة المالية والاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي على الاقتصاد والمجتمع مع السعي إلى وضع المعالجات لغرض التقليل من ظاهرة التهرب في العراق. وتمثلت المتغيرات المستقلة بالأسباب الاقتصادية والاسباب التشريعية والاسباب الادارية، والمتغير التابع كان التهرب الضريبي. واستند البحث على منهج التحليل الوصفي. وتمثلت نتائج

الدراسة بأن التهرب الضريبي مشكلة قائمة لها جذور، وأن المكلفين يشعرون بعدم عدالة القوانين الضريبية مما كان سبباً للتهرب الضريبي، وغياب تطبيق العقوبات الضريبية على الجميع وعدم فاعلية النظام القضائي يبقى ظاهرة التهرب الضريبي، والاضاع الاقتصادية السيئة التي يعيشها المكلفين، بالإضافة إلى انخفاض نسبة التعاون والتنسيق بين الدوائر الضريبية، وانعدام شعور المكلفين بالحصول على خدمات عامة مقابل دفع الضريبة وسوء الانفاق العام.

12. دراسة (العركوب، 2012)، بعنوان "التهرب الضريبي - دراسة في محدداته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان نامية مختارة للمدة (1990-2008)"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المحددات الأساسية في التهرب الضريبي والتي تشمل على محددات اقتصادية أهمها: (الاستثمار الاجنبي المباشر، والمعدل الحدي للضرائب ومتوسط التضخم ونصيب الفرد من الدخل القومي، فضلاً عن معدل نمو الناتج المحلي ونسبة الايرادات إلى الناتج المحلي والوقت المستغرق في إعداد الاقرارات الضريبية ودفع الضرائب) مع توضيح للآثار المترتبة للتهرب الضريبي. وجمعت الدراسة بين الاسلوب الوصفي والكمي. وتشير النتائج الى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والتهرب الضريبي اذ ان اتساع رقعة التهرب الضريبي في ظل ظروف التضخم له ما يبرره وهو شعور المكلفين بثقل الاعباء الضريبية التي يتحملونها فضلاً عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقية لارتفاع مستوى الاسعار وبالتالي ارتفاع تكاليف العيش التي تشكل الاعباء الضريبية احد اهم هذه التكاليف، وأبرزت نتائج التقدير ان هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الدخل السنوي ومتغير التهرب الضريبي. في حين اظهرت نتائج التقدير بأن متغير الزمن المستغرق في اعداد الاقرارات الضريبية كان على علاقة عكسية مع متغير التهرب الضريبي اذ ان العلاقة العكسية تعني ان زيادة في الوقت سيؤدي الى انخفاض التهرب.

13. دراسة (الزعبي، 2010)، بعنوان " أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى

الاذعان الضريبي من وجهة نظر مقدي ضريبة الدخل في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الإذعان الضريبي من وجهة نظر مقدي ضريبة الدخل. حيث تبنت الدراسة منهجية البحث الوصفي والميداني التحليلي. وشكلت العوامل الاخلاقية والنفسية والاجتماعية المتغير المستقل في الدراسة، بينما تمثل المتغير التابع في الاذعان الضريبي. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير للعوامل الاخلاقية والنفسية والاجتماعية على التزام المكلفين بدفع ضريبة الدخل في الأردن. ويتضح من النتائج الاحصائية أن للعوامل الاخلاقية (الصدق والاستقامة والامانة والالتزام بالقواعد الاخلاقية) أثر في مستوى الاذعان الضريبي لدى المكلفين من وجهة نظر مقدي ضريبة الدخل. وأن العوامل النفسية (الشعور بالخجل والشعور الايجابي نحو الضريبة والشعور بعدالة التوزيع والاحساس بالواجب الوطني والشعور بالذنب) لها تأثير في مستوى الاذعان الضريبي لدى المكلفين من وجهة نظر مقدي ضريبة. والعوامل الاجتماعية (الاحساس بالمسؤولية اتجاه الدولة والمجتمع ونظرة المجتمع السلبية تجاه المتهربين من دفع الضريبة واحترام المعايير الاجتماعية) لها تأثير في مستوى الاذعان الضريبي لدى المكلفين من وجهة نظر مقدي ضريبة الدخل.

7.4 مناقشة الدراسات السابقة

من استعراض الدراسات السابقة نجد أنها تناولت موضوع التهرب الضريبي من خلال عدد من الجوانب منها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، بالإضافة إلى الجوانب الادارية والفنية للدوائر الضريبية والعوامل السياسية المؤثرة على جباية الضرائب، والدراسات السابقة هي جزء وليس كل الدراسات التي اطلعت عليها الباحثة واستعانت بها في اعداد هذه الدراسة وخاصة في الاطار النظري وفي تحديد وصياغة المتغيرات التي اعتمدتها الباحثة في اعداد الدراسة.

وقد خلصت الباحثة إلى أن الدراسات السابقة استخدمت في مجملها المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج المناسب لهذا النوع من البحوث والدراسات، وهو مقارب للمنهج الذي استخدمته الباحثة في اعداد هذا الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي، نمط الدراسات المسحية من خلال تحليل العمل.

وقد لجأت الدراسات العربية إلى استخدام أداة الاستبانة في جمع وتحليل البيانات، بينما استخدمت الدراسات المحلية بالإضافة إلى الاستبيان أداة المقابلة في اعداد الدراسات، أما الدراسات الأجنبية فقد استخدمت التحليل والملاحظة بشكل عام.

وجميع الدراسات السابقة تناولت موضوع التهرب الضريبي من حيث الاسباب والعوامل المؤدية إلى التهرب الضريبي، والقوانين والتشريعات الضريبية، كذلك الاثار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الناتجة عن التهرب، وكيفية التعامل مع التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، كل ذلك يعتبر من جزئيات اعداد هذا البحث الذي يتناول محددات التهرب الضريبي في فلسطين وتأثيرها على الجباية الضريبية.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد الاطار النظري للدراسة، حيث ساعدت تلك الدراسات في اثراء ادبيات الدراسة في موضوع التهرب الضريبي، كذلك من خلال نتائج وتوصيات الدراسات السابقة استطاعت الباحثة أن تحدد أسئلة وفرضيات هذه الدراسة. أيضاً فقد ساعدت

الدراسات السابقة الباحثة في بلورة المتغيرات التي اعتمدتها في هذه الدراسة، نستعرض أهمها بما ينسجم مع محاور الدراسة على النحو التالي:

أ. المحددات التشريعية وتضم: تأثير الضبط الضريبي والعقوبات المفروضة في نيجيريا وأن زيادة الانفاق على الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي تولد نمواً إيجابياً في التبليغ عن الجرائم الاقتصادية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي (Avwokeni; economy, 2014) ، استغلال الثغرات القانونية في زيمبابوي (Dalu, 2012) للتهرب الضريبي وأهمية اصدار قوانين تحمل عقوبات أكثر صرامة، أهمية اجراءات تحصيل الدين الضريبي من الناحية القانونية والقضائية في فلسطين (معالي، 2015) في الحد من التهرب الضريبي، قناعة المكلف بعدم عدالة القوانين الضريبية في العراق (محمد، 2013) وغياب تطبيق العقوبات الضريبية على الجميع بالإضافة إلى عدم فاعلية النظام القضائي تدفعه إلى التهرب من دفع الضريبة، وقدم التشريعات الضريبية ووجود ثغرات فيها كما في دراسة (Dalu, 2012) وضرورة اعادة دراستها وتحديثها، وعدم الوضوح والتعقيد في تطبيق التشريع الضريبي.

ب. المحددات الإدارية والفنية واشتملت على: تأثير المهارات العالية والمهارات المتدنية للعاملين في الدوائر الضريبية (Blackburna; Boseb, 2012) في زيادة أو نقصان التهرب الضريبي، أهمية التدريب المستمر لموظفي الإيرادات الضريبية في زيمبابوي (Dalu, 2012) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تأثير ضعف أجور محصلي الضرائب في تعزيز الفساد والتهرب من دفع الضرائب، ضرورة التواصل الفعال بين العاملين في الدوائر الضريبية والنهج التنظيمي في نيجيريا (Abiola, 2012) وتأثير الهيكل الادارية والعوامل التحفيزية في الحد من التهرب الضريبي، دور المؤهل العلمي وسنوات الخبرة في فلسطين (معالي، 2015) وعلاقتها بأساليب والتقدير وطرق

التحصيل في الحد من التهرب الضريبي، دور الأداء الوظيفي والهيكل التنظيمي في فلسطين (عتيق، 2013) في التأثير الايجابي على العلاقة مع المكلف، واقع نظام الرقابة الداخلية والمتابعة والصلاحيات والمسؤوليات الادارية في فلسطين (شاهين، 2012) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال الأساليب والأدوات المستخدمة في الجباية، ضعف التنسيق بين الدوائر الضريبية في العراق (محمد، 2013)، الوقت المستغرق في اعداد الاقرارات الضريبية ودفع الضرائب (العركوب، 2012)، عدم وجود بيانات كافية عن المكلفين كما هو الحال في نيجيريا (J.F; D.O, 2013).

ج. المحددات الاقتصادية وتضم ما يلي: تأثير الجرائم الاقتصادية مثل الاحتيال والربا على الهيكل الاقتصادي في ايطاليا (Argentiero; Chiarini, 2015) وانعكاس ذلك على التهرب الضريبي، تأثير حجم الحكومة على التهرب الضريب في الصين (Li; Ma, 2015) حيث أن حجم الحكومة الكبير يؤثر ويزيد من التهرب الضريبي وخاصة من خلال الشركات التجارية ، علافة الاقتصاد غير النقدي في نيجيريا (Avwokeni; economy, 2014) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتأثير السياسات غير النقدية على سلوك المتهرب من دفع الضرائب، تأثير تراكم الضغوط التضخمية في نيجيريا (J.F; D.O, 2013) على التهرب الضريبي، توضيح تأثير السياسات المالية التي يتبعها المكلفين في الاقتصاد الخفي وتؤدي إلى التهرب من دفع الضرائب (Blackburna; Boseb, 2012)، تأثير تنظيم الاقتصاد في نيجيريا (Abiola, 2012) في خفض مستوى التهرب الضريبي، الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المكلفين في العراق (محمد، 2013) وتأثيرها على الالتزام بدفع الضرائب، التأثير السلبي على القرار الاقتصادي في مجال الاستثمار وجذب المستثمرين (العركوب، 2012) وتأثير الركود والتضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي وانعكاسهم على الالتزام الضريبي للمكلفين.

د. المحددات الاجتماعية والثقافية مثل: نقص المرافق الاجتماعية وتأثيرها على سلوك المكلفين في نيجيريا (Avwokeni; economy, 2014) في عدم الرضا عن دفع الضرائب، تأثير العوامل السلوكية والقيم الأخلاقية للمكلفين ومستوى الجهل والأمية في نيجيريا (J.F; D.O, 2013) على نقص روح المسؤولية المدنية والتي تدفعهم إلى التهرب الضريبي، انعدام شعور المكلفين بالحصول على خدمات عامة مقابل دفع الضرائب في العراق (محمد، 2013)، علاقة الصدق والاستقامة والأمانة والاحساس بالمسؤولية اتجاه الدولة والمجتمع في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي (الزعبي، 2010) وتأثير احترام المعايير الاجتماعية والشعور بالخجل من التهرب والاحساس الوطني لدى المكلف بأهمية الالتزام بتأدية الضريبة.

هـ. المحددات السياسية وتضم: نوعية الحكم الأسوأ والأقل قدرة على توفير السلع العامة في الصين (Li; Ma, 2015) بالإضافة إلى نفقات الحكومة غير الادارية تشجع المكلف على التهرب الضريبي، تأثير فساد الحكومة في نيجيريا (Avwokeni; economy, 2014) في دفع المكلفين للتهرب من الضرائب، السياسات التي تتبعها الدولة في الانفاق العام في فلسطين (شاهين، 2012)، وسوء الانفاق العام من قبل الحكومة في العراق (محمد، 2013)، وجود فجوة بين صانعي القرار السياسي في الدولة والمكلفين كما هو الحال في فلسطين (معالي، 2015).

مما تقدم نخلص إلى أن مكافحة التهرب الضريبي ليس بالأمر الهين، نظراً للأشكال التي يتخذها والتقنيات المتبعة من طرف المكلفين في استعمال الطرق الاحتيالية. بالإضافة إلى القصور الذي تعانيه الدوائر الضريبية سواء في القوانين والتشريعات الضريبية أو بسبب الهيكل الاداري والفني للادارات الضريبية.

وخلص القول، ان الآثار المتعددة الناجمة عن التهرب الضريبي تساهم في إضعاف تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤدي التهرب إلى زيادة معدلات الضرائب وفرض ضرائب جديدة مما ينعكس على التطور والبناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

7.5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة عن غيرها بأنها قامت بتصنيف مسببات التهرب الضريبي إلى خمس مسببات رئيسية تتفرع عنها جميع الأسباب، وهذا ما لم تتطرق له الدراسات السابقة والتي كانت تناقش هذه المسببات بجزئيات. يمكن تحديد جوانب اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بشكل أوضح فيما يلي:

1. ما يميز هذه الدراسة أنها تستخدم أداة الاستبانة لتحديد تأثير محددات الجباية الرئيسية الخمسة جميعها على التهرب الضريبي في فلسطين.
2. كما يميزها عينة الدراسة حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، وتعتبر هذه الدراسة هي الأولى من نوعها محلياً التي تستهدف هذه الفئة، رغم أهميتها ودورها المهم بين المكلفين والدوائر الضريبية في فلسطين.
3. تتميز هذه الدراسة من خلال مشكلتها بتركيزها تسليط الضوء على محددات الجباية ومدى تأثيرها على التهرب الضريبي، ذلك أن مشكلة هذه الدراسة لم يتم تناولها من قبل بهذا الإجمال لجميع المحددات ولكنها ركزت على جوانب معينة غير الجانب الذي سوف ركزت عليه الدراسة الحالية.

4. استفادت الدراسة من الدراسات السابقة، بتجميع جميع مسببات التهرب الضريبي وتصنيفها إلى خمسة أصناف رئيسية والاستفادة من خبرات الباحثين في سبل تناولهم للمشكلات والمصادر التي اشتقوا منها معلوماتهم وطريقة عرضهم وتحليلهم لها.

5. أوضحت الدراسات السابقة أن المشكلة الحقيقية وراء التهرب الضريبي يعود الى عوامل وأسباب متنوعة ولكنها في المجمل تندرج تحت المحددات الرئيسية الخمسة التي صنفها هذه الدراسة لذلك جاءت هذه الدراسة متممة لما سبقها في الوقوف على أهمية محددات الجباية الضريبية كمصدر رئيس لايرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثالث

منهج وإجراءات الدراسة

1. تمهيد

تستعرض هذه الدراسة في هذا الفصل منهجية الدراسة وأسلوب جمع البيانات، بالإضافة إلى التعريف بمجتمع الدراسة وحجم العينة التي تم اعتمادها حسب الطرق العلمية والاحصائية، أيضاً أسلوب وأدوات جمع البيانات وصدق الأداة المستخدمة في جمع البيانات بالإضافة إلى ثبات الأداة، ومجتمع الدراسة والمعالجة الإحصائية، وذلك لفحص تأثير محددات الجباية على التهرب الضريبي لما ل دور التهرب الضريبي في حرمان الدولة من موارد كبيرة وضخمة يترتب عبئاً كبيراً على الدولة والنتيجة الحتمية لهذا التهرب بالتأكيد هي اعاقا التنمية المستدامة بكافة جوانبها، لاسيما الدول التي تفتقر إلى موارد أخرى كما هو الحال في فلسطين.

2. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي الذي يركز على تكوين رؤية أولية لدى الباحث حول مشكلة معينة تمكنه من تحديد المسارات اللازمة لأية بحوث مستقبلية قد يحتاج الباحث نفسه أو باحثين آخرين إلى تنفيذها (Saunders; Lewis; Thornhill, 2012)، وبالتالي فإن هذه الدراسة هي وصفية ميدانية تحليلية استكشافية ويمكن توضيحها كما يلي:

وصفية: وصف جباية الأموال الضريبية وتأثيرها على ظاهرة التهرب الضريبي.
ميدانية: تعتمد الدراسة على جمع البيانات من الواقع العملي لمدققي الحسابات القانونيين وذلك لعلاقتهم المباشرة بين المكلفين والدوائر الضريبية بواسطة الإستبانة.
تحليلية: تم تحليل البيانات الواردة في الإستبانة للوصول إلى نتائج الدراسة.
استكشافية: معرفة المحددات المؤثرة على التهرب الضريبي في فلسطين بناءً على استكشافها من خلال استبانة الدراسة بعد أن تم تحليل نتائجها.

3. مصادر جمع البيانات

تم جمع بيانات الدراسة من مصدرين رئيسيين هما:

1. مصادر ثانوية: تتمثل بالقوانين والتشريعات الضريبية المطبقة في فلسطين، والمراجع والكتب العلمية، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية المحلية والخارجية، كما تم الاعتماد على المقالات والدراسات المنشورة على المواقع الإلكترونية العلمية المتخصصة، وذلك من أجل وضع الدراسة في إطارها ومساعدة القارئ على فهمها.

2. مصادر أولية: استخدمت الدراسة الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الأصلي، بالرجوع إلى الأدبيات السابقة، وفحص العلاقة بين محددات الجباية وتأثيرها على التهرب الضريبي، قامت الباحثة بتطوير استبانة تكونت من أربعة أقسام رئيسية (موضحة في الحديث عن أداة الدراسة). والقسم الثالث من الاستبانة تركز في الاختيار من سلم خماسي على مقياس ليكرت (Likert Scale) بدرجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير موافق، غير موافق بشدة) (Saunders; Lewis; Thornhill, 2012) تتعلق بالفرضيات الفرعية الخمسة التي تم ذكرها سابقاً، والتي كانت كما يلي: محددات الجباية التشريعية وتضمنت (8) فقرات، لمعرفة تأثير القوانين والتشريعات الفلسطينية على الحد من التهرب الضريبي، واحتوى الجزء الثاني على المحددات الادارية والفنية، واشتملت على (13) فقرة تهدف إلى الدور الاداري والفني الذي تلعبه الدوائر الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، أما الجزء الثالث فاشتمل على (9) فقرات حول علاقة محددات الجباية الاقتصادية بالتهرب الضريبي، والجزء الرابع كان عن المحددات الاجتماعية والأخلاقية واشتمل على (10) فقرات تهدف إلى تأثير المحددات الاجتماعية على التهرب الضريبي، وفي الجزء الخامس من خلال (9) فقرات لفحص تأثير المحددات السياسية على التهرب الضريبي في فلسطين.

4. أداة الدراسة

استخدمت الإستبانة أداة لقياس تأثير محددات الجباية على التهرب الضريبي في فلسطين، وتكونت الاستبانة من (4) محاور رئيسية هي كالتالي:

المحور الأول: وهو عبارة عن المتغيرات الديمغرافية الخاصة بالدراسة والتي توضح السمات الشخصية المهنية والأكاديمية لمجتمع الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل الأكاديمي، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة).

المحور الثاني: تكون من (5) أسئلة رئيسية توضح الخصائص المهنية لمدقق الحسابات ومعلومات حول طبيعة عمل المدقق في هذه المهنة. بالإضافة إلى سؤال في نهاية الاستبانة حول ترتيب محددات الجباية الأكثر تأثيراً على التهرب الضريبي من وجهة نظر مدقق الحسابات المجيب على الاستبانة.

المحور الثالث: وهو عبارة عن محددات الجباية المؤثرة على التهرب الضريبي وتتكون من (5) محددات رئيسية وهي كالتالي

- المحدد الأول: المحدد التشريعي وتكون من (8) فقرات.
- المحدد الثاني: المحدد الفني والإداري وتكون من (13) فقرة.
- المحدد الثالث: المحدد الاقتصادي وتكون من (9) فقرة.
- المحدد الرابع: المحدد الاجتماعي والثقافي وتكون من (10) فقرات.
- المحدد الخامس: المحدد السياسي وتكون من (9) فقرات.

المحور الرابع: وهو عبارة عن (5) أسئلة اختيارية لتقييم الاستبانة، وأي اقتراحات أخرى حسب وجهة نظر أفراد العينة حول أسئلة الاستبانة.

ولقياس استجابات المبحوثين تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بالدرجات (1،2،4،5) وقد تم اعطاء الوزن "9" للإجابات -غير متأكد- ليسهل استبعاد اجاباتها فيما بعد من التحليل الاحصائي، وكان قياس استجابات المبحوثين حسب الجدول التالي:

الجدول (3.1): درجات اجابات المبحوثين على مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	9	4	5

وتم اعتماد الرقم (9) لدرجة غير متأكد باعتباره آخر الأرقام الفردية العشرية ولا يوجد مقياس يصل إليه، كذلك لسهولة اخراج النتائج التي تتدرج أسفله من جداول التحليل الاحصائي.

5. مجتمع وعينة الدراسة

5.1 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين القانونيين المعتمدين رسمياً في مجلس مهنة تدقيق الحسابات الفلسطينية، والمنتسبين إلى جمعية مدقي الحسابات الفلسطينيين حسب قانون مزاول مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004، وبلغ حجم مجتمع الدراسة من مدقي الحسابات القانونيين (193) مدقق قانوني مسجلين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى (12) شركات تدقيق (دليل مدقي الحسابات القانونيين. جمعية مدقي الحسابات، 2016). وقد حاولت الباحثة اشراك العاملين في الدوائر الضريبية ضمن مجتمع المبحث، ولكن بسبب رفض وزارة المالية التعاون وتزويد الباحثة بالمعلومات المطلوبة (عدد العاملين في الدوائر الضريبية - لتحديد عينة دراسية)، اضطرت الباحثة إلى اللجوء لمجتمع مدقي الحسابات القانونيين فقط.

ويعتبر المدققون القانونيون الفلسطينيون معتمدون رسمياً من مجلس تدقيق مهنة الحسابات القانونية، والذي تم انشاؤه استناداً إلى المادة رقم (3) من قانون مزاول مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004، كجهة مختصة بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، وبناء عليه يقوم المجلس بالمتابعة

والإشراف على المدققين القانونيين بالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين والتي تم انشاؤها استناداً إلى المادة (17) من قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات، حيث يتوجب على كل محاسب قانوني تقديم امتحان مزاوله مهنة تدقيق الحسابات بإشراف المجلس وفي حال اجتيازه الامتحان بنجاح وحصوله على رخصة مزاوله ورقم معتمد من المجلس، يقوم بالانتساب إلى جمعية مدققي الحسابات، ويصبح معتمد رسمياً من قبل السلطة الفلسطينية والدوائر الضريبية وكل الجهات ذات العلاقة، حيث لايجوز لأي شخص مزاوله مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين إلا بعد حصوله على ترخيص بذلك من المجلس وفقاً للقانون واللائحة التنفيذية، وذلك حسب نص المادة (2) من قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (4) لسنة 2004م، والصادر في العدد الثاني والخمسون من جريدة الوقائع الفلسطينية لشهر يناير لسنة 2005. وبالمقابل فإن جمعية مدققي الحسابات القانونيين تقوم برعاية مصالح أعضائها من المدققين القانونيين الرسميين ورفع مستواهم العلمي والمهني، ويكون الانتساب إلى جمعية مدققي الحسابات القانونيين إلزامياً تحت طائلة المسؤولية والمنع من مزاوله المهنة وحسب نظام الجمعية الداخلي، وذلك إستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة (17) من قانون مهنة تدقيق الحسابات.

وقد قامت الباحثة بالحصول على أسماء المدققين الرسميين وعناوينهم من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي لصفحة جمعية مدققي الحسابات القانونيين من خلال قائمة دليل المدقق الفلسطيني للعام 2016. وقد بلغ عدد الشركات والأفراد المسجلين رسمياً (207) أسم حسب الدليل، تم استبعاد اسمين من الدليل أحدهما بسبب التكرار، والآخر هو مدقق قانوني من غزة وذلك أن هذه الدراسة لاتشمل محافظات غزة، وتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى (14) طبقة بناء على محافظات الضفة كما هو موضح في الجدول رقم (3.2) (دليل المدقق الفلسطيني، 2016):

5.2 عينة الدراسة

قامت الدراسة باختيار عينة عشوائية طبقية ذات مرحلتين (two step sample) منتظمة من مجتمع الدراسة وذلك لمناسبتها لموضوع الدراسة ونوعية مجتمع الدراسة، حيث أن مجتمع الدراسة مجتمع متجانس مقسم إلى فئتين، فئة القسم الأول من المدققين أفراد وهي الفئة الأكبر وبلغ عددهم (193) فرد، وفئة القسم الثاني وكان عبارة عن شركات تدقيق بلغ عددها (12) شركة تدقيق حسابات، وبالتالي كانت المرحلة الأولى بتحديد حجم العينة من الأفراد والمرحلة الثانية تحديد حجم العينة من الشركات، وبحساب حجم العينة المختارة بنسبة ثقة أكبر من 95% فإن حجم العينة يتكون من (134) مابين مدقق وشركة تدقيق حسابات، وهو ما يشكل (65.37%) من حجم مجتمع الدراسة من المدققين وذلك بحساب هامش خطأ 4.75%. وقد تم حساب حجم العينة من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بحساب العينات البحثية <http://www.surveysystem.com/sscalc.htm> كما هو موضح في الشكل (3.1).

وبحساب حجم عينة الدراسة من مجتمع الدراسة الكلي $65.37 = 100 * (134/205)$

وقد تم توزيع عينة الدراسة حسب عدة محددات أخرى منها إشماتل العينة على مختلف الفئات العمرية والمستوى التعليمي والتخصص الأكاديمي (Saunders; Lewis; Thornhill, 2012). والجداول (3.3)، (3.4) توضح التوزيع الطبقي حسب المدن لمجتمع الدراسة حسب مرحلتي الأفراد والشركات، وحجم العينة من كل طبقة. وذلك للتعرف على آراء أفراد العينة بخصوص العوامل والأسباب المؤثرة على التهرب الضريبي. وتم تصنيف عينة المدققين القانونيين حسب المدن الفلسطينية حسب معادلات احتساب عدد أفراد عينة الدراسة لكل طبقة كالتالي:

عدد العناصر في الطبقة * نسبة حجم العينة من المجتمع الكلي (0.6537) = حجم العينة المختارة من الطبقة

وقد تم توزيع الاستبانة على عناصر العينة، بعد اعداد نموذج الاستبانة الذي تم تحكيمة واعتماده من خلال نماذج³ (Google)، وقد تم التعامل مع الشركات على اعتبار أنها أفراد، حيث كان من الصعوبة الحصول على أكثر من استبانة واحدة مجابة من الشركات، وذلك بسبب توقيت توزيع الاستبانة (فترة تسكير حسابات مالية وقرارات الضريبة)، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة (109) استبانة بنسبة 81.34% من عدد الاستبيانات الموزعة، وكانت كلها صالحة للتحليل الاحصائي.

6. قياس صدق الدراسة وثبات الأداة

للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بإستخدام طريقتين:

6.1 مصداقية الدراسة (الصدق)

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة الأولية بناء على اشراف الدكتور المشرف على الرسالة (د.إبراهيم عوض)، وبناء على توصية المشرف تم ارسال الاستبانة وعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص من أساتذة الجامعات في أقسام الاقتصاد والمالية والقانون والبحث العلمي، بالإضافة إلى قسم اللغة العربية للتحقق من مدى فعالية الإستبانة وتحقيقها الهدف من الدراسة ولدقة قياسها لما وضعت من أجله، وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات والآراء حول مدى صلاحية المقياس في تحديد دور محددات الجباية في التأثير على التهرب الضريبي في فلسطين، وقد أشاروا إلى صلاحية فقراته وملائمته لهذا الغرض.

³ نماذج جوجل Google form هي إحدى الخدمات المجانية التي تقدمها جوجل لمشتريها، حيث يكون باستطاعة الباحث تصميم نموذج استبانة الكترونية من خلال من خلال بريدة الالكتروني التابع لشركة جوجل gmail وهذه النماذج يمكن ارسالها إلى المبحوثين من مجتمع الدراسة من خلال رابط إلكتروني يتم اسالة بالبريد الالكتروني أو الرسائل يقوم المستجيب الضغط على الرابط الذي ينقله إلى نموذج الاستبانة التي تم اعداده من قبل الباحث، وعند اجابة البحوث على الاستبانة والضغط على كلمة ارسال في نهاية الاستبانة الالكترونية تصلها في نفس اللحظة إلى الباحث اجابة الاستبانة.

وبعد اجراء التعديلات والملاحظات بناء على توجيهات المحكمين للاستبانة، قامت الباحثة بإجراء اختبار للاستبانة من خلال توزيعها على (5) مدقي حسابات قانونيين بشكل عشوائي، للخروج بالصورة النهائية للاستبانة التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة.

6.2 ثبات أداة الدراسة (الثبات)

ويقصد به (الإتساق الداخلي) بحيث تكون كل فقرة من الإستبانة متسقة مع المجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وقد قامت الباحثة بإستخدام معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات في الإستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة احصائية لجميع فقرات الاستبانة تقريبا مما يدل على تمتع أداة الدراسة بصدق عالٍ وأن أداة الدراسة المستخدمة قادرة بدرجة مرتفعة على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها كما في الجداول التالية:

جدول (3.5): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد التشريعي

الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية
1	0.66	0.00	5	0.53	0.00
2	0.61	0.00	6	0.56	0.00
3	0.61	0.00	7	0.53	0.00
4	0.01	0.92	8	0.11	0.26

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

جدول (3.6): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد الإداري والفني

الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية
1	0.50	0.00	8	0.49	0.00
2	0.49	0.00	9	0.47	0.00
3	0.42	0.00	10	0.36	0.00
4	0.57	0.00	11	0.39	0.00
5	0.02	0.86	12	0.41	0.00
6	0.59	0.00	13	0.56	0.00
7	0.40	0.00			

**, Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*, Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

جدول (3.7): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد الاقتصادي

الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية
1	0.61	0.00	6	0.70	0.00
2	0.60	0.00	7	0.43	0.00
3	0.62	0.00	8	0.70	0.00
4	0.76	0.00	9	0.61	0.00
5	0.63	0.00			

**, Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*, Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

جدول (3.8): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد الاجتماعي والثقافي

الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدلالة الإحصائية
1	0.72	0.00	6	0.71	0.00
2	0.73	0.00	7	0.61	0.00
3	0.67	0.00	8	0.46	0.00
4	0.64	0.00	9	0.73	0.00
5	0.72	0.00	10	0.43	0.00

**, Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*, Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

جدول (3.9): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد السياسي

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.74	0.00	6	0.45	0.00
2	0.66	0.00	7	0.57	0.00
3	0.70	0.00	8	0.74	0.00
4	0.67	0.00	9	0.77	0.00
5	0.58	0.00			

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

كذلك قامت الدراسة بالتحقق من ثبات الأداة من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لمجالات الدراسة حسب معادلة الثبات لمعامل (كرونباخ ألفا). والجدول رقم (3.10) يوضح مدى قيم معاملات الثبات لكل مجال حيث يتضح ارتفاع معظم هذه القيم عن 0.60 مما يدل على ارتفاع درجة الاتساق الداخلي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان وبالتالي تمتع أداة الدراسة بثبات يفي بأغراض الدراسة ومناسب لها (Saunders; Lewis; Thornhill, 2012) .

جدول (3.10) معاملات الثبات كرونباخ ألفا

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
المحدد التشريعي	8	0.63
المحدد الإداري والفني	13	0.64
المحدد الاقتصادي	9	0.75
المحدد الاجتماعي والثقافي	10	0.84
المحدد السياسي	9	0.81
الدرجة الكلية لمحددات الجبابة	49	0.90

كما يتضح من الجدول السابق فإن الدرجة الكلية لمحددات الجباية كانت 0.90 عند جميع مجالات الدراسة، مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إنتاج 90% من النتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وهذه القيم اعتبرت عالية ومناسبة لأغراض الدراسة والأهداف التي وضعت هذه المجالات وفقراتها من أجلها.

7. خطوات تطبيق الدراسة

1. بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تم تجهيز الاستبانة الالكترونياً من خلال (Google Form) وإرسال الرابط إلى عينة الدراسة بعد الاتصال بجميع أفراد العينة وتوضيح عنوان الدراسة والهدف منها.
2. قام المبحوثون بإجابة الاستبانة وقد تم التواصل معهم هاتفياً ومن خلال البريد الالكتروني.
3. تم استرداد (109) استبانة والتي قام موقع (Google Form) بنقل بياناتها إلى (Google Sheet) ومن ثم تم نقل البيانات إلى جهاز الحاسوب لتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

8. متغيرات الدراسة

- المتغيرات الديمغرافية: (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، التخصص الأكاديمي، وسنوات الخبرة).

- المتغيرات المهنية: (مدينة العمل الرئيسية، عدد الزيارات، الوقت اللازم لاعداد التقارير، سبب لجوء المكلف إلى مدقق الحسابات).
- المتغيرات المستقلة: (المحدد التشريعي، المحدد الاداري والفني، المحدد الاقتصادي، المحدد الاجتماعي والثقافي، المحدد السياسي).
- المتغيرات التابعة: (التهرب الضريبي).

9. المعالجة الاحصائية

بعد أن تم تجميع بيانات الدراسة ومراجعتها، تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقام معينة، أي تحويل الاجابات اللفظية إلى رقمية، حيث تم اعطاء الاجابة موافق بشدة 5 درجات والاجابة موافق 4 درجات والاجابة غير متأكد 9 درجات والاجابة لا أوافق درجتان، أما الاجابة لا أوافق بشدة يتم اعطاؤها درجة واحدة على مقياس ليكرت الخماسي، بحث كلما زادت الدرجة زادت درجة استجابات أفراد العينة نحو اعتبار محددات الجباية ذات تأثير على التهرب الضريبي في فلسطين.

وتمت المعالجة الاحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف، وقد تم فحص فرضيات الدراسة عن طريق تحليل الانحدار المتعدد واختبار تحليل التباين الاحادي، واختبار (t- test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل ميل خط الانحدار (Regression)، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS (Statistical Package For Social Sciences).

10. الأساليب الإحصائية

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج التحليل الإحصائي SPSS وهي:

1. أسلوب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics Procedures يتمثل هذا الأسلوب بإيجاد مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية (Arithmetic Means)، ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية (Standard Deviations) للفقرات، وأيضاً تم استخدام هذا الأسلوب في حساب التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Percents) اللازمة للتحليل (Saunders; Lewis; Thornhill, 2012).

2. اختبار تحليل التباين (ANOVA) من أجل فحص الفروق بين فقرات كل مجال .

3. تحليل الانحدار المتعدد لفحص فرضيات الدراسة المتعلقة بمحددات الجباية في فلسطين وتأثيرها على التهرب الضريبي.

4. اختبار ثبات أداة القياس (Reliability Analysis) تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا من أجل قياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة حيث تتراوح بين (صفر - 1)، وكنسبة مقبولة هي 60%.

11. مفتاح التصحيح

بعد إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاماً تمثل أوزاناً لاتجاهاتهم من (1-4)، تم حساب فرق أدنى قيمة وهي 1 من أعلى قيمة وهي $4 = 3$ وهو ما يسمى المدى، ثم تم قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج وهو 4 ليصبح الناتج $0.75 = 3/4$ ، وبالتالي نستمر في زيادة هذه القيمة ابتداء من أدنى قيمة، وذلك لإعطاء الفترات الخاصة بتحديد الحالة أو الاتجاه بالاعتماد على الوسط الحسابي، والجدول رقم (3.11) يوضح ذلك:

جدول (3.11) مفتاح التصحيح الرباعي

المستوى	الوسط الحسابي
منخفضة جدا	أقل من 1.75
منخفضة	من 1.75 _ أقل من 2.5
مرتفعة	من 2.5 _ أقل من 3.25
مرتفعة جدا	من 3.25 فأكثر

الفصل الرابع

التحليل الاحصائي ومناقشة النتائج

1. تمهيد

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة، حيث اشتمل على عينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة والتحليل الاحصائي ومناقشة فرضيات الدراسة، وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها.

2. عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على (134) فرد وشركة تدقيق حسابات قانونيين يعملون في جميع محافظات الضفة الغربية في فلسطين، وقد تم استرداد (109) استبانة، وجميع هذه الاستبانات كانت

صالحة للتحليل الاحصائي. والجدول (4.1) يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة الذين قاموا بالاستجابة وتم استرداد الاستبانات منهم حسب الديمغرافية.

جدول (4.1): توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	99	90.8%
	أنثى	10	9.2%
العمر	أقل من 30	9	8.3%
	30 – 39 سنة	27	24.8%
	40 – 49 سنة	41	37.6%
	50 سنة فأكثر	32	29.4%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	78	71.6%
	دبلوم عالي	2	1.8%
	ماجستير	23	21.1%
	دكتورة	6	5.5%
التخصص الأكاديمي	محاسبة	93	85.3%
	اقتصاد	3	2.8%
	إدارة / تسويق	9	8.3%

1.8%	2	تمويل	
1.8%	2	غير ذلك	
10.1%	11	أقل من 3 سنوات	سنوات الخبرة في مهنة تدقيق الحسابات القانونية
20.2%	22	من 3-6 سنوات	
16.5%	18	من 7-10 سنة	
53.2%	58	أكثر من 10 سنوات	

يلاحظ من الجدول السابق أنه فيما يتعلق بمتغير الجنس فقد شكلت نسبة الذكور 90.8% من

إجمالي حجم العينة بينما شكلت نسبة الإناث 9.2%.

فيما يتعلق بمتغير العمر فقد شكلت فئة (أقل من 30 سنة) ما نسبته 8.3% من إجمالي حجم

العينة، وشكلت فئة (من 30-39 سنة) ما نسبته 24.8% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (من

40-49 سنة) ما نسبته 37.6% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (50 سنة فأكثر) ما نسبته

29.4% من إجمالي حجم العينة

فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي فقد شكلت فئة (بكالوريوس) ما نسبته 71.6% من إجمالي

حجم العينة، وشكلت فئة (دبلوم عالي) ما نسبته 1.8% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة

(ماجستير) ما نسبته 21.1% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (الدكتوراة) ما نسبته 5.5% من

إجمالي حجم العينة.

فيما يتعلق بمتغير التخصص الأكاديمي فقد شكل تخصص (المحاسبة) ما نسبته 85.3% من

إجمالي حجم العينة، وشكل تخصص (الاقتصاد) ما نسبته 2.8% من إجمالي حجم العينة، وشكل

تخصص (الادارة/تسويق) ما نسبته 8.3% من إجمالي حجم العينة، وشكل تخصص (التمويل) ما نسبته 1.8% من إجمالي حجم العينة بالإضافة إلى تخصصات أخرى غير المذكورة أعلاه شكلت ما نسبته 1.8% من إجمالي حجم عينة الدراسة.

فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة في مهنة تدقيق الحسابات فقد شكلت فئة (أقل من 3 سنوات) ما نسبته 10.1% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (من 3-6 سنوات) ما نسبته 20.2% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (من 7-10 سنوات) ما نسبته 16.5% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فئة (أكثر من 10 سنوات) ما نسبته 53.2% من إجمالي حجم العينة.

جدول (4.2): توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة حسب متغيرات العمل في مهنة تدقيق الحسابات

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية %
مكان عملك الرئيسي في مهنة التدقيق متمركز في مدينة معينة	نعم	75	68.8%
	لا	34	31.2%
الزيارات التي يقوم بها مدقق الحسابات للشركات كافية	نعم	92	84.4%
	لا	17	15.6%
الوقت المستغرق في اعداد الاقرارات الضريبية	أسبوع	21	19.3%
	أسبوعان	30	27.5%
	ثلاثة أسابيع	33	30.3%

22.9%	25	غير ذلك	
60.6%	66	شهري	الأنماط التي يتعامل بها المدقق لتسوية وإغلاق الحسابات الضريبية (يمكن للمجيب اختيار أكثر من نمط في نفس الوقت حسب طبيعة عمله)
14.7%	16	ربعي (كل 3 شهور)	
53.2%	58	سنوي	
1.8%	2	غير ذلك	
60.6%	66	تخفيض بالعبء الضريبي عن المكلف (قدرة المحاسب القانوني على الخروج بإقرار ضريبي مرضٍ للمكلف بصورة أفضل)	سبب لجوء المكلف إلى المحاسب القانوني لاعداد الاقرارات المالية (يمكن للمجيب اختيار أكثر من سبب في نفس الوقت حسب وجهة نظره)
32.1%	35	عدم فهم القوانين واللوائح الضريبية	
63.3%	69	الإقرار الضريبي يجب أن يوقع من قبل مدقق قانوني معتمد قبل تسليمه للدوائر الضريبية	
4.6%	5	غير ذلك	

86.2%	94	التهرب الضريبي	مفهوم التهرب الضريبي بالنسبة لمدقق الحسابات القانوني يشمل (يمكن للمجيب اختيار أكثر من مفهوم في نفس الوقت حسب وجهة نظره)
59.2%	65	الغش الضريبي	
29.4%	32	التجنب الضريبي	
33%	36	تخفيض الضريبة	
4.6%	5	التخطيط الضريبي	
37.6%	41	التملص الضريبي	

أما الجدول السابق نلاحظ منه الجدول أنه فيما يتعلق بمتغير مكان العمل الرئيسي إذا ما كان متمركز في مدينة معينة فقد شكلت نسبة نعم 68.8% من إجمالي حجم العينة بينما شكلت نسبة لا 31.2%.

فيما يتعلق بمتغير إذا ما كانت الزيارات التي يقوم بها مدقق الحسابات للشركات كافية فقد شكلت شكلت نسبة نعم 84.4% من إجمالي حجم العينة بينما شكلت نسبة لا 15.6% من إجمالي حجم العينة

فيما يتعلق بمتغير الوقت المستغرق في اعداد الاقرارات الضريبية فقد تنوعت اجابات المبحوثين حسب حجم الشركة وطبيعة التعامل معها، بالتالي كان للمجيب فرصة اختيار أكثر من اجابة تعبر عن الفترة الزمنية المستغرقة في اغلاق الحسابات الضريبية، وبالتالي فقد شكلت فترة (أسبوع) ما نسبته 19.3% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فترة (أسبوعان) ما نسبته 27.5% من إجمالي حجم العينة، وشكلت فترة (ثلاثة أسابيع) ما نسبته 30.3% من إجمالي حجم العينة، وشكلت الفترات غير ما ذكر سابقاً ما نسبته 22.9% من إجمالي حجم العينة.

فيما يتعلق بمتغير الأنماط التي يتعامل بها المدقق لتسكير الحسابات الضريبية فقد تنوعت اجابات المبحوثين حسب حجم الشركة وطبيعة التعامل معها، بالتالي كان للمجيب فرصة اختيار أكثر من اجابة تعبر عن الطريقة المتبعة زمنياً لتسكير الحسابات الضريبية، وبالتالي فقد شكل النمط (الشهري) ما نسبته 60.6% من إجمالي حجم العينة، وشكل النمط (ربعي أي كل ثلاثة شهور) ما نسبته 14.7% من إجمالي حجم العينة، وشكل النمط (السنوي) ما نسبته 53.2% من إجمالي حجم العينة، بالإضافة إلى أنماط أخرى غير المذكورة أعلاه شكلت ما نسبته 1.8% من إجمالي حجم عينة الدراسة.

فيما يتعلق بمتغير سبب لجوء المكلف إلى المحاسب القانوني لاعداد الاقرارات المالية فقد تنوعت اجابات المبحوثين حسب حجم الشركة وطبيعة التعامل معها، بالتالي كان للمجيب فرصة اختيار أكثر من اجابة تعبر عن أسباب لجوء المكلفين إلى المحاسب القانوني، وبالتالي فقد شكل (تخفيض العبء الضريبي عن المكلف "قدرة المحاسب القانوني على الخروج باقرار ضريبي مرضٍ للمكلف بصورة أفضل") ما نسبته 60.6% من إجمالي حجم العينة، وشكل (عدم فهم القوانين واللوائح الضريبية) ما نسبته 32.1% من إجمالي حجم العينة، وشكل (الإقرار الضريبي يجب أن يوقع من قبل مدقق قانوني معتمد قبل تسليمه للدوائر الضريبية) ما نسبته 63.3% من إجمالي حجم العينة، بالإضافة إلى أسباب أخرى غير المذكورة أعلاه شكلت ما نسبته 4.6% من إجمالي حجم عينة الدراسة.

فيما يتعلق بمتغير مفهوم التهرب الضريبي بالنسبة لمدقق الحسابات القانوني فقد تنوعت اجابات المبحوثين حسب وجهة نظرهم الشخصية، بالتالي كان للمجيب فرصة اختيار أكثر من اجابة تعبر عن مفهوم التهرب الضريبي، وبالتالي فقد شكل مفهوم (التهرب الضريبي) ما نسبته 86.2% من إجمالي حجم العينة، وشكل مفهوم (الغش الضريبي) ما نسبته 59.2% من إجمالي حجم العينة،

وشكل مفهوم (التجنب الضريبي) ما نسبته 29.4% من إجمالي حجم العينة، وشكل مفهوم (تخفيض الضريبة) ما نسبته 33% من إجمالي حجم العينة، وشكل مفهوم (التخطيط الضريبي) ما نسبته 4.6% من إجمالي حجم العينة، وشكل مفهوم (التملص الضريبي) ما نسبته 37.6% من إجمالي حجم العينة.

جدول (4.3): ترتيب محددات الجباية حسب الأهمية

الترتيب	العامل	نسبة الأهمية
1.	محددات إدارية وفنية	22.4%
2.	محددات اقتصادية	22.0%
3.	محددات اجتماعية	21.0%
4.	محددات تشريعية	20.4%
5.	محددات سياسية	14.2%

من خلال الجدول السابق تبين بأن أكثر محددات الجباية أهمية حسب آراء المبحوثين هي المحددات الإدارية والفنية بنسبة (22.4%)، يليها المحددات الاقتصادية بنسبة (22%)، يليها المحددات الاجتماعية بنسبة (21%)، ثم المحددات التشريعية بنسبة (20.4%) وأخيرا المحددات السياسية بنسبة (14.2%).

3. تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي للدراسة هو:

ما هي محددات الجباية التي تؤثر على التهرب الضريبي في فلسطين؟

ومن السؤال الرئيسي وبناء على متغيرات الدراسة تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما علاقة القوانين والتشريعات الفلسطينية بالتهرب الضريبي في فلسطين؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبانة المتعلقة بالمحددات التشريعية من خلال الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية واختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات هذا المجال على النحو التالي:

يبين الجدول التالي اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات المحددات التشريعية:

جدول رقم (4.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات التشريعية بناء على إجابات المبحوثين

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
المحددات التشريعية	بين المجموعات	32.925	7	4.704	7.690	0.000
	داخل المجموعات	322.955	528	0.612		
	المجموع	355.881	535			

من خلال الاختبار السابق يتضح وجود فروق دالة إحصائية بين فقرات مجال المحددات التشريعية بناءً على إجابات المبحوثين (مستوى الدلالة لاختبار "ف" في تحليل التباين أقل من 0.05 كانت قيمته 7.690) مما يدل على اختلاف إجاباتهم على فقرات هذا المجال.

رغم اجماع المبحوثين على أهمية المحددات التشريعية وتأثيرها على التهرب الضريبي، إلا أن وجود فروقات واضحة في إجابات المبحوثين على الفقرات يرجع حسب رأي الباحثة إلى الفئات الشخصية لمُدققي الحسابات القانونيين حول تأثير الفقرات الخاصة بالمحددات التشريعية كل على حدا، حيث يجمع المبحوثين على تأثير القوانين والتشريعات الفلسطينية على التهرب الضريبي ولكن يختلفون في نظرتهم الفردية حول طبيعة ومدى تأثير كل محدد من المحددات القانونية والتشريعية.

الجدول التالي يوضح الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات التشريعية:

الجدول رقم (4.5): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات التشريعية

الرقم	المحددات التشريعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	نسبة الإجابة "غير متأكد"
7	تفعيل قضاء ضريبي متخصص ومستقل يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي	3.21	0.58	80.3%	مرتفعة	9.2%
1	تحديث التشريعات الضريبية يحد من ظاهرة التهرب الضريبي	3.16	0.78	78.9%	مرتفعة	5.5%
5	وجود إجراءات عقابية رادعة وسريعة يمنع المكلفين من التهرب الضريبي	3.10	0.72	77.5%	مرتفعة	6.4%

6	وجود نظام غرامات على المتأخرين في دفع الضرائب يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي	2.96	0.68	73.9%	مرتفعة	12.8%
3	جهل المكلفين بالتشريعات الضريبية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي	2.91	0.72	72.8%	مرتفعة	5.5%
4	كثرة التعديلات على التشريعات الضريبية تؤثر بشكل سلبي على الالتزام الضريبي	2.86	0.81	71.6%	مرتفعة	12.8%
8	الإعفاءات الواردة في التشريعات الضريبية مثل (قانون تشجيع الاستثمار) قد تستخدم للتهرب من دفع الضرائب	2.70	0.89	67.4%	مرتفعة	6.4%
2	وجود قانون ملزم للمكلفين بالإفصاح عن ممتلكاتهم خارج فلسطين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي	2.62	0.78	65.5%	مرتفعة	11.0%
	الدرجة الكلية	2.92	0.33	73.1%	مرتفعة	8.7%

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال المحددات التشريعية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.92) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.33) بوزن نسبي (73.1%)، مما يدل على أن درجة المحددات التشريعية مرتفعة.

ورُتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (تفعيل قضاء ضريبي متخصص ومستقل يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (3.21) وانحراف معياري مقداره (0.58)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (وجود قانون ملزم للمكلفين بالإفصاح عن ممتلكاتهم خارج فلسطين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (2.62) وانحراف معياري مقداره (0.78).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: المحددات التشريعية تتمثل بأن تفعيل قضاء ضريبي متخصص ومستقل يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تحديث التشريعات الضريبية يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وجود إجراءات عقابية رادعة وسريعة يمنع المكلفين من التهرب الضريبي، وجود نظام غرامات على المتأخرين في دفع الضرائب يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي، جهل المكلفين بالتشريعات الضريبية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، كثرة التعديلات على التشريعات الضريبية تؤثر بشكل سلبي على الالتزام الضريبي، الإعفاءات الواردة في التشريعات الضريبية مثل (قانون تشجيع الاستثمار) قد تستخدم للتهرب من دفع الضرائب، وجود قانون ملزم للمكلفين بالإفصاح عن ممتلكاتهم خارج فلسطين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

السؤال الثاني: ما هو دور الاجراءات الفنية والادارية في الدوائر الضريبية في الحد من التهرب الضريبي؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبانة المتعلقة بالمحددات الإدارية والفنية من خلال الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية و اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات هذا المجال على النحو التالي:

يبين الجدول التالي اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات المحددات الإدارية والفنية:

جدول رقم (4.6): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات الإدارية والفنية بناءً على إجابات المبحوثين

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
المحددات الإدارية والفنية	بين المجموعات	109.549	12	9.129	18.787	0.000
	داخل المجموعات	259.000	533	0.486		
	المجموع	368.549	545			

من خلال الاختبار السابق يتضح وجود فروق دالة إحصائية بين فقرات مجال المحددات الإدارية والفنية بناءً على إجابات المبحوثين (مستوى الدلالة لاختبار "ف" في تحليل التباين أقل من 0.05 كانت قيمته 18.787) مما يدل على اختلاف إجاباتهم على فقرات هذا المجال. رغم اجماع المبحوثين على أهمية المحددات الادارية والفنية وتأثيرها على التهرب الضريبي، إلا أن وجود فروقات واضحة في اجابات المبحوثين على الفقرات يرجع حسب رأي الباحثة إلى طبيعة العلاقات الشخصية بين لمدقي الحسابات القانونيين والعاملين في الدوائر الضريبية حول تأثير الفقرات الخاصة بالمحددات الادارية والفنية كل على حدا، حيث يجمع المبحوثين على تأثير الاجراءات الفنية والادارية المتبعة في دوائر تحصيل على التهرب الضريبي ولكن يختلفون في نظرتهم الفردية حول طبيعة ومدى هذا التأثير.

الجدول التالي يوضح الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الإدارية والفنية:

الجدول رقم (4.7): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الإدارية والفنية

الرقم	المحددات الإدارية والفنية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	نسبة الإجابة "غير متأكد"
20	الشفافية والافصاحات الرسمية من الجهات الجابية يعزز الالتزام الضريبي	3.22	0.61	80.6%	مرتفعة	17.4%
18	ضعف الرقابة الإدارية والمالية من الجهات الرسمية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي	3.22	0.63	80.6%	مرتفعة	9.2%
19	ضعف منظومة الحوكمة (الحكم الرشيد) والمساءلة يعزز ظاهرة التهرب الضريبي	3.17	0.55	79.3%	مرتفعة	8.3%
21	ثقة المكلف بالجهة الجابية يعزز الالتزام الضريبي	3.03	0.68	75.8%	مرتفعة	12.8%
13	يوجد تعقيد في الإجراءات الإدارية المتبعة في تحصيل الضريبة بين الدوائر الضريبية والمكلفين	2.95	0.58	73.8%	مرتفعة	3.7%
11	توفير الوزارة متطلبات العمل المهمة مثل أنظمة ربط المعلومات في الدوائر الضريبية يحد من ظاهرة التهرب الضريبي	2.90	0.67	72.4%	مرتفعة	10.1%
14	التزام العاملين في الدوائر الضريبية ومسؤوليتهم تجاه التحصيل يحد من ظاهرة التهرب الضريبي	2.77	0.61	69.1%	مرتفعة	13.8%
15	تلعب العلاقات الشخصية بين المحاسب وموظف الدوائر الضريبية دوراً أساسياً في تخفيض فاتورة الضريبة للمكلف	2.61	0.86	65.3%	مرتفعة	8.3%
16	توجد آلية تنسيق وربط فعالة تربط بين الدوائر الضريبية المختلفة وبين الجهات ذات العلاقة بالضرائب	2.54	0.57	63.5%	مرتفعة	18.3%

12	يتمتع العاملون في الدوائر الضريبية بخبرات فنية في انجاز العمل	2.45	0.65	61.3%	مرتفعة	12.8%
10	تهتم الجهات المسؤولة في وزارة المالية بالتأهيل المهني للعاملين في الدوائر الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي	2.36	0.61	59.1%	مرتفعة	22.0%
9	يوجد عدد كاف من العاملين في الدوائر الضريبية	2.13	0.73	53.4%	مرتفعة	11.0%
17	يؤدي المحاسب القانوني دوراً رئيساً في مساعدة المكلف على التهرب الضريبي	2.04	0.77	51.0%	مرتفعة	7.3%
	الدرجة الكلية	2.73	0.29	68.2%	مرتفعة	11.9%

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال المحددات الإدارية والفنية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.73) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.29) بوزن نسبي (68.2%)، مما يدل على أن درجة المحددات الإدارية والفنية مرتفعة.

ورُتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (الشفافية والافصاحات الرسمية من الجهات الجابية يعزز الالتزام الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (3.22) وانحراف معياري مقداره (0.61)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (يؤدي المحاسب القانوني دوراً رئيساً في مساعدة المكلف على التهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (2.04) وانحراف معياري مقداره (0.77)، الفقرة (يوجد عدد كاف من العاملين في الدوائر الضريبية) بمتوسط حسابي مقداره (2.13) وانحراف معياري مقداره (0.73)، الفقرة (تهتم الجهات المسؤولة في

وزارة المالية بالتأهيل المهني للعاملين في الدوائر الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (2.36) وانحراف معياري مقداره (0.61)

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: المحددات الإدارية والفنية تتمثل بأن الشفافية والافصاحات الرسمية من الجهات الجابية يعزز الالتزام الضريبي، ضعف الرقابة الإدارية والمالية من الجهات الرسمية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، ضعف منظومة الحوكمة (الحكم الرشيد) والمساءلة يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، ثقة المكلف بالجهة الجابية يعزز الالتزام الضريبي، يوجد تعقيد في الإجراءات الإدارية المتبعة في تحصيل الضريبة بين الدوائر الضريبية والمكلفين، توفير الوزارة متطلبات العمل المهمة مثل أنظمة ربط المعلومات في الدوائر الضريبية يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، التزام العاملين في الدوائر الضريبية ومسؤوليتهم تجاه التحصيل يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تلعب العلاقات الشخصية بين المحاسب وموظف الدوائر الضريبية دوراً أساسياً في تخفيض فاتورة الضريبة للمكلف، توجد آلية تنسيق وربط فعالة تربط بين الدوائر الضريبية المختلفة وبين الجهات ذات العلاقة بالضرائب.

السؤال الثالث: ما تأثير الأوضاع الاقتصادية على زيادة التهرب الضريبي في فلسطين؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبيان المتعلقة بالمحددات الاقتصادية من خلال الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية واختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات هذا المجال على النحو التالي:

يبين الجدول التالي اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات المحددات الاقتصادية:

جدول رقم (4.8): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات الاقتصادية بناءً على إجابات المبحوثين

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
المحددات الاقتصادية	بين المجموعات	19.851	8	2.481	5.994	0.000
	داخل المجموعات	245.910	594	0.414		
	المجموع	265.761	602			

من خلال الاختبار السابق يتضح وجود فروق دالة إحصائية بين فقرات مجال المحددات الاقتصادية بناءً على إجابات المبحوثين (مستوى الدلالة لاختبار "ف" في تحليل التباين أقل من 0.05 كانت قيمته 5.994) مما يدل على اختلاف إجاباتهم على فقرات هذا المجال. والمفاهيم الفردية لتفسير الأوضاع الاقتصادية في فلسطين

رغم اجماع المبحوثين على أهمية المحددات الاقتصادية وتأثيرها على التهرب الضريبي، إلا أن وجود فروقات واضحة في إجابات المبحوثين على الفقرات يرجع حسب رأي الباحثة إلى وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين حول العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيراً على التهرب الضريبي التي تم طرحها في فقرات الاستبانة حيث نجد هناك تفاوت في وجهات نظر المبحوثين حول درجة تأثير كل فقرة من فقرات المحددات الاقتصادية، ومدى تأثير كل محدد على حدا.

الجدول التالي يوضح الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الاقتصادية:

الجدول رقم (4.9): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الاقتصادية

الرقم	المحددات الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	نسبة الإجابة "غير متأكد"
26	انتشار البطالة بين الشباب يدفعهم لقبول العمل بأجور متدنية بشكل خارج نطاق العمالة الرسمية الموثقة	3.38	0.52	84.4%	مرتفعة جدا	2.8%
24	الكساد الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية يعزز من ظاهرة التهرب الضريبي	3.06	0.59	76.5%	مرتفعة	5.5%
22	النسب الضريبية المرتفعة المفروضة على السلع المتداولة يشجع المكلفين على التهرب من دفع الضريبة	3.05	0.56	76.2%	مرتفعة	3.7%
30	انتشار منتجات المستوطنات إحدى ظواهر التهرب الضريبي	3.04	0.66	76.0%	مرتفعة	11.0%
29	ترتبط ظاهرة التهرب الضريبي طردياً بارتفاع أسعار السلع والخدمات	3.04	0.70	76.1%	مرتفعة	13.8%
27	زيادة الفقر بين المواطنين يساهم في زيادة التهرب الضريبي من قبل المكلفين	3.01	0.62	75.2%	مرتفعة	4.6%
23	انتشار المنتجات الاسرائيلية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي	3.00	0.67	75.0%	مرتفعة	12.8%
25	الالتزامات المالية الكبيرة التي تقع على كاهل المكلفين (إيجارات، فواتير، مصاريف أخرى) تشكل مدخلاً للتهرب الضريبي	2.99	0.62	74.8%	مرتفعة	6.4%
28	التهرب من دفع الضريبة يعزز القوة التنافسية لأصحاب المهن والأعمال	2.71	0.75	67.7%	مرتفعة	9.2%
	الدرجة الكلية	3.03	0.40	75.7%	مرتفعة	7.7%

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال المحددات الاقتصادية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.03) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.4) بوزن نسبي (75.7%)، مما يدل على أن درجة المحددات الاقتصادية مرتفعة.

ورُتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (انتشار البطالة بين الشباب يدفعهم لقبول العمل بأجور متدنية بشكل خارج نطاق العمالة الرسمية الموثقة) بمتوسط حسابي مقداره (3.38) وانحراف معياري مقداره (0.52)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (التهرب من دفع الضريبة يعزز القوة التنافسية لأصحاب المهن والأعمال) بمتوسط حسابي مقداره (2.71) وانحراف معياري مقداره (0.75)، الفقرة (الالتزامات المالية الكبيرة التي تقع على كاهل المكلفين (إيجارات، فواتير، مصاريف أخرى) تشكل مدخلاً للتهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (2.99) وانحراف معياري مقداره (0.62).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: المحددات الاقتصادية تتمثل بأن انتشار البطالة بين الشباب يدفعهم لقبول العمل بأجور متدنية بشكل خارج نطاق العمالة الرسمية الموثقة، الكساد الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية يعزز من ظاهرة التهرب الضريبي، النسب الضريبية المرتفعة المفروضة على السلع المتداولة يشجع المكلفين على التهرب من دفع الضريبة، انتشار منتجات المستوطنات إحدى ظواهر التهرب الضريبي، ترتبط ظاهرة التهرب الضريبي طردياً بارتفاع أسعار السلع والخدمات، زيادة الفقر بين المواطنين يساهم في زيادة التهرب الضريبي من قبل المكلفين، انتشار المنتجات الاسرائيلية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي،

الالتزامات المالية الكبيرة التي تقع على كاهل المكلفين (إيجارات، فواتير، مصاريف أخرى) تشكل مدخلاً للتهرب الضريبي، التهرب من دفع الضريبة يعزز القوة التنافسية لأصحاب المهن والأعمال.

السؤال الرابع: ما هو أثر القيم الاخلاقية والاجتماعية على الحد من التهرب الضريبي؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبيان المتعلقة بالمحددات الاجتماعية من خلال الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية و اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات هذا المجال على النحو التالي:

يبين الجدول التالي اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات المحددات الاجتماعية:

جدول رقم (4.10): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات الاجتماعية بناءً على إجابات المبحوثين

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
المحددات الاجتماعية	بين المجموعات	4.402	9	0.489	1.362	0.202
	داخل المجموعات	233.348	650	0.359		
	المجموع	237.750	659			

من خلال الاختبار السابق يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائية بين فقرات مجال المحددات الاجتماعية بناءً على إجابات المبحوثين (مستوى الدلالة لاختبار "ف" في تحليل التباين أكبر من 0.05 كانت قيمته 1.362) مما يدل على عدم اختلاف إجاباتهم على فقرات هذا المجال.

وحسب رأي الباحثة أن عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين فقرات مجال المحددات الاجتماعية والثقافية يرجع إلى طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافة المجتمعية للفلسطينيين، حيث تعتبر منطقة الضفة الغربية منطقة جغرافية صغيرة ومغلقة نوعاً ما على العالم الخارجي والمؤثرات الخارجية، مما عكس وجود حياة اجتماعية وثقافية موحدة ومنسجمة نوعاً ما بين الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة الجغرافية.

الجدول التالي يوضح الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الاجتماعية:

جدول رقم (4.11): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الاجتماعية والأخلاقية

الرقم	المحددات الاجتماعية والأخلاقية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	نسبة الإجابة "غير متأكد"
40	شعور المكلف بفساد انظمة الحكم والجبابة يعزز ظاهرة التهرب الضريبي	3.46	0.50	86.5%	مرتفعة جدا	4.6%
32	قناعة المكلف بعدالة التوزيع الضريبي يعزز الالتزام	3.28	0.59	82.0%	مرتفعة جدا	8.3%
34	وجود ضمان اجتماعي (صحة، شيخوخة، عجز، ...) يمنع المكلفين من إخفاء الرواتب الحقيقية ويعزز الالتزام الضريبي	3.21	0.60	80.2%	مرتفعة	15.6%
36	المسؤولية الوطنية للفرد تعزز الالتزام الضريبي	3.21	0.61	80.2%	مرتفعة	7.3%
33	لا ينظر المكلف إلى التهرب الضريبي على أنه عمل غير أخلاقي	3.20	0.65	79.9%	مرتفعة	1.8%

38	شعور المكلف بحمايته من أجهزة رسمية/موظفين عموميين (الواسطة)... يعزز ظاهرة التهرب الضريبي	3.19	0.66	79.7%	مرتفعة	6.4%
39	قناعة المكلف بالنفع العام العائد من الضرائب يعزز الالتزام الضريبي	3.18	0.52	79.4%	مرتفعة	11.0%
31	يسهم الوعي الضريبي بأهمية الضريبة لدى المكلفين بتعزيز الالتزام الضريبي	3.18	0.61	79.6%	مرتفعة	5.5%
35	ثقافة المجتمع السائدة تعتبر التهرب الضريبي ليس جرم بل مهارة	3.14	0.69	78.6%	مرتفعة	3.7%
37	الإعفاءات الضريبية تشجع المكلف على الالتزام الضريبي	3.12	0.68	77.9%	مرتفعة	12.8%
	الدرجة الكلية	3.20	0.40	80.1%	مرتفعة	7.7%

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال المحددات الاجتماعية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.2) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.4) بوزن نسبي (80.1%)، مما يدل على أن درجة المحددات الاجتماعية مرتفعة.

ورُتبت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (شعور المكلف بفساد أنظمة الحكم والجبابة يعزز ظاهرة التهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (3.46) وانحراف معياري مقداره (0.5)، الفقرة (قناعة المكلف بعدالة التوزيع الضريبي يعزز الالتزام) بمتوسط حسابي مقداره (3.28) وانحراف معياري مقداره (0.59)، في حين كانت أدنى

الفقرات: الفقرة (الإعفاءات الضريبية تشجع المكلف على الالتزام الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (3.12) وانحراف معياري مقداره (0.68)، الفقرة (قناعة المكلف بالنفع العام العائد من الضرائب يعزز الالتزام الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (3.18) وانحراف معياري مقداره (0.52).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: المحددات الاجتماعية تتمثل بأن شعور المكلف بفساد انظمة الحكم والجبابة يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، قناعة المكلف بعدالة التوزيع الضريبي يعزز الالتزام، وجود ضمان اجتماعي (صحة، شيخوخة، عجز، ...) يمنع المكلفين من إخفاء الرواتب الحقيقية ويعزز الالتزام الضريبي، المسؤولية الوطنية للفرد تعزز الالتزام الضريبي، لا ينظر المكلف إلى التهرب الضريبي على أنه عمل غير أخلاقي، شعور المكلف بحمايته من أجهزة رسمية/موظفين عموميين (الواسطة)... يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، قناعة المكلف بالنفع العام العائد من الضرائب يعزز الالتزام الضريبي، يسهم الوعي الضريبي بأهمية الضريبة لدى المكلفين بتعزيز الالتزام الضريبي، ثقافة المجتمع السائدة تعتبر التهرب الضريبي ليس جرم بل مهارة، الإعفاءات الضريبية تشجع المكلف على الالتزام الضريبي.

السؤال الخامس: ما تأثير الأوضاع السياسية على التهرب الضريبي في فلسطين؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم تحليل فقرات الاستبيان المتعلقة بالمحددات السياسية من خلال الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية واختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات هذا المجال على النحو التالي:

يبين الجدول التالي اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفروق في إجابات المبحوثين على فقرات المحددات السياسية:

جدول رقم (4.12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات السياسية بناءً على إجابات المبحوثين

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
المحددات السياسية	بين المجموعات	16.163	8	2.020	6.173	0.000
	داخل المجموعات	141.388	432	0.327		
	المجموع	157.551	440			

من خلال الاختبار السابق يتضح وجود فروق دالة إحصائية بين فقرات مجال المحددات السياسية بناءً على إجابات المبحوثين (مستوى الدلالة لاختبار "ف" في تحليل التباين أقل من 0.05 كانت قيمته 6.173) مما يدل على اختلاف إجاباتهم على فقرات هذا المجال.

رغم اجماع المبحوثين على أهمية المحددات السياسية وتأثيرها على التهرب الضريبي، إلا أن وجود فروقات واضحة في اجابات المبحوثين على الفقرات يرجع حسب رأي الباحثة إلى طبيعة الانتماء السياسي والحزبي لمدققي الحسابات القانونيين، ومدى رضاهم الشخصي عن السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي فإن النظرة الشخصية والتوجه السياسي ظهر تأثيره في اجابات المبحوثين على فقرات مجال المحددات السياسية، حيث يجمع المبحوثين على تأثير الأوضاع السياسية على التهرب الضريبي ولكن يختلفون في نظرته الفردية حول طبيعة ومدى هذا التأثير.

الجدول التالي يوضح الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات السياسية:

جدول رقم (4.13): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات السياسية

الرقم	المحددات السياسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	نسبة الإجابة "غير متأكد"
45	غياب الشفافية في الإنفاق العام يعزز ظاهرة التهرب الضريبي	3.35	0.56	83.8%	مرتفعة جدا	6.4%
47	تحكم الجانب الإسرائيلي بالمعابر والحدود يعزز ظاهرة التهرب الضريبي	3.23	0.59	80.8%	مرتفعة جدا	12.8%
49	قدرة الدولة على حصر ومتابعة المكلفين في مناطق (ج) يحد من ظاهرة التهرب الضريبي	3.21	0.62	80.3%	مرتفعة	12.8%
41	تسهم ثقة المكلف بأداء الحكومة بالحد من التهرب الضريبي	3.18	0.52	79.4%	مرتفعة	11.9%
44	الاستقرار السياسي والمالي يعزز الالتزام الضريبي	3.14	0.52	78.4%	مرتفعة	11.9%
48	تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي	3.13	0.62	78.4%	مرتفعة	11.0%
43	ثقة المكلف بالنظام السياسي الذي يعيش في كنفه يعزز الالتزام الضريبي	3.12	0.50	77.9%	مرتفعة	22.0%
42	تؤثر سياسات الانفاق العام للسلطة على الالتزام الضريبي	3.02	0.62	75.6%	مرتفعة	19.3%

49	قدرة الدولة على متابعة وحصر أملاك المكلفين خارج البلاد يحد من ظاهرة التهرب الضريبي	2.60	0.69	65.1%	مرتفعة	19.3%
	الدرجة الكلية	3.10	0.39	77.6%	مرتفعة	14.2%

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مجال المحددات السياسية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.1) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.39) بوزن نسبي (77.6%)، مما يدل على أن درجة المحددات السياسية مرتفعة.

وربّت فقرات الأداة ترتيباً تنازلياً حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (غياب الشفافية في الإنفاق العام يعزز ظاهرة التهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (3.35) وانحراف معياري مقداره (0.56)، الفقرة (تحكم الجانب الإسرائيلي بالمعابر والحدود يعزز ظاهرة التهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (3.23) وانحراف معياري مقداره (0.59)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (قدرة الدولة على متابعة وحصر أملاك المكلفين خارج البلاد يحد من ظاهرة التهرب الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (2.6) وانحراف معياري مقداره (0.69)، الفقرة (ثقة المكلف بالنظام السياسي الذي يعيش في كنفه يعزز الالتزام الضريبي) بمتوسط حسابي مقداره (3.12) وانحراف معياري مقداره (0.5)

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: المحددات السياسية تتمثل بأن غياب الشفافية في الإنفاق العام يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، تحكم

الجانب الإسرائيلي بالمعابر والحدود يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، قدرة الدولة على حصر ومتابعة المكلفين في مناطق (ج) يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تسهم ثقة المكلف بأداء الحكومة بالحد من التهرب الضريبي، الاستقرار السياسي والمالي يعزز الالتزام الضريبي، تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ثقة المكلف بالنظام السياسي الذي يعيش في كنفه يعزز الالتزام الضريبي، تؤثر سياسات الانفاق العام للسلطة على الالتزام الضريبي، قدرة الدولة على متابعة وحصر أملاك المكلفين خارج البلاد يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الجدول التالي يوضح الأوساط الحسابية الكلية، الانحرافات المعيارية الكلية والأوزان النسبية الكلية لمجالات الدراسة:

جدول رقم (4.14): الأوساط الحسابية الكلية، الانحرافات المعيارية الكلية والأوزان النسبية الكلية لمجالات الدراسة

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	نسبة الإجابة "غير متأكد"
المحددات التشريعية	2.92	0.33	73.1%	مرتفعة	8.7%
المحددات الادارية والفنية	2.73	0.29	68.2%	مرتفعة	11.9%
المحددات الاقتصادية	3.03	0.40	75.7%	مرتفعة	7.7%
المحددات الإجتماعية والثقافية	3.20	0.40	80.1%	مرتفعة	7.7%
المحددات السياسية	3.10	0.39	77.6%	مرتفعة	14.2%
الدرجة الكلية لمحددات الجبائية	2.98	0.25	74.9%	مرتفعة	10.0%

يلاحظ من الجدول السابق بأن أعلى درجات المحددات هي المحددات الاجتماعية والثقافية بوزن نسبي (80.1%) يليها المحددات السياسية (77.6%) ثم المحددات الاقتصادية (75.7%) ثم المحددات التشريعية (73.1%) وأخيراً المحددات الإدارية والفنية بوزن نسبي (68.2%)، وهي جميعها مرتفعة. وأخيراً يلاحظ بأن الدرجة الكلية لمحددات الجباية مرتفعة بوزن نسبي (74.9%).

4. فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة الحالية على الفرضية الرئيسية التالية:

"توجد علاقة محدّدات الجباية في فلسطين وتأثيرها على التهرب الضريبي".

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين القوانين والتشريعات الفلسطينية وبين التهرب من دفع الضرائب.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الاجراءات الفنية والادارية وبين التهرب الضريبي.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين الأوضاع الاقتصادية والتهرب الضريبي.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين القيم الاخلاقية والاجتماعية للمكلفين وبين التهرب من دفع الضريبة.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة بين الأوضاع السياسية والتهرب الضريبي في فلسطين.

من أجل فحص هذه العلاقات، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتوضيح أثر

المتغيرات المستقلة (محددات الجباية) على المتغير التابع (التهرب الضريبي)، بناءً على نموذج

الانحدار التالي:

التهرب الضريبي $= \beta_0 + \beta_1 * \text{المحددات التشريعية} + \beta_2 * \text{المحددات الفنية والإدارية} + \beta_3 *$

$\text{المحددات الاقتصادية} + \beta_4 * \text{المحددات الاجتماعية} + \beta_5 * \text{المحددات السياسية} + e$

حيث:

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ هي ثوابت وتمثل معاملات نماذج الانحدار الخطي، و e تمثل حد الخطأ.

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار وتقدير النموذج:

جدول رقم (4.15): نتائج معاملات الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	الخطأ المعياري S.E	معامل Beta	قيمة اختبار (ت) T value	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
ثابت الانحدار	-0.035	0.026	---	-1.316	0.191
المحددات التشريعية	0.174	0.006	0.233	27.190	0.000
المحددات الفنية والإدارية	0.259	0.008	0.303	33.157	0.000
المحددات الاقتصادية	0.191	0.006	0.304	31.229	0.000
المحددات الاجتماعية	0.212	0.007	0.334	29.268	0.000
المحددات السياسية	0.176	0.007	0.273	24.339	0.000
معامل الارتباط $R=0.993$, معامل التحديد $R^2=0.997$					

المتغير التابع: التهرب الضريبي

يلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار بلغت 99.7% وهو يمثل القدرة التفسيرية ونسبة التغير في المتغير التابع (التهرب الضريبي) نتيجة حدوث تغير في المتغيرات المستقلة التي تم دراستها، وترجع النسبة المتبقية من التغير لعوامل أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها لنموذج الانحدار.

ومن نتائج الجدول السابق يمكن فحص الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين القوانين والتشريعات الفلسطينية وبين والتهرب من دفع الضرائب.

من الجدول السابق ونتائج تحليل الانحدار يستنتج قبول الفرضية السابقة مما يدل على أنه توجد علاقة بين القوانين والتشريعات الفلسطينية وبين والتهرب من دفع الضرائب (معامل $Beta = 0.174$ ، مستوى الدلالة $= 0.000 > 0.05$). كما يلاحظ بأن إشارة معامل المتغير المستقل موجبة مما يدل على أن العلاقة علاقة تأثير طردية مما يدل على أن زيادة المحددات التشريعية يزيد من الحد من التهرب الضريبي.

وبالتالي، تم قبول الفرضية السابقة بوجود علاقة بين القوانين والتشريعات الفلسطينية وبين والتهرب من دفع الضرائب و أن زيادة المحددات التشريعية يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الاجراءات الفنية والادارية وبين التهرب الضريبي.

من الجدول السابق ونتائج تحليل الانحدار يستنتج قبول الفرضية السابقة مما يدل على أنه توجد علاقة بين الاجراءات الفنية والادارية وبين التهرب الضريبي (معامل $Beta = 0.259$ ، مستوى الدلالة $= 0.000 > 0.05$). كما يلاحظ بأن إشارة معامل المتغير المستقل موجبة مما يدل على أن العلاقة

علاقة تأثير طردية مما يدل على أن زيادة المحددات الإدارية والفنية يزيد من الحد من التهرب الضريبي.

وبالتالي، تم قبول الفرضية السابقة بوجود علاقة بين الإجراءات الفنية والإدارية وبين التهرب الضريبي وأن زيادة المحددات الإدارية والفنية يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين الأوضاع الاقتصادية والتهرب الضريبي.

من الجدول السابق ونتائج تحليل الانحدار يستنتج قبول الفرضية السابقة مما يدل على أنه توجد علاقة بين الأوضاع الاقتصادية والتهرب الضريبي (معامل $Beta = 0.191$ ، مستوى الدلالة $= 0.000 > 0.05$). كما يلاحظ بأن إشارة معامل المتغير المستقل موجبة مما يدل على أن العلاقة علاقة تأثير طردية مما يدل على أن زيادة المحددات الاقتصادية يزيد من التهرب الضريبي.

وبالتالي، تم قبول الفرضية السابقة بوجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية وبين التهرب الضريبي وأن زيادة المحددات الاقتصادية يسهم في زيادة التهرب الضريبي.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين القيم الاخلاقية والاجتماعية للمكلفين وبين التهرب من دفع الضريبة. من الجدول السابق ونتائج تحليل الانحدار يستنتج قبول الفرضية السابقة مما يدل على أنه توجد علاقة بين القيم الاخلاقية والاجتماعية للمكلفين وبين التهرب من دفع الضريبة (معامل $Beta = 0.212$ ، مستوى الدلالة $= 0.000 > 0.05$). كما يلاحظ بأن إشارة معامل المتغير المستقل موجبة مما يدل على أن العلاقة علاقة تأثير طردية مما يدل على أن زيادة المحددات الاجتماعية يزيد من الحد من التهرب الضريبي.

وبالتالي، تم قبول الفرضية السابقة بوحود علاقة بين القيم الأخلاقية والاجتماعية للمكلفين وبين التهرب من دفع الضريبة وأن زيادة المحددات الاجتماعية يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة بين الأوضاع السياسية والتهرب الضريبي في فلسطين.

من الجدول السابق ونتائج تحليل الانحدار يستنتج قبول الفرضية السابقة مما يدل على أنه توجد علاقة بين الأوضاع السياسية والتهرب الضريبي في فلسطين (معامل $Beta = 0.176$ ، مستوى الدلالة $= 0.000 > 0.05$). كما يلاحظ بأن إشارة معامل المتغير المستقل موجبة مما يدل على أن العلاقة علاقة تأثير طردية مما يدل على أن تحسن الأوضاع السياسية يزيد من الحد من التهرب الضريبي.

وبالتالي، تم قبول الفرضية السابقة بوحود علاقة بين الإجراءات الأوضاع السياسية وبين التهرب الضريبي في فلسطين وأن تحسن الأوضاع السياسية يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

كما يلاحظ بأن أكثر العناصر تأثيراً على التهرب الضريبي هي المحددات الاجتماعية (معامل بيتا المعياري $= 0.334$)، يليه المحددات الاقتصادية (معامل بيتا المعياري $= 0.304$)، ثم المحددات الفنية والإدارية (معامل بيتا المعياري $= 0.303$)، ثم المحددات السياسية (معامل بيتا المعياري $= 0.273$)، وأخيراً المحددات التشريعية (معامل بيتا المعياري $= 0.233$).

5. نتائج أسئلة الدراسة

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة محددات الجباية وتأثيرها على التهرب الضريبي في فلسطين من وجهة نظر مدقي الحسابات القانونيين، توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسة تبين من خلال اجابات المبحوثين حول ترتيب أهمية محددات الجباية الأكثر تأثيراً على التهرب الضريبي، أظهرت النتائج أن أكثر محددات الجباية أهمية حسب آراء المبحوثين هي المحددات الإدارية والفنية، يليها المحددات الاقتصادية، يليها المحددات الاجتماعية، ثم المحددات التشريعية، وأخيراً المحددات السياسية. في المقابل فإن ترتيب هذه المحددات بناء على اجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة تبين أن أعلى درجات المحددات هي المحددات الاجتماعية والثقافية يليها المحددات السياسية ثم المحددات الاقتصادية ثم المحددات التشريعية وأخيراً المحددات الإدارية والفنية، وهي جميعها مرتفعة. وأخيراً يلاحظ بأن الدرجة الكلية لمحددات الجباية كانت مرتفعة بوزن نسبي (74.9%). وتظهر هذه النتائج أن هناك انسجام عام مع النظرية التي قامت عليها الدراسة وهي أن محددات الجباية ذات تأثير على التهرب الضريبي.

5.1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما علاقة القوانين والتشريعات الفلسطينية بالتهرب الضريبي في فلسطين؟

يتضح من التحليل أن درجة المحددات القانونية والتشريعية الكلية قد بلغت (73.1%) وهي درجة مرتفعة توضح التأثير الكبير لهذه المحددات على التهرب الضريبي. كما أن المحددات التشريعية تتمثل بأن تفعيل قضاء ضريبي متخصص ومستقل يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتحديث التشريعات الضريبية أيضاً يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وجود إجراءات عقابية رادعة وسريعة يمنع المكلفين من التهرب الضريبي، وجود نظام غرامات على المتأخرين في دفع الضرائب

يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي، جهل المكلفين بالتشريعات الضريبية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، جهل المكلفين بالتشريعات الضريبية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، الإعفاءات الواردة في التشريعات الضريبية مثل (قانون تشجيع الاستثمار) قد تستخدم للتهرب من دفع الضرائب، وجود قانون ملزم للمكلفين بالإفصاح عن ممتلكاتهم خارج فلسطين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في النهاية ضعف وقدم القوانين والتشريعات الضريبية بالإضافة إلى كثرتها وكثرة التعديلات عليها، بالإضافة إلى غياب محاكم ضريبية مختصة، وضعف تنفيذ العقوبات على المتهربين من دفع الضرائب.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Adebisi; Gbegi, 2013) التي أظهرت نتائجها أن نفاذ القانون له تأثير في تعزيز التزام الفرد بدفع الضريبة، ودراسة (Dalu, 2012) التي أظهرت نتائجها أن أهم أسباب التهرب الضريبي هي الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية والافتقار لغير الفعال للقوانين والتشريعات، وأيضاً مع دراسة (Abiola, 2012) التي أظهرت نتائجها أن معظم القوانين الضريبية قد عفا عليها الزمن ولم تعد تفي بالمتطلبات المرجوة منها، وتتسجم أيضاً نتائج الدراسة مع دراسة (معالي، 2015) حول كثرة التعديلات التي تشهدها التشريعات الضريبية وعدم توفر عنصر السرعة في تطبيق عقوبة المنع من السفر والحجز التحفظي والتنفيذي وعدم وجود عدالة في تطبيق العقوبات الضريبية على المكلفين، وتتوافق نتائج هذه الدراسة أيضاً مع دراسة (عتيق، 2013) التي أظهرت غياب التشريع الضريبي الملائم، ودراسة (محمد، 2013) التي تمثلت نتائجها بأن المكلفين يشعرون بعدم عدالة القوانين الضريبية مما كان سبباً للتهرب الضريبي، وغياب تطبيق العقوبات الضريبية على الجميع وعدم فاعلية النظام القضائي.

5.2 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما هو دور الاجراءات الفنية والادارية في الدوائر الضريبية في الحد من التهرب الضريبي؟

يتضح من التحليل أن درجة المحددات الادارية والفنية الكلية قد بلغت (68.2%) وهي درجة تعتبر جيدة جداً وتوضح التأثير الكبير لهذه المحددات على التهرب الضريبي. كما أن المحددات الادارية والفنية تتمثل بأن الشفافية والافصاحات الرسمية من الجهات الجابية يعزز الالتزام الضريبي، ضعف الرقابة الادارية والمالية من الجهات الرسمية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، ضعف منظومة الحوكمة (الحكم الرشيد) والمساءلة يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، ثقة المكلف بالجهة الجابية يعزز الالتزام الضريبي، يوجد تعقيد في الإجراءات الادارية المتبعة في تحصيل الضريبة بين الدوائر الضريبية والمكلفين، توفير الوزارة متطلبات العمل المهمة مثل أنظمة ربط المعلومات في الدوائر الضريبية يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، التزام العاملين في الدوائر الضريبية ومسؤوليتهم تجاه التحصيل يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تلعب العلاقات الشخصية بين المحاسب وموظف الدوائر الضريبية دوراً أساسياً في تخفيض فاتورة الضريبة للمكلف، توجد آلية تنسيق وربط فعالة تربط بين الدوائر الضريبية المختلفة وبين الجهات ذات العلاقة بالضرائب.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في النهاية إلى عدم توفر المهارات الادارية والفنية في الدوائر الضريبية من أجهزة وبرامج وطاقم عمل كفؤ وكاف يقوم بمتابعة الضرائب بجميع أنواعها بالاضافة إلى ضعف التنسيق والترابط بين الدوائر الضريبية المختلفة، ودور العلاقات الشخصية في التعاملات الضريبية بين المكلفين والعاملين في دوائر الضريبة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Li; Ma, 2015) اتباع القواعد الضريبية الرسمية في تحصيل الضريبة يحد من التهرب الضريبي في الدولة، ودراسة (Okoye; Awwoke, 2014) التي تفيد أن التدقيق

الضريبي من قبل العاملين في الدوائر الضريبية يسهم في ردع سلوك التهرب الضريبي، وأيضاً مع دراسة (Dalu, 2012) التي أظهرت نتائجها أن الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي والتجنب الضريبي هي من خلال تقديم الحسابات الخاطئة، وعدم الكشف عن الأرباح وسوء التسعير للبضائع التجارية (تزوير الفواتير)، وتنسجم أيضاً نتائج الدراسة مع دراسة (معالي، 2015) أظهرت نتائجها عدم وجود رقابة على المدخلات الضريبية والكشوف الدورية بالإضافة إلى وجود تزوير في الفواتير وخاصة فواتير المقاصة وعدم وجود آلية ضبط فعالة، أيضاً عدم وجود قسم تدقيق على ادخال فواتير مشتريات المقاصة الاسرائيلية مما يؤدي الى انتشار أخطاء الادخال بشكل كبير، وغياب الدور الفعال الذي تمارسه الادارة الضريبية من خلال المتابعة لالقرارات الضريبية. عدم وجود الكادر الضريبي والخبرة الكافية لادارة الضرائب. وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (عتيق، 2013) التي ترى أن معاناة الادارة الضريبية في السلطة الفلسطينية تتمثل في تلك التطبيقات الادارية والفنية السلبية المتعددة التي ورثتها من تطورات الوضع السياسي الذي عاشته منذ العام 1948 الى يومنا هذا. بينما تتفق معها في أن مسببات الخلل تتمثل في عدم وجود موظف كفؤ في المكان المناسب، ووجود تعقيد اداري في التعامل مع المكلف عزاءها الباحث الى اختلاف تعامل موظفي الادارة الضريبية مع المكلفين تبعاً للمعرفة الشخصية التي بها يصبح التعامل سهلاً وسريعاً في العادة. وتختلف هذه الدراسة أيضاً مع دراسة (شاهين، 2012) التي تشير نتائجها أن مستوى واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين مرتفعة وهذا يعني ان العاملين في الدوائر الضريبية في فلسطين ملتزمون بنظام الرقابة الداخلي. في حين تعود وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (محمد، 2013) التي أظهرت نتائجها إلى انخفاض نسبة التعاون والتنسيق بين الدوائر الضريبية. في حين تتوافق هذه الدراسة مع دراسة (العركوب، 2012) بأن الوقت المستغرق في اعداد الاقرارات الضريبية كان على علاقة عكسية مع متغير الهرب الضريبي اذ ان العلاقة العكسية تعني ان زيادة في الوقت سيؤدي الى انخفاض التهرب.

5.3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما تأثير الأوضاع الاقتصادية على زيادة التهرب الضريبي في فلسطين؟

يتضح من التحليل أن درجة المحددات الاقتصادية الكلية قد بلغت (75.7%) وهي درجة مرتفعة توضح التأثير الكبير لهذه المحددات على التهرب الضريبي. كما أن المحددات الاقتصادية تتمثل بأن انتشار البطالة بين الشباب يدفعهم لقبول العمل بأجور متدنية بشكل خارج نطاق العمالة الرسمية الموثقة، الكساد الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية يعزز من ظاهرة التهرب الضريبي، النسب الضريبية المرتفعة المفروضة على السلع المتداولة يشجع المكلفين على التهرب من دفع الضريبة، انتشار منتجات المستوطنات إحدى ظواهر التهرب الضريبي، ترتبط ظاهرة التهرب الضريبي طردياً بارتفاع أسعار السلع والخدمات، زيادة الفقر بين المواطنين يساهم في زيادة التهرب الضريبي من قبل المكلفين، انتشار المنتجات الاسرائيلية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، الالتزامات المالية الكبيرة التي تقع على كاهل المكلفين (إيجارات، فواتير، مصاريف أخرى) تشكل مدخلاً للتهرب الضريبي، التهرب من دفع الضريبة يعزز القوة التنافسية لأصحاب المهن والأعمال.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في النهاية إلى التأثير القوي للأوضاع الاقتصادية على مدى التزام المكلفين بدفع الضريبة، وأهمية إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية المنتشرة في فلسطين والذي يعتبر التهرب الضريبي أحد التبعيات الناتجة عنها. فانتشار مشاكل مثل البطالة والفقر والكساد الاقتصادي وغيرها من أشكال المشاكل الاقتصادية يعتبر دافع قوي جداً لقبول أعمال غير رسمية لايوجد لها سجلات ضريبية، أو تزوير الأرقام المالية الحقيقية لتخفيض مقدار الضريبة عن المكلف. هذا إلى جانب تأثير الاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني من خلال السماح بادخال بضائع اسرائيلية

إلى الأسواق الفلسطينية بطرق غير شرعية بدون فواتير ضريبية لها. وعليه فإن ضعف الاقتصاد العام وتدهوره قد يجعل الدولة محرومة بشكل دائم من عائدات الضرائب.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Argentiero; Chiarini, 2015) حول لجوء المكلفين إلى اخفاء الدخل الحقيقي والتي ينتج عنها امكانية التهرب من دفع الضريبة، أيضاً تتشابه الدراستان في رؤية أن الفقر والبطالة دافع قوي لقبول أعمال متدنية الأجر أو أعمال غير رسمية. ودراسة (Adebisi; Gbegi, 2013) تتسجم أيضاً مع هذه الدراسة بأن المستوى الاقتصادي الجيد وما ينتج عنه من حالة رفاه اجتماعي يعزز سلوك الفرد تجاه الالتزام بدفع الضريبة بالإضافة إلى أن هناك ارتباط ارتفاع معدل الضرائب بتشجيع المكلفين على التهرب الضريبي، بالإضافة إلى وجود علاقة بين الدخل الشخصي للفرد ومعدلات الضرائب وبين التهرب الضريبي. وتوافق هذه الدراسة أيضاً مع دراسة (Blackburna; Boseb; Capassoc, 2012) أن سعي الفرد إلى تفادي الالتزامات الضريبية يعتمد على العوامل الاقتصادية الشاملة واعتبار أن المبلغ المدفوع للوساطة في البنوك لاختفاء الكشف المالية أوفر من مبلغ الاقتراع الضريبي، وأن العائد على الاستثمار الخفي الذي من شأنه تقليل حجم التداول الكلي الرسمي يسهم في اخفاء الوضع المالي الحقيقي وبالتالي تخصيص المزيد من الموارد للاستثمار الخفي بينما تبقى المكاسب الرسمية الهامشية منخفضة. أيضاً فإن دراسة (محمد، 2013) اتفقت مع هذه الدراسة في أن الاوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيشها المكلفين هي دافع قوي للتهرب من دفع الضريبة. أما بالنسبة لدراسة (العركوب، 2012) فإنها تتفق مع هذه الدراسة بوجود علاقة بين معدل التضخم والتهرب الضريبي بالإضافة إلى أن انخفاض مستوى الدخل الحقيقية لارتفاع مستوى الاسعار وبالتالي ارتفاع تكاليف العيش التي تشكل الالعباء الضريبية احد اهم هذه التكاليف، وأبرزت نتائج التقدير ان هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الدخل السنوي ومتغير التهرب الضريبي.

5.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

ما هو أثر القيم الاجتماعية والثقافية على الحد من التهرب الضريبي؟

يتضح من التحليل أن درجة المحددات الاجتماعية والثقافية الكلية قد بلغت (80.1%) وهي درجة مرتفعة توضح التأثير الكبير لهذه المحددات على التهرب الضريبي. كما أن المحددات الاجتماعية تتمثل بأن شعور المكلف بفساد انظمة الحكم والجباية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، قناعة المكلف بعدالة التوزيع الضريبي يعزز الالتزام، وجود ضمان اجتماعي (صحة، شيخوخة، عجز، ...) يمنع المكلفين من إخفاء الرواتب الحقيقية ويعزز الالتزام الضريبي، المسؤولية الوطنية للفرد تعزز الالتزام الضريبي، لا ينظر المكلف إلى التهرب الضريبي على أنه عمل غير أخلاقي، شعور المكلف بحمايته من أجهزة رسمية/موظفين عموميين (الواسطة)... يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، قناعة المكلف بالنفع العام العائد من الضرائب يعزز الالتزام الضريبي، يسهم الوعي الضريبي بأهمية الضريبة لدى المكلفين بتعزيز الالتزام الضريبي، ثقافة المجتمع السائدة تعتبر التهرب الضريبي ليس جرم بل مهارة، الإعفاءات الضريبية تشجع المكلف على الالتزام الضريبي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في النهاية إلى أهمية القيم والعوامل الاجتماعية والنفسية والأخلاقية على تعزيز الالتزام الضريبي للمكلفين، حيث تمثل هذه المحددات النزعة الفردية والتفكير المجتمعي على حد سواء، وهذا يعني أنه كلما زاد الوعي لدى الفرد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام بأهمية الضريبة والعائد والنفع العام المرجو منها، كلما زاد ذلك من التزام المكلفين بدفع الضريبة.

وتتسجم نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Argentiero; Chiarini, 2015) التي ترى وجود مؤشرات على نمو وزيادة الانفاق على الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي تولد نمواً إيجابياً في عدد التبليغ عن جرائم الممتلكات الاقتصادية التي تعزز التهرب الضريبي واحالتها الى السلطات القضائية، بينما

تختلف هذه الدراسة مع دراسة (Adebisi; Gbegi, 2013) التي ترى أن القيم الثقافية والأخلاقية مثل التدين لا يوجد لها تأثير على التهرب الضريبي. وتعود وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (عتيق، 2013) في أن جهل المكلف بأهمية وأهداف الضريبة التي تعود إلى اختلاف ثقافات المكلفين بأهمية ودور الضريبة كمصدر لتمويل أنشطة الدولة وإدارة الاقتصاد الوطني يؤثر على إلزام المكلف بدفع الضرائب. وأيضاً تتسجم نتائج الدراسة مع دراسة (الزعبي، 2010) التي خلصت نتائجها إلى أن العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية لها تأثير في مستوى الازدعان الضريبي لدى المكلفين.

5.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

ما تأثير الأوضاع السياسية على التهرب الضريبي في فلسطين؟

يتضح من التحليل أن درجة المحددات السياسية الكلية قد بلغت (77.6%) وهي درجة مرتفعة توضح التأثير الكبير لهذه المحددات على التهرب الضريبي. كما أن المحددات السياسية تتمثل بأن غياب الشفافية في الإنفاق العام يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، تحكم الجانب الإسرائيلي بالمعابر والحدود يعزز ظاهرة التهرب الضريبي، قدرة الدولة على حصر ومتابعة المكلفين في مناطق (ج) يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تسهم ثقة المكلف بأداء الحكومة بالحد من التهرب الضريبي، الاستقرار السياسي والمالي يعزز الالتزام الضريبي، تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ثقة المكلف بالنظام السياسي الذي يعيش في كنفه يعزز الالتزام الضريبي، تؤثر سياسات الإنفاق العام للسلطة على الالتزام الضريبي، قدرة الدولة على متابعة وحصر أملاك المكلفين خارج البلاد يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في النهاية إلى دور الأوضاع السياسية في التأثير على توجهات المواطنين تجاه الالتزام الضريبي، حيث تتأثر الضرائب بمدى قناعة المكلف بأداء الحكومة والعائد

الاجتماعي والبرامج التنموية والاصلاحية التي تنفذها الحكومة في تنمية قطاعات الدولة بأموال الجباية الضريبية.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Li; Ma, 2015) التي أظهرت نتائجها النتائج أن حجم الحكومة وقوة وقدرة الدولة على فرض سيادة القانون والقواعد الضريبية له تأثير ايجابي في الحد من من ظاهرة التهرب الضريبي، أيضاً فإن قدرة الدولة على تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية للمواطنين تعزز لديهم الالتزام بدفع الضرائب، أما بالنسبة لنفقات الحكومة الغير ادارية فهي أيضاً لها تأثير على التهرب الضريبي حيث أن توفير السلع العامة يمكن أن يخفف من الآثار الضارة لتوسع الحكومة والتي تأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره يؤثر على التهرب الضريبي. وتتفق أيضاً نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Adebisi; Gbegi, 2013) التي أظهرت أن ثقة الفرد في الحكومة ونفاذ القانون يعزز التزامه الضريبي، وأيضاً مع دراسة (Abiola, 2012) التي أظهرت نتائجها أن وجود سياسة ضريبية تنفذ بوعي واخلاص من قبل الجهات المسؤولة يساعد على توليد إيرادات يمكن أن تسهم في تحول الأمة في مجملها، إلا أن وجود قلة من ذوي السلطة في الحكومة يقومون باستغلال المال العام للمصالح الشخصية وليس لتحسين حياة الأفراد من تحسين للحياة الاجتماعية وصيانة للبنية التحتية. وتتسجم أيضاً نتائج الدراسة مع دراسة (معالي، 2015) في اعتبار الاحتلال الاسرائيلي وعدم وجود السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية على المعابر والحدود من أهم معوقات التحصيل الضريبي. وتتوافق نتائج هذه الدراسة أيضاً مع دراسة (محمد، 2013) التي أظهرت وانعدام شعور المكلفين بالحصول على خدمات عامة مقابل دفع الضريبة وسوء الانفاق العام.

6. ملخص نتائج الدراسة

يركز الهدف الرئيسي لهذه الدراسة على توضيح تأثير محددات الجباية على التهرب الضريبي في فلسطين وذلك من خلال استطلاع رأي مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت الباحثة لتحقيق الاهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على تأثير القوانين والتشريعات الفلسطينية على تخفيض التهرب الضريبي.
 2. التعرف على تأثير الاجراءات الفنية والادارية في الدوائر الضريبية على تخفيض التهرب الضريبي.
 3. التعرف على تأثير الأوضاع الاقتصادية في فلسطين على تخفيض التهرب الضريبي.
 4. التعرف على تأثير القيم الاخلاقية والاجتماعية في فلسطين على تخفيض التهرب الضريبي.
 5. التعرف على تأثير الاوضاع السياسية في فلسطين على تخفيض التهرب الضريبي.
- وبعد قيام الباحثة بتطبيق الدراسة على عينة الدراسة وجمع البيانات وتحليلها توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1. تؤثر القوانين والتشريعات الفلسطينية معدل الجباية الضريبية التي تؤثر بدورها على التهرب الضريبي في فلسطين بدرجة مرتفعة حيث بلغ متوسطها (2.92).
- 2 . تلعب الاجراءات الفنية والادارية دوراً في التأثير على معدل الجباية والتي تؤثر بدورها على التهرب الضريبي (الشفافية والافصحات الرسمية وضعف الرقابة الادارية والمالية وتعقيد الاجراءات الادارية المتبعة في تحصيل الضريبة، بالإضافة إلى عدم توفير متطلبات العمل المهمة في الدوائر الضريبية ...).
3. تؤثر الأوضاع الاقتصادية في فلسطين على معدل الجباية والتي تسهم بدورها في التأثير على التهرب الضريبي في فلسطين.

4. توجد علاقة طردية بين القيم الاجتماعية والأخلاقية وبين إلزام المكلفين بدفع الضريبة والحد

من ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين

5. تعتبر الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية ذات تأثير كبير ومباشر على معدل

الجباية الضريبة والتي تؤثر بدورها على التهرب الضريبي في فلسطين.

6. أظهرت نتائج الدراسة ان هناك دوراً تلعبه محددات الجباية بناء على ترتيب أهميتها سواء

من وجهة نظر مدقي الحسابات أو من خلال نتائج الاجابات في التأثير على التهرب الضريبي في

فلسطين وأن هناك علاقة مباشرة وطردية بين المتغيرات وبين التهرب الضريبي .

7. اظهرت الدراسة بعض النتائج التي تحتاج إلى مزيد من البحث مثل دراسة المحددات

الادارية والفنية للدوائر الضريبة وكيفية علاج القصور فيها للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، كذلك

المحددات الاجتماعية والثقافية وضعف مفهوم الالتزام الضريبي والثقافة الضريبية للمواطنين وأهميتها

في بناء الدولة، كذلك فإن المحددات الاقتصادية تحتاج إلى البحث عن أسبابها بشكل أعمق وتأثيرها

على معدل الجباية ومحاولة الوصول إلى آليات ووسائل لمعالجة تلك الاسباب جميعها.

وقد اقتصرَت الدراسة على تحديد تأثير محددات الجباية على التهرب الضريبي، ولم تبحث في

الأبعاد الناتجة عن التهرب الضريبي (رغم التطرق إلى أهمية أموال الجباية في إيرادات الدولة)،

وبالتالي يبقى هناك العديد من الجوانب التي تحتاج إلى دراسة معمقة حول ذات الموضوع لتشمل أبعاد

اخرى وقطاعات مختلفة. وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة اتضح أن محددات الجباية

الضريبية تلعب دوراً كبيراً ومباشراً في التأثير على التهرب الضريبي في فلسطين، وعليه فإن النتائج

أظهرت أن المحددات التشريعية والمحددات الادارية والفنية والمحددات الاقتصادية والمحددات

الاجتماعية والثقافية والمحددات السياسية هي مسببات للتهرب الضريبي في فلسطين.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

حاولت الباحثة من خلال دراستها توضيح تأثير محددات الجباية على التهرب الضريبي في فلسطين، وذلك من خلال دراسة تأثير هذه المحددات على معدل الجباية.

وقد استخدمت الباحثة منهجية قامت بتطويرها لتراعي خصوصية المجتمع الفلسطيني، واستخدمت أيضا تحليل العوامل لتحديد أثر المتغيرات على التهرب الضريبي، وهذه المنهجية تتناسب مع طبيعة الدراسة والخصائص الوصفية التي تم تحديد تأثيرها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما تم استعراضها سابقا حيث اشارت إلى وجود تأثير لمحددات الجباية على التهرب الضريبي، وعليه فقد خلصت الباحثة إلى الاستنتاجات الآتية:

1. استنتاجات سؤال الدراسة الاول:

- ضعف القوانين الفلسطينية الخاصة بالضرائب وتشعبها بشكل كبير كان له الأثر السلبي على التزام المكلفين بدفع الضرائب.

- قدم القوانين والتشريعات الفلسطينية بشكل عام يساهم في ايجاد ثغرات قانونية يستطيع المكلفين النفوذ من خلالها للتهرب من دفع الضريبة.
- عدم وجود محاكم ضريبية مختصة ومستقلة بالاضافة إلى ضعف العقوبات الرادعة للمتهربين من دفع الضرائب يعزز ظاهرة التهرب الضريبي.
- تعدد أنواع الضرائب التي يدفعها المكلف مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات وضريبة الاملاك ، بالاضافة إلى الازدواج الضريبي، كل ذلك يدفع المكلف إلى البحث عن سبل للتهرب من دفع الضرائب.

2. استنتاجات سؤال الدراسة الثاني:

- ضعف التأهيل الأكاديمي والمهني للعاملين في الدوائر الضريبية في فلسطين، بالاضافة إلى ضعف الامكانيات والموارد اللازمة لمتابعة المكلفين من أجل الحد من التهرب الضريبي.
- الاجراءات الضريبية المعقدة في جباية الضرائب والتي تأخر المكلف وتستنفذ الكثير من الوقت والجهد تسهم في دفع المكلفين إلى التهرب من دفع الضرائب.

3. استنتاجات سؤال الدراسة الثالث:

- الوضع الاقتصادي العام في فلسطين وما تعانيه من كساد اقتصادي وبطالة وفقر وما له من تأثير على تدني الدخل للمكلفين، مما يدفعهم للجوء إلى التلاعب في الارقام والحسابات من أجل التهرب من دفع الضرائب.
- ارتفاع أسعار السلع وخاصة الاستهلاكية بالاضافة إلى ارتفاع النسب الضريبية، يدفع المكلفين للتهرب من دفع الضرائب

- انتشار المنتجات الاسرائيلية بشكل عام ومنتجات المستوطنات بشكل خاص، يؤثر على الاقتصاد المحلي الفلسطيني ويضعف المنافسة مما يؤثر على معدلات الجباية وخاصة أن هذه المنتجات يتم ادخالها إلى الأراضي الفلسطينية بطرق غير شرعية مما يعني عدم دفع رسوم جمركية عليها.

4. استنتاجات سؤال الدراسة الرابع:

- ضعف وجود توعية قانونية واقتصادية واجتماعية كافية بضرورة الالتزام بدفع الضرائب وما له من أهمية على الاقتصاد الوطني والتنمية.

5. استنتاجات سؤال الدراسة الخامس:

- ضعف النزاهة القانونية وانتشار الفساد وكثر تبديل القانون بما يناسب فئات معينة على حساب فئات أخرى من المجتمع.

- ضعف السيادة الفلسطينية على المعابر وسيطرة الاحتلال عليها، بالإضافة إلى عدم وجود سيادة على المناطق (ج)، كل ذلك أدى إلى تعزيز ظاهرة التهرب الضريبي.

- غياب الشفافية والافصاح العام للحكومة وضعف الخدمات العامة المقدمة للمواطن وافتقارها للجودة، يحد من ثقة المكلف بنظام الحكم واحساسه بأي التزام اتجاه وطنه.

2. التوصيات

بناءً على ماسبق، فإن هذه هي محددات الجباية الرئيسية التي لها تأثير على التهرب الضريبي في أي دولة في العالم سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية، ومنها تكون جميع المحددات بشكل تفصيلي حسب حالة الدولة الخاصة، وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية فإنه يمكن عرض الأسباب السابقة بشكل مفصل يناسب الحالة الفلسطينية.

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة خلصت الباحثة إلى التوصيات الآتية:

1. إعادة النظر في القوانين والتشريعات الضريبية المعمول بها في فلسطين وتحديث هذه القوانين والتشريعات وخاصة تلك القوانين التي يمكن من خلالها التهرب من دفع الضريبة مثل قانون تشجيع الاستثمار.

2. ضرورة تفعيل قانون حق الحصول على المعلومات، لما له من أهمية سواء في حصول الباحثين على المعلومات الضريبية التي تعزز وتثري الأبحاث والدراسات العلمية، أو في تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة وأدائها، وتوضيح الضريبي في فلسطين وكل ما يتعلق بأموال الجباية.

2. تفعيل نظام المحاكم الضريبية وعدم التهاون في معاقبة المتهربين من دفع الضريبة من خلال تطبيق إجراءات عقابية رادعة مثل الحبس والمنع من السفر والغرامات المالية وغيرها.

3. تفعيل الضوابط القانونية التي تنظم عمل الدوائر الضريبية وفق ما يلبي احتياجات العمل والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

4. تطوير نظام رقابي فعال لمتابعة المكلفين في الدوائر الضريبية المختلفة وإيجاد آلية ربط فعلة بين هذه الدوائر.

5. تعزيز منظومة الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الدوائر الرسمية بشكل عام والدوائر الضريبية بشكل خاص.

6. تقترح الدراسة عقد ندورات وورشات تثقيفية في المدارس والجامعات والمؤسسات الرسمية والمؤسسات الأهلية حول أهمية الضريبة ودورها في بناء اقتصاد الدول وتنميتها.
7. توصي الدراسة بعمل دراسات وابحاث معمقة حول تأثير محددات الجباية على التهرب الضريبي بشكل تفصيلي ومعمق أكثر تتناول هذه المحددات بشكل منفصل وكل على حدا.
8. تقترح الدراسة ادرج مادة حول الثقافة الضريبية في الجامعات الفلسطينية لتعزيز مفهوم الضريبة وأهميتها في بناء الدولة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب:

أبودوح، م (2008)، "الإصلاح الضريبي بين اعتبارات الجباية والأسس العلمية للضرائب"،
الإبراهيمية: الدار الجامعية.

بادروس، ج (2006)، "القاموس الموسوعي الإداري"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

بركات، ع (1976)، "النظم الضريبية بين انظرية والتطبيق"، بيروت: الدار الجامعية.

الحرازي، م (2012)، "المنازعة الضريبية ووسائل انهاءها"، القاهرة: دار النهضة العربية.

خلف، ف (2008)، "المالية العامة"، القاهرة: عالم الكتب الحديث.

سالم، ج (2010)، "الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين"، بيرزيت: معهد الحقوق - جامعة
بيرزيت.

ستيفنز، م (1991)، "الضرائب في الضفة الغربية المحتلة 1967-1989"، رام الله: الحق.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية (2012)، "دليل المكلف في ضريبة الدخل"، رام الله: دائرة
ضريبة الدخل.

شامية، أ (1997)، "المالية العامة"، عمان: دار زهران.

شكري، ف (2011)، "المعجم التجاري والاقتصادي"، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

صبري، ن (1997)، "محاسبة ضريبة الدخل"، القدس: جامعة القدس المفتوحة.

عبدالناصر، ج (2006)، "المعجم الاقتصادي"، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عبدالواحد، س (1993)، "دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية"، القاهرة: دار النهضة العربية.

عطوان، م (2013)، "معجم العلوم المالية والمحاسبية والمصرفية"، عمان: دار أسامة.

الطور، ر (1993)، "التهرب من ضريبة الدخل في الأردن"، عمان: مطابع الشمس، ط.1.

عطوي، ف (2003)، "المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

علاونة، ع (2014)، "نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها: قراءة معاصرة"، عمان: دار الشروق.

العلمي، م (2003)، "مكافحة غسيل الأموال"، عمان: المؤلف.

عواضة، ح؛ قطيش، ع (2013)، "المالية العامة"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

قدي، ع (2011)، "دراسات في علم الضرائب"، دار جرير.

قطيش، ع (2002)، "الضريبة على القيمة المضافة تشريعاً وتطبيقاً"، بيروت: دار الخلود.

القيسي، أ (2015)، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، عمان: دار الثقافة.

مراد، ع (2005)، "موسوعة شرح اتفاقيات منع التهريب والازدواج الضريبي"، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

مسعود، س (2008)، "الموسوعة الاقتصادية: مع ملاحق لأهم الاتفاقيات الاقتصادية العربية"، عمان: دار الشروق.

ناشد، س (2006)، "المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة"، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية.

نخلة، م، روجي؛ م (2002)، "القاموس القانوني الثلاثي : قاموس قانوني موسوعي شامل و مفصل : عربي - فرنسي - إنكليزي"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

المرتضى الزبيدي، م، 1732- 1792 (د.ت)، "تاج العروس من جواهر القاموس"، بيروت: منشورات مكتبة الحياة.

الجوهري، إ، توفي 1003؛ عطار، أحمد عبدالغفور (1990)، "الصاح: تاج اللغة وصاح العربية"، بيروت: دار العلم للملايين، ط.4.

2. الرسائل الجامعية:

أبوزعتر، أ (2012)، "دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية"، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر - غزة.

الأحمد، ص (2005)، "ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

الإمام، أ (2005)، "الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي (في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية)"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

البسطامي، م (2006)، "ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الأردن"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

جمعه، م (2005)، "التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة في مدينة جنين (أسبابه وطرق معالجته)"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

الجيعة، خ (2004)، "تأثير قوانين الضرائب والقوانين الاقتصادية على الإفصاح في الشركات المساهمة"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

حماد، أ (2004)، "الضرائب على أرباح المهن الحرة في فلسطين" (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

الخطيب، ك (2006)، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين 1996-2003"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

شاهين، س (2012)، "واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين وأثر ذلك على التهرب الضريبي"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

الشلة، ع (2005)، "محددات الإيرادات العامة في فلسطين"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

عبدالغفور، ح (2008)، "العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

قاسم، ص (2003)، "التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

محمود، ف (2005)، "المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

معالي، س (2015)، "معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

منصور، إ (2004)، "العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

مياله، م (2006)، "علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

منصور، إ (2004) "العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

3. الدراسات:

دردير، أمل صلاح (2000)، "دراسة تحليلية لظاهرة التهرب الضريبي في البيئة المصرية: آثارها - أسبابها - مكافحتها"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة، القاهرة.

علاونة، محمود (2011)، "بيئة النزاهة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية: التهرب الضريبي - حالة دراسية"، رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

المهاني، محمد خالد (2003)، "دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن"، مجلة جامعة دمشق - المجلد 19 - العدد الثاني.

ماس (2014)، "ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة رقم (8): التدابير الاقتصادية الاسرائيلية اثر الحرب على غزة وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني"، رام الله - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

ماس (2015)، "ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة رقم (4): تعديلات قانون ضريبة الدخل - الأهداف والنتائج المتوقعة"، رام الله - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

ثانياً: المواقع الالكترونية

1. صفحات الكترونية رسمية:

وزارة المالية: <http://www.pmf.ps> موازنات السلطة الفلسطينية (تم تحميل الملفات بصيغة PDF بتاريخ

(2016/12/6

التقارير المالية للسنوات 2011 – 2016

سلطة النقد: <http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx>

تقارير الوضع المالي للسنوات 2011 – 2015

القوانين والتشريعات (منظومة القوانين والتشريعات الفلسطينية، المفتي):

<http://muqtafi.birzeit.edu>

القانون الأساسي المعدل لسنة 2003

قانون رقم (13) لسنة 1947 بشأن ضريبة الدخل

قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004

قرار بقانون رقم (8) لسنة 2008 بشأن قانون ضريبة الدخل

قرار بقانون رقم (19) لسنة 2009 لتعديل ضريبة الدخل

قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011

قرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن قانون ضريبة الدخل

قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن قانون ضريبة الدخل

قرار بقانون رقم (14) لسنة 2016 بشأن قانون ضريبة الدخل

قانون العقوبات الفلسطيني رقم (16) لسنة 1960

قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004

بتسليم - مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان: <http://www.btselem.org/arabic>

جريدة القدس - الصفحة الالكترونية الرسمية، تاريخ الزيارة 2016/12/17 الساعة 12:42 AM.

مقالة بعنوان "بكدار: حجم التهرب الضريبي يشكل ثلث الضريبية الكلية"

<http://www.alquds.com/articles/1463093722143524500>

جمعية مددقي الحسابات القانونيين الفلسطينية - اخر تاريخ زيارة 2017/1/26

دليل المدقق الفلسطيني 2016 <http://www.pacpa.ps/files/server/2016-dalel.pdf>

2. قواعد بيانات آلية:

دار المنظومة - زيارات متعددة من تاريخ : 2016\2\26 إلى تاريخ 2016/12/19

بني سلامة، روان محمود؛ خطاطبة، ميسر علي (2013)، "أساليب التجنب والتهرب الضريبي

وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها، من وجهة نظر مقدي ضريبة الدخل"، مجلة

المنارة للبحوث والدراسات- الأردن، مج.19 (ع.4).

الزعيبي، خالد (2010)، "أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الاذعان الضريبي

من وجهة نظر مقدي ضريبة الدخل في الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال - الأردن.

سلامة، إيمان محمد السعيد (2011)، "ورقة عمل بعنوان مكافحة التهرب الضريبي يحقق العدالة الاجتماعية"، الفكر المحاسبي - مصر، مج. 15 (عدد خاص).

عتيق، إبراهيم (2013)، "أثر تقييم واقع الضريبة العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال - الأردن.

العركوب، هاشم محمد عبدالله (2012)، "التهرب الضريبي - دراسة في محدداته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان نامية مختارة للفترة (1990-2008)"، مركز الدراسات الإقليمية: جامعة الموصل - العراق، ع. 26.

محمد، إيمان يحيى (2013) "التهرب الضريبي (أسبابه وآليات مكافحته)"، مجلة الإدارة والاقتصاد: الجامعة المستنصرية - العراق.

مقبل، عبدالواسع أحمد (2012)، "التهرب الضريبي"، مجلة الاقتصادي.

عنبي، رضوان (2012)، "التهرب الضريبي - دراسة قانونية سوسيولوجية-"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية.

يمن، أحمد عماد الدين (2011)، "أثر الأبعاد الثقافية على المنظومة الضريبية"، مصر: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. الكتب:

Gruber, Jonathan (2011), “**Public Finance and Public Policy**”, New York: Worth Publishers, 3rd. ed.

Saunders, Mark; Lewis, Philip; Thornhill, Adrian (2012), “**Research methods for business students**”, Harlow: Prentice Hall, 5th. Ed.

2. الدراسات:

ResearchGate – تاريخ الزيارة: 2016\2\26

Abiola, James (2012), “**Impact of Tax Administration on Government Revenue in a Developing Economy –A Case Study of Nigeria**”, Leicester Business SchoolMoses Asiweh- De Montfort University.

Adebisi, J. F;Gbegi, D. O (2013), “**Effect of Tax Avoidance and Tax Evasion on Personal Income Tax Administration in Nigeria**”, American Journal of Humanities and Social Sciences.

Argentiero, Amedeo; Chiarini, Bruno; Marzano, Elisabetta (2015), “**Tax Evasion and Economic Crime. Empirical Evidence for Italy**”, CESifo – Center for Economic studies &ifo Institute.

Blackburn, Keith (2012), “**Tax evasion, the underground economy and financial development**”, University of Manchester, Niloy Bose-University of Wisconsin, Salvatore Capasso-University of Naples.

Blackburn, Keith; Boseb, Niloy; Capassoc, Salvatore (2012), “**Tax evasion: the underground economy and financial development**”, Journal of Economic Behavior & Organization.

Dalu, Tatenda (2012), **“Impact of tax evasion and avoidance on the economy: A case of Harare, Zimbabwe”**, Prhodes University

Kemal, Muhammad Ali (2003), **“Underground Economy and Tax Evasion in Pakistan A Critical Evaluation”**, Pakistan Institute of Development – Economics.

Li, Lixing; Ma, Guangrong (May 2015), **“Government Size and Tax Evasion: Evidence from China”**, Pacific Economic Review.

Okoye, Emma; Awokeni, Arthur (September 2014), **“Cashless Economy, tax evasion and the behavior of self-employed and professionals in Nigeria”**, ICAN Journal of Accounting & Finance, 3 (1).

الملاحق

ملحق (1) استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

الدراسات العليا

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية



عنوان الدراسة

"محددات الجباية وتأثيرها على التهرب الضريبي في فلسطين من وجهة نظر مدقي الحسابات القانونيين"

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بحثية حول محددات الجباية وتأثيرها على التهرب الضريبي في فلسطين، إذ تحتوي الاستبانة تتعلق بموضوع الدراسة بهدف الإستقصاء عن المعلومات التي تحتاجها الباحثة للوصول إلى الواقع العملي والتطبيقي في موضوع الدراسة من أجل المساهمة للخروج بتوصيات لصناع القرار الفلسطيني من شأنها الإسهام في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين، بما يخدم مصلحة الوطن والمساهمة في تعزيز صموده ودعمه في تنمية القطاعات المختلفة. وبناء على ذلك ترجو الباحثة من حضرتكم التكرم بالإجابة على هذه الأسئلة بكل موضوعية وتجرد وجدية ودون أي حواجز، حتى تعكس هذه الدراسة الواقع الحقيقي لظاهرة التهرب الضريبي لنضع أيدينا على الحلول المناسبة والملائمة لواقعنا الفلسطيني، وتؤكد الباحثة أن هذه المعلومات التي سيتم الحصول عليها سيتم التعامل معها بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،،،

الباحثة : هديل العبوشي

القسم الاول : الرجاء وضع علامة (✓) في مربع الإجابة الأكثر ملاءمة

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

العمر: ☐ أقل من 30 ☐ 30 - 39 ☐ 40 - 49 ☐ 50 سنة فأكثر

المؤهل العلمي: ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير

التخصص الأكاديمي: ☐ محاسبة ☐ اقتصاد ☐ إدارة/تسويق ☐ تمويل ☐ غير ذلك (حدد)

سنوات الخبرة: ☐ أقل من 3 سنوات ☐ 3 - 6 ☐ 7 - 10 ☐ أكثر من 10 سنوات

القسم الثاني: الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية حسب رأيك

1. هل مكان عملك الرئيسي في مهنة التدقيق متمركز في مدينة معينة؟

☐ نعم ☐ لا

يرجى تحديد مكان العمل الرئيسي

2. هل يقوم مدقق الحسابات القانوني بزيارات للشركة بشكل كاف؟

☐ نعم ☐ لا

3. ما متوسط عدد الزيارات؟

4. ما الوقت المستغرق في اعداد الاقرارات الضريبية ودفع الضرائب (تقديري)؟

☐ أسبوع ☐ أسبوعين ☐ ثلاث أسابيع ☐ غير ذلك (حدد

3. ما هي الأنماط التي تتعامل بها في تسكير الحسابات الضريبية؟

☐ شهري

☐ ربعي (كل 3 شهور)

☐ سنوي

☐ غير ذلك (أذكرها)

4. هل لجوء المكلف إلى المحاسب القانوني لاعداد الاقرار المالي بسبب

☐ تخفيض العبء الضريبي عن المكلف (قدرة المحاسب القانوني على الخروج باقرار ضريبي مرضٍ للمكلف

بصورة أفضل)

☐ عدم فهم القوانين واللوائح الضريبية

☐ الاقرار الضريبي يجب أن يوقع من قبل مدقق قانوني معتمد قبل تسليمه للدوائر الضريبية

☐ أسباب أخرى (أذكرها)

5. لغايات الاستبانة، يقصد بالتهرب الضريبي كل من الأشكال التالية:

☐ التهرب الضريبي

☐ الغش الضريبي

☐ التجنب الضريبي

☐ تخفيض الضريبة

☐ التملص الضريبي

6. ما أنواع الضرائب الموجودة في فلسطين؟

.....

القسم الثالث: الرجاء وضع علامة (✓) في مربع الاجابة التي تعبر عن وجهة نظرك

الرقم	المحور الأول محددات تشريعية: تمثل المحددات التشريعية القوانين والتشريعات الضريبية المطبقة في فلسطين وتأثيرها على التهرب الضريبي				
	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1					تحديث التشريعات الضريبية يحد من ظاهرة التهرب الضريبي
2					وجود قانون ملزم للمكلفين بالإفصاح عن ممتلكاتهم خارج فلسطين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
3					جهل المكلفين بالتشريعات الضريبية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي
4					كثرة التعديلات على التشريعات الضريبية تؤثر بشكل سلبي على الإلتزام الضريبي
5					وجود إجراءات عقابية رادعة وسريعة يمنع المكلفين من التهرب الضريبي
6					وجود نظام غرامات على المتأخرين في دفع الضرائب يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي
7					تفعيل قضاء ضريبي متخصص ومستقل يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
8					الإعفاءات الواردة في التشريعات الضريبية مثل (قانون تشجيع الاستثمار) قد تستخدم للتهرب من دفع الضرائب
المحور الثاني محددات إدارية وفنية: وهي المحددات الخاصة بالدوائر الضريبية (إجراءات التحصيل، المهارات الفنية والإدارية، توفر الامكانيات بأنواعها)					
9					يوجد عدد كاف من العاملين في الدوائر الضريبية
10					تهتم الجهات المسؤولة في وزارة المالية بالتأهيل المهني للعاملين في الدوائر الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي
11					توفير الوزارة متطلبات العمل المهمة مثل أنظمة ربط المعلومات في الدوائر الضريبية يحد من ظاهرة التهرب الضريبي
12					يتمتع العاملون في الدوائر الضريبية بخبرات فنية في انجاز العمل
13					يوجد تعقيد في الاجراءات الإدارية المتبعة في تحصيل الضريبة بين الدوائر الضريبية والمكلفين

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
14					إلتزام العاملين في الدوائر الضريبية ومسؤوليتهم تجاه التحصيل يحد من ظاهرة التهرب الضريبي
15					تلعب العلاقات الشخصية بين المحاسب وموظف الدوائر الضريبية دوراً أساسياً في تخفيض فاتورة الضريبة للمكلف
16					توجد آلية تنسيق وربط فعالة بين الدوائر الضريبية المختلفة وبين الجهات ذات العلاقة بالضرائب
17					يؤدي المحاسب القانوني دوراً رئيسياً في مساعدة المكلف على التهرب الضريبي
18					ضعف الرقابة الادارية والمالية من الجهات الرسمية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي
19					ضعف منظومة الحوكمة والمساءلة والحكم الرشيد يعزز ظاهرة التهرب الضريبي
20					الشفافية والافصاحات الرسمية من الجهات الجبائية يعزز الالتزام الضريبي
21					ثقة المكلف بالجهة الجبائية يعزز الالتزام الضريبي
المحور الثالث محددات إقتصادية: تمثل المحددات الإقتصادية تأثير العوامل الاقتصادية (التضخم، الكساد، البطالة، الفقر) على التهرب الضريبي					
22					النسب الضريبية المرتفعة المفروضة على السلع المتداولة يشجع المكلفين على التهرب من دفع الضريبة
23					انتشار المنتجات الاسرائيلية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي
24					الكساد الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية يعزز من ظاهرة التهرب الضريبي

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
25					الالتزامات المالية الكبيرة التي تقع على كاهل المكلفين (إيجارات، فواتير، مصاريف أخرى) تشكل مدخلاً للتهرب الضريبي
26					إنتشار البطالة بين الشباب يدفعهم لقبول العمل بأجور متدنية بشكل خارج نطاق العمالة الرسمية الموثقة
27					زيادة الفقر بين المواطنين يساهم في زيادة التهرب الضريبي من قبل المكلفين
28					التهرب من دفع الضريبة يعزز القوة التنافسية لأصحاب المهن والأعمال
29					ترتبط ظاهرة التهرب الضريبي طردياً بارتفاع أسعار السلع والخدمات
30					انتشار منتجات المستوطنات أحد ظواهر التهرب الضريبي
المحور الرابع محددات إجتماعية: تأثير المحددات الإجتماعية والأخلاقية (الفساد، الثقافة الضريبية، القيم الاخلاقية، المفاهيم المجتمعية، المواطنة والولاء، رضا المكلفين عن دفع الضرائب) على التهرب الضريبي					
31					يسهم الوعي الضريبي بأهمية الضريبة لدى المكلفين بتعزيز الإلتزام الضريبي
32					قناعة المكلف بعدالة التوزيع الضريبي يعزز الإلتزام
33					لا ينظر المكلف إلى التهرب الضريبي على أنه عمل غير أخلاقي
34					وجود ضمان اجتماعي (صحة، شيخوخة، عجز، ..) يمنع المكلفين من إخفاء الرواتب الحقيقية ويعزز الإلتزام الضريبي
35					ثقافة المجتمع السائدة تعتبر التهرب الضريبي ليس جرم بل مهارة
36					المسؤولية الوطنية للفرد تعزز الإلتزام الضريبي

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
37					الاعفاءات الضريبية تشجع المكلف على الالتزام الضريبي
38					شعور المكلف بحمايته من أجهزة رسمية/موظفين عموميين (الواسطة)، يعزز ظاهرة التهرب الضريبي
39					قناعة المكلف بالنفع العام العائد من الضرائب يعزز الالتزام الضريبي
40					شعور المكلف بفساد أنظمة الحكم والجباية يعزز ظاهرة التهرب الضريبي
المحور الخامس محددات سياسية: تأثير الأوضاع السياسية (تأثير الاحتلال، الاتفاقيات الموقعة، كفاءة السلطة في إدارة المال العام، السياسة الداخلية للسلطة الفلسطينية) على التهرب الضريبي					
41					تسهم ثقة المكلف بأداء الحكومة بالحد من التهرب الضريبي
42					تؤثر سياسات الانفاق العام للسلطة على الالتزام الضريبي
43					ثقة المكلف بالنظام السياسي الذي يعيش في كنفه يعزز الالتزام الضريبي
44					الإستقرار السياسي والمالي يعزز الالتزام الضريبي
45					غياب الشفافية في الإنفاق العام يعزز ظاهرة التهرب الضريبي
46					قدرة الدولة على متابعة وحصر أملاك المكلفين خارج البلاد يحد من ظاهرة التهرب الضريبي
47					تحكم الجانب الإسرائيلي بالمعابر والحدود يعزز ظاهرة التهرب الضريبي
48					تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي
49					قدرة الدولة على حصر ومتابعة المكلفين في مناطق (ج) يحد من ظاهرة التهرب الضريبي

50. رتب/ي محددات الجباية التالية تصاعدياً حسب الأهمية من وجهة نظرك

1. محددات تشريعية ☐
2. محددات ادارية وفنية ☐
3. محددات اقتصادية ☐
4. محددات اجتماعية ☐
5. محددات سياسية ☐

تقييمك للاستبيان:

- احتاج منك الاستبيان وقتاً: ☐ طويلاً جداً ☐ طويلاً ☐ مناسباً ☐
- اللغة المستخدمة في الاستبيان: ☐ سهلة جداً ☐ سهلة ☐ صعبة ☐
- درجة وضوح العبارات: ☐ غامضة ☐ مفهومة ☐ دقيقة ☐ فيها تكرار ☐

هل تعتقد أن هذا الاستبيان غطى كل العوامل التي لها علاقة بتأثير محددات الجباية على التهرب الضريبي في فلسطين

☐ نعم ☐ لا

هل لديك أي إضافات أو تعديلات حول الأسئلة؟ في حال الإجابة بنعم تفضل /ي بذكرها أدناه:

.....

أشكر لكم تعاونكم،،،

1. د. أيمن رزق الله - جامعة بيرزيت (معهد التنمية - قسم مناهج وأساليب البحث العلمي)
2. د. عمر مسلم - جامعة بيرزيت (كلية الآداب - قسم اللغة العربية)
3. د. محمود دودين - جامعة بيرزيت (كلية الحقوق والادارة العامة - قسم ماجستير القانون التجاري)
4. أ. محمود علاونة - جامعة بيرزيت (كلية الحقوق والادارة العامة - معهد الحقوق)



بسم الله الرحمن الرحيم
معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development



2016/10/29

لمن يهمه الأمر

الموضوع: إفادة طالب

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - جامعة القدس بأن الطالب
هدل هاج العيسى ورقمه الجامعي 21410799، هو أحد طلبة معهد التنمية
المستدامة في جامعة القدس ويقوم حالياً بإعداد دراسة بحثية بعنوان:
محددات التهرب الضريبي من حد طين: الصنعة الغربية (دراسة حالة)

وعليه يرجى مساعدته بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة بما تسمح أنظمتكم به، علماً
بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط،
وإن أعطي هذه الشهادة بناء على طلبه.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. عزمي الأطرواحي
مدير المعهد
Institute of Sustainable Development



Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: Info@srd.alquds.edu

القدس - أبو ديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 أو 20002
البريد الإلكتروني: Info@srd.alquds.edu

الجدول

جدول (2.1): الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنوات 2011-2016

(مليون دولار أمريكي)

2016	2015	2014	2013	2012	2011 ⁴	البيان
4,164.3	3,688.2	4,021.7	3,677.9	3,172.3	3,160.3	مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح
3,401.8	2,891.4	2,791.2	2,319.9	2,240.1	2,177.0	صافي الإيرادات
3,499.3	2,959.6	2,928.9	2,542.0	2,289.7	2,190.5	إجمالي الإيرادات
1,166.9	912.8	874.5	851.5	715.3	701.6	إيرادات جباية محلية
626.4	606.6	604.0	597.2	483.2	482.3	إيرادات ضريبية
456.7	249.8	270.5	254.4	232.1	219.2	إيرادات غير ضريبية
83.8	56.4	—	—	—	—	تحصيلات مخصصة*
2,332.4	2,046.9	2,054.3	1,690.5	1,574.4	1,488.9	إيرادات المقاصة
97.4	68.2	137.6	222.1	49.6	13.5	الإرجاعات الضريبية (رديات)
762.4	796.8	1,230.4	1,358.0	932.1	983.3	المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)، ومنها:
608.0	707.1	1,029.4	1,251.2	777.1	814.3	منح لدعم الموازنة
154.4	89.7	201.0	106.8	155.0	169.0	منح لدعم المشاريع التطويرية
3,878.2	3,621.4	3,606.9	3,419.1	3,258.2	3,254.6	التنفقات العامة وصافي الإقراض
1,927.2	1,759.5	1,899.6	1,813.8	1,557.7	1,677.9	أجور ورواتب

⁴ حسب إحصائيات سلطة النقد تعتبر سنة 2011 سنة أساس

1,421.0	1,352.3	1,259.0	1,225.7	1,212.2	1,142.3	نفقات غير الأجور
269.8	300.5	287.4	211.2	277.2	139.9	صافي الإقراض
43.7	32.8	—	—	—	—	مخصصة مدفوعات ⁵
216.5	176.4	160.9	168.4	211.0	294.5	النفقات التطويرية
62.1	86.8	-40.1	61.6	56.0	125.5	ممولة من الخزينة
154.4	89.7	201.0	106.8	155.0	169.0	ممولة من المنح والمساعدات
-259.8	-553.6	-654.7	-930.8	-807.0	-783.1	الرصيد الجاري
-476.3	-730.0	-815.6	-1,099.2	-1,018.0	-1,077.6	الرصيد الكلي (شاملاً النفقات التطويرية)
286.1	66.8	414.8	258.7	-85.9	-94.3	الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي (العجز/ الفائض)
-286.1	-66.8	-414.8	-258.7	85.9	94.3	موازنة التمويل
-3.5	166.5	-143.5	-241.8	132.1	93.2	صافي التمويل من المصارف المحلية
-319.5	-237.4	-280.8	0.0	0.0	0.0	أخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المقاصة المفرج عنها
37.0	4.1	9.4	-16.9	-46.2	1.1	الرصيد المتبقي

المصدر: سلطة النقد — بند الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي).

⁵ التحصيلات، والمدفوعات المخصصة، هي ضرائب وإيرادات مستحقة لهيئات الحكم المحلية، 90% من ضريبة الاملاك وحوالي 50% من ضرائب النقل والمواصلات.

جدول رقم (2.2): إيرادات المقاصة (مليون شيكل) خلال الأعوام 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
8930.2	7988.2	7331.0	6102.8	5616.8	5095.2	ايرادات المقاصة
3167	2921.1	2520.5	2073.4	1974.0	1803.4	الجمارك
2686.2	2276.2	2278.3	2016.5	1860.8	1620.1	ضريبة القيمة المضافة
-9.9	-6.2	6.6	2.6	15	0.0	ضريبة الشراء
2970.9	2773.8	2474.2	1970.5	1758.1	1635.5	ضريبة المحروقات
36	23.3	51.4	39.9	8.8	29.5	ضريبة الدخل
80	0.0	0.0	0.0	0.0	6.8	أخرى
355.2	599.3	628.0	833.7	434.0	416.4	ارجاعات ضريبية

المصدر: وزارة المالية، تقرير العمليات المالية 2011-2016

جدول رقم (2.3): اجمالي الإيرادات الضريبية (مليون شيكل)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
646.5	700.7	684.6	714.2	659.1	474.4	ضريبة الدخل
924.5	1002.9	950.9	852.3	670.3	677.3	ضريبة القيمة المضافة
622.3	454.1	266.8	192.9	158.7	250.7	الجمارك
4.2	4.4	3.3	5.7	8.6	3.4	مكوس المشروبات
172.7	183.1	234.4	378.2	337.2	310.8	مكوس السجائر
21.6	9.0	8.8	13.8	10.3	10.2	ضريبة الأملاك

المصدر: وزارة المالية، تقرير العمليات المالية 2011-2016

جدول (3.2) أعداد العناصر في كل طبقة من طبقات المجتمع

#	الطبقة	العدد
1	أريحا	2
2	بيت جالا	1
3	بيت ساحور	5
4	بيت لحم	18
5	البيرة	8
6	جنين	12
7	الخليل	32
8	الرام	4
9	رام الله	81
10	سلفيت	1
11	طولكرم	6
12	القدس	12
13	قلقيلية	2
14	نابلس	21
المجموع		205

جدول (3.3) المرحلة الأولى: عينة المدققين الأفراد

#	الطبقة	عدد المدققين القانونيين	حجم العينة
1	أريحا	2	1
2	بيت جالا	1	1
3	بيت ساحور	5	3
4	بيت لحم	17	11
5	البيرة	8	5
6	جنين	12	8
7	الخليل	32	21
8	الرام	4	2
9	رام الله	70	46
10	سلفيت	1	1
11	طولكرم	6	4
12	القدس	12	8
13	قلقيلية	2	1
14	نابلس	21	14
المجموع		193	126

جدول (3.4) المرحلة الثانية: عينة شركات التدقيق

#	الطبقة	عدد شركات التدقيق	حجم العينة
1	بيت لحم	1	1
2	رام الله	11	7
	المجموع	12	8

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	متغيرات الدراسة	10
2.1	الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية	170
2.2	إيرادات المقاصة (مليون شيكل)	172
2.3	اجمالي الإيرادات الضريبية (مليون شيكل)	173
3.1	درجات اجابات المبحوثين على مقياس ليكرت الخماسي	91
3.2	أعداد العناصر في كل طبقة من طبقات المجتمع	174
3.3	المرحلة الأولى: عينة المدققين الأفراد	175
3.4	المرحلة الثانية: عينة شركات التدقيق	176
3.5	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد التشريعي	95
3.6	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد الاداري والفني	96
3.7	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد الاقتصادي	96
3.8	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد الاجتماعي والثقافي ..	96
3.9	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المحدد السياسي	97
3.10	معاملات الثبات كرونباخ ألفا	97
3.11	مفتاح التصحيح الرباعي	101
4.1	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية	103
4.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات العمل في مهنة تدقيق الحسابات	105
4.3	ترتيب محددات الجباية حسب الأهمية	109

4.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات التشريعية بناء على إجابات المبحوثين 110
4.5	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات التشريعية 111
4.6	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات الإدارية والفنية بناء على إجابات المبحوثين . 114
4.7	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الإدارية والفنية 115
4.8	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات الاقتصادية بناء على إجابات المبحوثين 118
4.9	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الاقتصادية 119
4.10	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات الاجتماعية بناء على إجابات المبحوثين 121
4.11	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات الاجتماعية والأخلاقية 122
4.12	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين فقرات المحددات السياسية بناء على إجابات المبحوثين 125
4.13	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المحددات السياسية 126
4.14	الأوساط الحسابية الكلية، الانحرافات المعيارية الكلية والأوزان النسبية الكلية لمجالات الدراسة 128
4.15	نتائج معاملات الانحدار المتعدد 130

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2.1)	منحنى الطلب بدون فرض ضريبة على السلعة الكمالية	29
الشكل (2.2)	منحى الطلب بعد فرض الضريبة على السلعة الكمالية	30

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق (1)	استبانة الدراسة	160
ملحق (2)	المحكمون للإستبانة	168
ملحق (2)	كتاب تسهيل مهمة	169

الفهرس

الإقرار.....	أ
الشكر والعرفان.....	ب
الملخص.....	ج
Abstract.....	هـ
المصطلحات.....	ز
الفصل الأول الاطار العام للدراسة.....	1
1. المقدمة.....	1
2. مشكلة الدراسة.....	4
3. أهداف الدراسة.....	4
4. أهمية ومبررات الدراسة.....	5
5. تساؤلات الدراسة.....	7
6. فرضيات الدراسة.....	8
7. منهج الدراسة.....	9
8. حدود الدراسة.....	9
9. نموذج الدراسة.....	10
10. العقبات التي واجهت الباحثة في اعداد الرسالة.....	11
11. محاذير الدراسة.....	11
الفصل الثاني الاطار النظري والدراسات السابقة.....	12
1. الضرائب.....	12
1.1 مفهوم الضريبة.....	12

1.2	خصائص الضريبة	13
1.3	أهداف الضريبة	15
1.4	القواعد الضريبية (قواعد فرض الضريبة)	16
1.5	التنظيم الفني للضريبة	17
1.5.1	الضرائب على الاشخاص والضرائب على الأموال	17
1.5.2	نظام الضريبة الموحدة ونظام الضريبة المتعددة	18
1.6	أنواع الضرائب	19
1.6.1	أسس التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة	23
1.6.2	ميزات الضرائب المباشرة	24
1.6.3	مساوئ الضرائب المباشرة	25
1.6.4	ميزات الضرائب غير المباشرة	25
1.6.5	مساوئ الضرائب غير المباشرة	25
1.7	أهمية ووظائف الضرائب	26
1.8	الآثار الضريبية	27
2.	النظام الضريبي في فلسطين	31
3.	ايرادات الدولة	34
3.1	ايرادات السلطة الفلسطينية	36
3.1.1	الايرادات العامة والمنح والمساعدات	38
3.1.2	ايرادات المقاصة	38
3.1.3	ايرادات الجباية المحلية	39
4.	جباية الضرائب	40
4.1	طرق جباية الضرائب في فلسطين	42

47	4.2 اعتبارات الجباية.....
48	5. محددات الجباية ذات تأثير على التهرب الضريبي
52	5.1 المحددات التشريعية
54	5.2 المحددات الادارية والفنية
55	5.3 المحددات الاقتصادية.....
56	5.4 المحددات الاجتماعية والأخلاقية:
58	5.5 المحددات السياسية:
60	6. التهرب الضريبي
61	6.1 أشكال التهرب الضريبي
61	6.1.1 التجنب الضريبي:
62	6.1.2 الغش الضريبي:
64	6.1.3 التخطيط الضريبي:
65	6.2 آثار التهرب الضريبي.....
66	6.3 التهرب الضريبي في فلسطين
70	7. الدراسات السابقة
70	7.1 مقدمة.....
70	7.2 الدراسات باللغة الأجنبية
76	7.3 الدراسات باللغة العربية
81	7.4 مناقشة الدراسات السابقة.....
85	7.5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....
87	الفصل الثالث منهج وإجراءات الدراسة
87	1. تمهيد

2. منهج الدراسة.....	88
3. مصادر جمع البيانات	88
4. أداة الدراسة	89
5. مجتمع وعينة الدراسة.....	91
5.1 مجتمع الدراسة	91
5.2 عينة الدراسة	93
6. قياس صدق الدراسة وثبات الأداة.....	94
6.1 مصداقية الدراسة (الصدق)	94
6.2 ثبات أداءة الدراسة (الثبات).....	95
8. متغيرات الدراسة.....	98
9. المعالجة الاحصائية	99
10. الأساليب الاحصائية	100
11. مفتاح التصحيح	100
الفصل الرابع التحليل الاحصائي ومناقشة النتائج.....	102
1. تمهيد	102
2. عينة الدراسة	102
3. تساؤلات الدراسة	110
4. فرضيات الدراسة	129
5. نتائج أسئلة الدراسة.....	134
5.1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	134
5.2 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني.....	136
5.3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	138

140.....	5.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
141.....	5.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
143.....	6. ملخص نتائج الدراسة
145.....	الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات
145.....	1. الاستنتاجات
148.....	2. التوصيات
150.....	المراجع
160.....	الملاحق
170.....	الجداول
177.....	فهرس الجداول
179.....	فهرس الأشكال
180.....	فهرس الملاحق
181.....	الفهرس